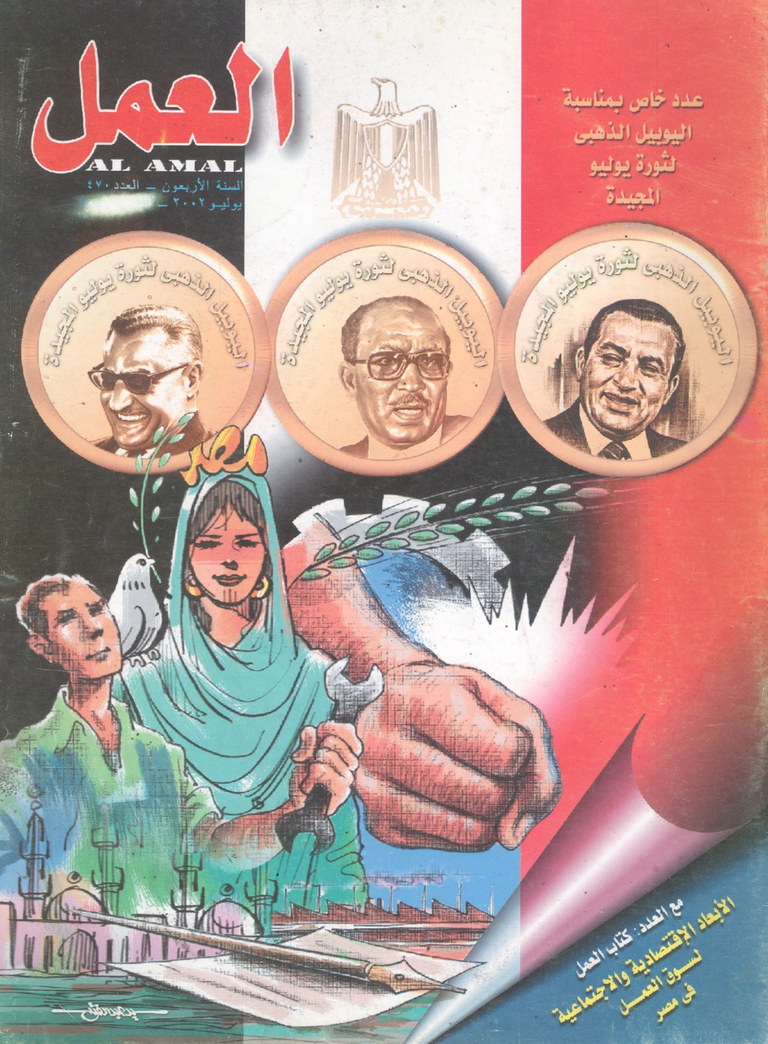

العمل
AL AMAL
السنة الأربعون ـ العدد ٤٧٠
يوليو ٢٠٠٢ ـ
عدد خاص بمناسبة
اليوبيل الذهبى
لثورة يوليو
المجيدة
اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة
اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة
اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة
مصر
مع العدد: كتاب العمل
الأبعاد الإقتصادية والاجتماعية
لسوق العمل
فى مصر







تؤكد ريادتها الدوائية استعدادا لمرحلة (الجات)

بصفتها الرائدة لجميع شركات الدواء المصرية، ولاهتمامها بأن تكون دائما جديدة ومتجددة، فإن "سيد" تحرص على تجديد نفسها بصفة مستمرة وفيما يلى بعض معالم التجديد والتجدد الأخيرين:

أولا: مصنع خاص المستحضرات البنسلينية

نظرا لحساسيتها . .قامت الشركة بفصل إنتاج المستحضرات البنسلينية "بودرات وكبسولات" حيث خصص لها مصنع منفصل عن باقى المصانع الإنتاجية الأخرى مجهز بكافة الأجهزة والمعدات والآلات اللازمة والمخصصة لإنتاج هذه المستحضرات دون غيرها من المستحضرات، وقد تم تصميم هذا المصنع وفقا لأحدث المواصفات العالمية لتصميم مصانع الأدوية . . وقد تم تجهيزه بأحدث نظم تكييف الهواء المزودة بأدق الفلاتر . . بما يضمن عدم تلوث البيئة .

ثانيا: تعديل مداخل ومخارج مصنع المستحضرات الصلبة

تحقيقا لأحدث مواصفات واشتراطات الممارسة الصناعية الجيدة "G.M.P" وتأكيد الجودة Quality Assurance تم عمل تصميمات جديدة لجميع مداخل ومخارج مصنع المستحضرات الصلبة مع مراعاة تعديل مواصفات غرف تغيير ملابس العاملين بالإنتاج .. بما يتفق مع هذه المواصفات والاشتراطات . . وبما يتناسب مع أحدث المواصفات العالمية فى هذا المجال، وبما يحقق التصنيف والتوصيف لدرجات نظافة ونقاء المناطق المخصصة للإنتاج .

ثالثا: تطوير مناطق تصنيع وتعبئة الهرمونات

أما بالنسبة للهرمونات . . فقد قامت الشركة بتطوير مناطق إنتاج وتعبئة مستحضراتها . .بما يتوافق مع أحدث مواصفات التعبئة المعقمة . . من ناحية الإنشاءات ونظم التهوية والإضاءة والآلات والمعدات المستخدمة .. وذلك بما يضمن أقصى درجات السلامة والجودة للمنتجات .. وأعلى درجات الأمان للعاملين فى إنتاجها .

رابعا: إعادة تصميم وانشاء مصنع الخلاصات .

ولإن إنتاج الخلاصات الطبية كان دائما علامة على طريق "سيد" على مدى تاريخها الطويل والحافل . .فقد اهتم المسئولون بالشركة بتطوير إنتاج الخلاصات الطبية، لذا فإنه يتم الآن إعادة تصميم وإنشاء مصنع جديد للخلاصات الطبية فى مكان جديد تتوافر فيه جميع الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمبانى والتجهيزات والتهوية والتكييف والإنارة . . وذلك وفقا لأحدث مواصفات إنشاء وتجهيز مصانع الدواء العالمية .. وبما يحقق جميع مواصفات تأكيد الجودة وبما يتوافق مع مواصفات أيزو البيئة "أيزو/١٤٠٠٠" .

خامسا: إنتاج مستحضرات جديدة من الأقراص الفوارة

هذا .. ونظرا للنجاح الرائع الذى حققته وتحققه مستحضرات الأقراص الفوارة بكل مميزاتها وتميزاتها عن كافة الأشكال الصيدلية الأخرى من حيث الشكل والطعم والرائحة وسرعة الامتصاص فضلا عن ارتفاع نسبة الإتاحة الحيوية لها . . فإن "سيد" تطرح قريبا فى سوق الدواء المصرية والخارجية أربعة مستحضرات جديدة من الأقراص الفوارة . .ذات نكهات مختلفة وبطعم الفواكه المتنوعة .

وهي أقراص فوارة مضادة للحساسية، أقراص فوارة مضادة للالتهابات، أقراص فوارة لعلاج هشاشة العظام، وأقراص فوارة لتنشيط الكبد.

وهكذا "سيد" تؤكد ريادتها الدوائية دائما .. يوما بعد يوم .. وعاما بعد عام .. مواجهة لمرحلة العولمة .. واستعدادا لمرحلة الجات

قطاع التسويق:

المركز الرئيسى بالطالبية - الهرم - الجيزة ت: ٥٨٥١٣٣٩ فاكس: ٧٧٩٨١٧٠

فرع الأسكندرية: ت: ٤٨٧٤٠٣٦ - ٠٣ فرع المنصورة: ت: ٢٣١٢٤١٢ - ٠٥٠

فرع الدلتا: ت: ٢٢٤٠٨٧٩ - ٠٥٠ فرع أسيوط: ت: ٣٣٦٢٨٨ - ٠٨٨

مع تحيات جهاز النشر والإعلام بالشركة

مع تحيات اللجنة النقابية بالشركة

العمل

مجلة متخصصة فى قضايا العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوى

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
السيد الطاهرى

سكرتير التحرير
ڤيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد خالد طاهر
محمود دبور وحيد حماد
أحمد خلف الله د. عماد حسن
ليلى الحريرى د. محمد على عمران
سميحة محمود كامل

•

قيمة الاشتراك السنوي
اثنا عشر جنيها
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك او بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

•

تليفون : ٣٩١٩٠٠٣- ٣٩٦٠٦٨٥
فاكس : ٣٩١٩٩٢١
تصدرعن
جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجهورية
القاهرة
ص.ب :١٨٦٢
الرمز البريدى : ١١٥١١

فى هذا العدد :



● فى الثالث والعشرين من هذا الشهر-يوليو ٢٠٠٢-يكون قد مضى خمسون عاما، منذ أن قامت ثورة يوليو المجيدة ،. هذا هو "اليوبيل الذهبي" للثورة.. إن الأجيال المخضرمة، التى قدر لها أن تعانى شظف الحياة، من العصر الملكى قبل الثورة .. أتيح لها أن تتجمع حول الثورة فى فجر ميلادها ،وأن تبارك وثبتها ، وخطاها .. حالمة معها ، بالزمن الجميل القادم.

ومجلة "العمل" فى هذه المناسبة المباركة . . وفى هذا الملف الخاص داخل العدد تتصفح وثائق الإنجازات الكبرى على مدى نصف قرن من مسيرة الثورة.

وهى إنجازات ، حريٌ بالشباب أن يستذكرها ، وأن تحتل ذاكرتهم ، وهم الذين يعيشون فى كنفها- ربما-دون أن يتعرفوا على منطلقاتها ، وبواعثها، وتضحيات صانعى الثورة ، من أجل هذا الشعب ، وأجياله الجديدة، ومن أجل مصر ، ومستقبلها المرموق، بين الدول الكبري. (ص٢٥- ص٦١)



● فى الفترة من ٤ إلى ٢١ يونيو ، الشهر الذى انتهى .. عقدت الدورة التسعون لمؤتمر العمل الدولى فى جنيف ، شارك فيها وزراء العمل من كافة أنحاء العالم ، إلى جانب وفود ثلاثية تضم ممثلين للحكومات ولأصحاب الأعمال والعمال.. الكلمة الأولى فى هذه الدورة .. كانت لمصر ، إذ كان أول المتحدثين -على مستوى كافة الوفود المشاركة-السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة ، وذلك عقب كلمتى رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام لمكتب العمل الدولي، وقد عبرت الكلمة التى ألقاها "العماوي" عن موقف مصر الحقيقي، سواء فيما يتصل بالقضايا الفنية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر أو بالنسبة لموقف مصر من العدوان الإجرامى الصهيونى ، الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى المناضل ، ضد الهجمة الإسرائيلية الشرسة.. اقرأ داخل العدد ، كل مادار فى هذا المؤتمر العمالى الدولى من مناقشات حول المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل وما تمخض عنه المؤتمر من التوصيات . (ص ٩-ص ١٩)



● بعد مناورات ومشاورات أمريكية ، امتدت عدة أشهر ، مع عدد القادة العرب ، حول الشرق الأوسط، وترقب"المشروع الأمريكى لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل" . . خرج علينا الرئيس الأمريكى بوش ، منذ أيام بحديث مكرر ومعاد ، ومرفوض ، وكأن قائله هو السفاح الصهيونى "شارون" وليس "بوش" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، "راعية السلام" المزعوم، فى منطقة الشرق الأوسط !!

ذلك أن النص الأمريكى ، لم يخرج عن "النص الإسرائيلي" إلا قليلا ، وهذا "القليل" لايقدم ولايؤخر في "عملية السلام"ولهذا هللت إسرائيل للمشروع الأمريكى ، بينما وقع العرب فى مشاعر الإحساس بالمهانة وخيبة الأمل!.. المشروع الأمريكى "الصهيوني" تطالعه فى افتتاحية رئيس التحرير فى مدخل هذا العدد (ص٦- ص٨)

عـــزيزى القـــــارىء :

اليوبيل الذهبى .. فى عددين

هل يمكن لمواطن عربى أن ينسى أو يتناسى ثورة يوليو المجيدة التى رفعت رأس العرب عالياً؟؟ وحاولت بكل الوسائل المشروعة تحقيق الحلم العربى بقيام الوحدة العربية الشاملة !؟ والتف حول هذا الهدف كل الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج ، لكن الحكام العرب كان لهم رأى آخر ، وللأسف لم يضعوا المصلحة القومية فوق المصالح الذاتية الضيقة ، وليتهم كانوا قد أدركوا ما أدركه القادة الأوروبيون من أهمية الاتحاد، حيث أصبح اليوم"الاتحاد الأوروبي" قوة وتكتلا اقتصاديا وسياسيا له وزنه وتأثيره العالمي، وفى الوقت الذى مازالت فيه الحواجز والجوازات بين الدول العربية قائمة برغم صدور العديد من الاتفاقيات والقرارات من الجامعة العربية ومنظماتها بحق العرب فى الانتقال من دولة عربية لأخرى وفق ضوابط معينة ، إلا أن الشك والريبة يحولان دون تحقيق هذه القرارات والاتفاقيات، وهذا للأسف قدر سيء للأمة العربية، وليتهم ينظرون إلى مايجرى أمامنا فى دول الاتحاد الأوروبى فالعملة موحدة بين اثنتى عشرة دولة من دول الاتحاد والحدود فتحت وتاشيرات السفر ألغيت ، ويستطيع حتى الأجنبى الذى يحمل تأشيرة لإحدى دول الاتحاد أن يستخدمها فى التنقل بين كل الدول أعضاء الاتحاد، والسبب أن أوروبا أدركت أهمية التوحد، وأن طبيعة هذا العصر تقوم على الكيانات الكبيرة لا الصغيرة ، وبالتالى فإن الاتحاد قوة والتفرقة ضعف وهذا هو ما أعلنته ثورة يوليو المجيدة منذ أول يوم لانطلاقها، وحاولت بكل قوة تحقيق هذا الهدف . . لكن للأسف لم يتحقق الهدف لظروف خارجة عن إرادتها ..

هذا وتستعد مصر حكومة وشعبا للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية على نطاق واسع، ومنذ أيام استعرض الرئيس مبارك الخطوط الرئيسية التى انتهت إليها اللجنة الوزارية المكلفة بالإعداد لاحتفالات مصر بمرور خمسين عاما على ثورة ٢٣يوليو ، وقد عرض هذه الخطة الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء، ومن المقرر أن تشمل هذه الخطة إقامة احتفالات شعبية على مستوى المحافظات إلى جانب احتفال كبير يحضره الرئيس حسنى مبارك،

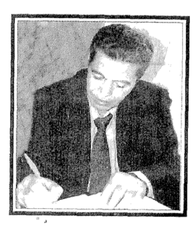
وعلى صفحات هذا العدد ملف لجانب من الإنجازات التى حققتها الثورة على مدى خمسين عاما ،، وسوف نواصل فى العدد القادم بإذن الله استكمال هذا الملف، وذلك بهدف تذكير الشباب بما حققته ثورة يوليو المجيدة، وما واجهته من عقبات، وصلت إلى حد شن معركتين حربيتين على مصر فى عامى ١٩٥٦ و١٩٦٧ ثم انتصرت مصر فى الحرب الثالثة حرب أكتوبر ١٩٧٣ الخالدة.. والمجلة ترحب بهذه المناسبة بمن يرغب فى المساهمة فى العدد القادم بأية مادة تحريرية تتناول منجزات الثورة على مدى خمسين عاما .. وعقبال المائة سنة.

عزيزى القارئ،

بجانب تخصيص معظم مواد هذا العدد للحديث عن اليوبيل الذهبى للثورة، فقد خصصت المجلة ملزمة خاصة بالدورة الـ٩٠لمؤتمر العمل الدولى الذى عقد بجنيف (سويسرا) فى الفترة من ٣ إلى ٢٠٠٢/٦/٢١ والدور المشرف الذى أسهمت به مصر فى أعماله ، وما توصل إليه من نتائج .. وإلى اللقاء

س . ط

كلمة التحرير



بقلم السيد الطاهرى

اليوبيل الذهبى لثورة يوليو المجيدة

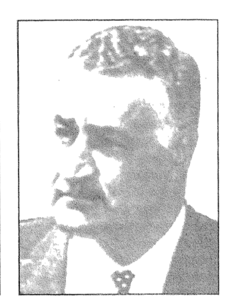
والدورة ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى .. ومشروع السلام الأمريكى الإسرائيلى

كان لايمكن لمجلة العمل أن تمر مناسبة الاحتفال بالعيد الخمسين لثورة يوليو المجيدة أو ما اصطلح عليه باليوبيل الذهبي ، دون أن تحاول التذكير بأبرز منجزات الثورة منذ فجّرها ابن مصر البار الزعيم جمال عبد الناصر ورفاقه الأحرار وحتي الآن ، وبداية لابد من التركيز والتذكير بعدد من الحقائق، أولها أنه لايمكن إطلاقا تناول منجزات الثورة دون الرجوع إلي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ،وهو ماحاول المفكر الكبير دكتور عاصم الدسوقي أن يذكرنا به من خلال دراسته القيمة المنشورة علي صفحات هذا العدد ، كذلك لماذا أعلنت الثورة مبادئها الستة التي تعكس أيضا فلسفة الثورة من ناحية، والثورة علي الأوضاع السيئة واللاإنسانية التي كانت ترزح فيها مصر في فترة ماقبل الثورة من ناحية أخرى ، وذلك حتي يتضح للأجيال الجديدة والتي لم تعاصر مرحلة ماقبل ومابعد الثورة حجم ماتحقق بل وحجم التغيير الذي حدث علي أرض مصر.

كذلك لابد من التأكيد علي حقيقة مهمة للغاية، وهي أن الثورة متصلة ومتواصلة .. بصرف النظر عن تتابع من تولوا قيادتها بدءا بالزعيم الراحل جمال عبد الناصر ومرورا بالرئيس الراحل أنور السادات ووصولا للرئيس القائد محمد حسني مبارك ، إذ لايمكن فصل مرحلة عن مرحلة، برغم حدوث بعض التغيرات والتغييرات في أسلوب كل زعيم من الزعماء الثلاثة، طبقا للمتغيرات التي صاحبت كل مرحلة، وكذلك في ضوء رؤية كل زعيم لأسلوب مواجهة القضايا التي يتصدي لها ، بشرط أن تكون كل الرؤي مرتبطة بمصلحة الشعب أولا وأخيرا وبمبادئ الثورة، وخاصة مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية .. وعلي سبيل المثال لا الحصر فلو أخذنا تشريعات العمل كنموذج لذلك ، فسنجد أنها بدأت تأخذ حقها من اهتمام الدولة بعد أقل من ثلاثة أشهر من انطلاق الثورة، وظلت تواصل مسيرتها بنفس المنهج حتي الآن ، حيث تحرص الدولة على توفير الرعاية والحماية لعمال مصر ، وحاليا تجرى مناقشة مشروع قانون العمل الجديد فى مجلس الشعب ، والذي يصدر في ظل تغيرات اقتصادية وعالمية جديدة ، لكن الرؤية المصرية مرتبطة بحماية العامل والعمل من ناحية ، وبتحقيق العدالة الاجتماعية من ناحية أخري ، نفس الأمر بالنسبة لقوانين التأمين الاجتماعي والتي أنظر إليها -كمواطن عادى-باعتبارها من أعظم المنجزات الاجتماعية للثورة لأنها وفرت الرعاية والحماية للإنسان العامل في حياته ولأسرته بعد وفاته ، وحققت الأمن والاستقرار النفسي لعشرات الملايين من المواطنين، وهو مالم يكن مطبقا قبل الثورة، إلا في أضيق نطاق ولفئات محدودة بالطبع لايدخل فيها العمال ولا الفلاحون ولا العاملون عامة.

أما النقطة الثالثة التي يهمني التركيز عليها ، وهي أنه لايمكن لثورة تستمر خمسين عاما ، دون أن تواجه بل وستظل تواجه ضغوطا من الخارج ومن الداخل أحيانا ، ولابد من أن تقع في بعض أخطاء التطبيق، لكن المهم أن تحاول تصحيح المسيرة من داخلها وبنفسها، أولا بأول ، ويدخل في هذه النقطة التصدي لبعض الذين يحاولون التربح من وراء الثورة، وكثيرون منهم يتم كشفهم وإزالتهم من الطريق، كذلك فإن المبدأ السادس من مبادئ الثورة والخاص بإقامة حياة ديموقراطية سليمة، قد قطعنا فيه والحمد لله مرحلة لابأس بها خاصة في المرحلة الأخيرة، والأمل في أن نشهد قريبا حياة ديموقراطية كاملة يتأكد فيها الشعب من قدرة الأحزاب المختلفة علي تبني مشاكله وطموحاته، وعلي حماية أمن مصر وسيادتها، وهو ما نادي به الرئيس مبارك مرارا وتكرارا، ذلك أن أحزابنا جميعا وبلا استثناء قاهرية المولد والانتماء، وكأن باقي محافظات ومدن وقري مصري لاتدخل في اختصاصها ، ولذلك فإن الأمل أن نشهد قريبا تحركا حزبيا واعيا يضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار، ويعمل علي دفع العناصر القيادية الواعية للمشاركة في العمل السياسي ، حتي لايظل حكرا علي مجموعة من محترفي العمل السياسى.

ولعل من أبرز ما اهتمت به ثورة يوليو المجيدة البعد


عبدالناصر



السادات


مبارك

العربى، حيث أيقظت لدي الجماهير العربية من المحيط إلي الخليج الروح القومية، التي حاول الاستعمار البريطاني والفرنسي طمسها وإخمادها بكل الوسائل ، وقاومها بكل الطرق ، حتي تظل الأمة العربية مجزأة ، وبشكل يخدم مصالحه ، لكن الحرب التي أعلنها جمال عبد الناصر علي الاستعمارين البريطانى والفرنسى، وقوله المشهورعلي الاستعمار أن يحمل عصاه علي كاهله ويرحل لقيت استجابة عربية واسعة فتحررت كل الدول العربية ، وخرج الاستعمار من كل المنطقة، وإن كان قد عاد مؤخرا بشكل أفظع وبوجه أمريكى بشع بحجة حماية أمن دول الخليج . وأقصد هنا الاستعمار الأمريكي الجديد ، ولقد وصل مد القومية العربية في تلك الفترة إلي تحقيق أول وحدة كاملة في تاريخ العرب المعاصر بين مصر وسوريا بإقامة الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨ لكنها أمام مناورات ومؤامرات القوي المعادية ضربت هذه الوحدة في عام ١٩٦١ ، ذلك أن الاستعمار أدرك أن نجاح هذه التجربة سيجمع العرب بإمكاناتهم الضخمة خاصة البترولية، وبموقعهم المتميز عالميا ، ليكونوا قوة اقتصادية وسياسية لها وزنها، وهو مايعني من وجهة نظرهم خطرا يهدد مصالح الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، الشيء الغريب أنهم في نفس الوقت الذي حاربوا فيه الوحدة العربية، دعموا قيام نفس الشيء في أوروبا فبدأت في التجمع تحت مسمي السوق الأوروبية المشتركة، ثم تطورت هذه السوق التي كانت تهتم بالجوانب الاقتصادية لأوروبا، إلي الاتحاد الأوروبي الذي وحد بين الدول (الخمس عشرة عضو)ا فيه، لدرجة تنازل اثنتي عشرة دولة عن أهم مظاهر سيادتها وهي العملة الوطنية، لكي تصدر عملة أوروبية موحدة وهىاليورو الذي يقف اليوم وجها لوجه أمام الدولار الأمريكى، وذلك في الوقت الذي تراجع فيه المد القومي العربي الوحدوى، ورغم محاولات عدد من القادة العرب للاتفاق علي قيام السوق العربية المشتركة، كأضعف الإيمان، إلا أن التشرذم العربي وسير العديد من الدول العربية في ركاب السياسة الأمريكية التي تحارب اقامة مثل هذه السوق يحول دون ذلك ، لأن أمريكا ومعها حلفاؤها الغربيون يدركون أن قيامها يعني الوصول إلي ماوصلت إليه دول الاتحاد الأوروبي ، وهو أمر في غير صالح أمريكا علي الاطلاق . ويكفي مؤامرتها علي كل من العراق والكويت في عام ١٩٩٠ ، حيث أوعزت عن طريق السفيرة الأمريكية في بغداد فى ذلك الوقت للعراق بضم الكويت، ثم قامت بمحاربة العراق، بل واحتلال الخليج بحجة حمايته من أخطار العراق الذي تدعى أنه يملك أسلحة دمار شامل!.

وما أريد أن أقوله إن الثورة كانت تدرك ببصيرتها أهمية تحقيق الوحدة العربية ، لكي تستطيع أن تكون تكتلا دوليا سياسيا واقتصاديا يصعب النيل منه أو التصدي له ، لكن المصالح الشخصية أعمت بصيرة معظم الحكام العرب للأسف الذين ينظرون للأمور من خلال الرؤية الأمريكية، وهي بالقطع في غير صالح الأمة العربية، ولعل أبرز مثال علي ذلك - بخلاف احتلالها لمنطقة الخليج-مايجري الآن علي أرض فلسطين والتحيز الأمريكي الصارخ لإسرائيل، ومساندتها للنازية الإسرائيلية في تدمير المؤسسات والمباني الفلسطينية وقتل الأبرياء واعتقال الأطفال والشباب ، وتجريف الأراضي ومحاصرة المدن والقري ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فبعد مجزرة مخيم جنين ومجزرة المدينة القديمة في نابلس، وباقي المدن والقري الفلسطينية، وإدانة المجتمع الدولي كله لم يستطع مجلس الأمن أن ينفذ قرارا واحدا فيه إدانة أو مطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من أراضي الضفة الغربية وغزة بفضل الفيتو الأمريكي .

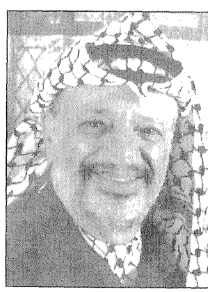
ونفس الأمر بالنسبة لرفض إسرائيل استقبال لجنة تقصي الحقائق ولو أن أية دولة فعلت ما فعلته إسرائيل لقامت قيامة أمريكا وتحركت أساطيلها لفرض الأمر الواقع عليها بالقوة المسلحة!!.

إلا أن العالم يأسي للحالة المزرية التي وصلت إليها الأمم المتحدة ومجلس أمنها وأمينها العام الذي لايملك من أمره شيئا ، ولا يفعل إلا ما تمليه عليه وزارة الخارجية الأمريكية ، وبالطبع فإن كل الاحقاد الأمريكية موجهة ضد العرب والمسلمين، والتي ظهرت بشكل سافر عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والتي مازلت أشك أنها بتدبير من المخابرات الأمريكية ، حتي وإن كان بعض المنفذين -كما يدعون- من غير الأمريكيين ، لأن أمريكا نجحت من خلال تداعيات هذا الحادث في السيطرة علي العالم، ولم يعد هناك من يعصي لها أمرا ، لكنها في الوقت نفسه كسبت كراهية شعوب العالم أجمع، حتي الدول التي تسير حكوماتها في ركاب السياسة الأمريكية، فإن شعوبها لاتجاري هذه الحكومات تعاطفها مع أمريكا، وأقرب مثال لذلك مالمسته عن قرب ومنذ أيام في اجتماعات الدورة


بوش



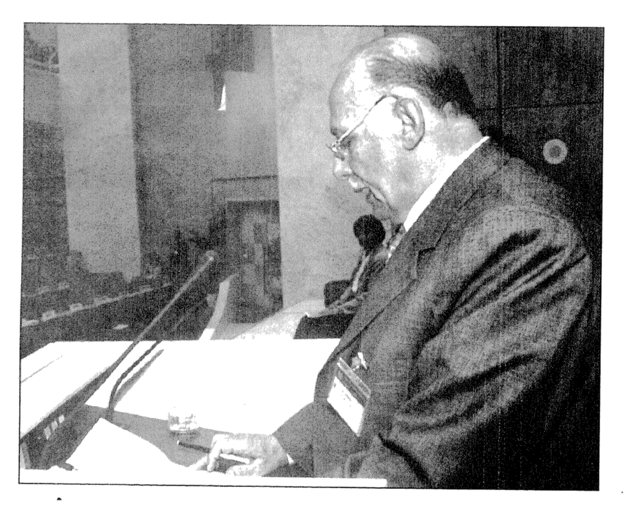
شارون


عرفات

٩٠ لمؤتمر العمل الدولي بجنيف، حيث شهدت هذه الدورة انتخابات دورة جديدة لمجلس إدارة المنظمة الدولية مدتها ثلاث سنوات(٢٠٠٢-٢٠٠٥) والمعروف أن منظمة العمل الدولية تقوم علي أساس التمثيل الثلاثى، أي الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال . . وبالتالي فإن للحكومات نصف عضوية المجلس ولأصحاب الأعمال ربع العضوية وللعمال الربع الآخر، وحتي لا أدخل في تفاصيل كيفية اختيار الأعضاء وهي منشورة في مكان آخر من هذا العدد، إلا أن ماتجدر الإشارة إليه ، هي أن العداء لأمريكا وإسرائيل كان واضحا كل الوضوح في هذه الدورة، وبالطبع ليس بفضل الإعلام العربي القاصر والعاجز، وإنما بفضل الفضائيات المختلفة غير الأمريكية والبريطانية التي مكنت العالم أجمع من مشاهدة ومتابعة المذابح والجرائم التي ترتكبها القوات الإسرائيلية المجرمة في حق الشعب الفلسطيني الصامد ، وقد انعكس ذلك في انتخابات مجلس الإدارة خاصة في فريق العمال بالنسبة للمرشحين الأمريكيين والإسرائيليين ، ذلك أن الحكومات لديها حساباتها في ضوء الضغوط التي تمارسها عليها الولايات المتحدة ، كما أن أصحاب الأعمال ، تحركهم المصالح قبل المبادئ، وبالتالي فإنه بالنسبة لهذين الفريقين يمكن للولايات المتحدة أن تطمئن إلي مساندتهما ، أما العمال فهم صوت الشعوب ، وليس هناك ما يعوق حركتهم وبالتالي فإن فريق العمال في المؤتمر والممثل لحوالي ١٨٠ دولة عضوا في المنظمة الدولية ، وقف ضد مرشح الولايات المتحدة ومرشح إسرائيل عن العمال ، وبعد جهد جهيد نجح ممثل أمريكا حيث جاء ترتيبه الثالث عشر من جملة الناجحين وعددهم أربعة عشر ، أما مرشح إسرائيل فقد سقط بجدارة مرتين الأولي عندما تقدم للترشيح كعضو مناوب ولم يحصل علي النصاب ، فعاد ورشح نفسه كعضو احتياطي ولم يحصل أيضا علي النصاب ، بفضل موقف العمال العرب وأشقائهم في الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز والدول الأفريقية ، وهكذا عبر عمال العالم في هذا المحفل الدولي الكبير عن كراهيتهم للسياسات الانحيازية الأمريكية والسياسات النازية الإسرائيلية ، وهناك مظاهر أخري كثيرة في نفس هذا السياق لاداعي لتناولها الآن.

أما النقطة الأخيرة، فبعد مناورات ومشاورات أمريكية امتدت عدة أشهر مع عدد من القادة العرب حول الشرق الأوسط ، وترقب المشروع الأمريكي لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، وخاصة بين فلسطين وإسرائيل ، خرج علينا الرئيس بوش منذ أيام بحديث مكرر ومعاد ومرفوض ، وكأن الذى كان يلقي البيان ليس بوش وإنما شارون فلم يخرج الرئيس الأمريكي إلا قليلا عن النص الإسرائيلي ، لذلك رحبت إسرائيل علي الفور بالمبادرة الأمريكية ، أما العرب فقد شعروا بالمهانة وخيبة الأمل ، خاصة وأن بوش ربط موافقة أمريكا علي قيام دولة فلسطينية بتغيير القيادات الفلسطينية بالطبع وعلي رأسها عرفات الذي للأسف، عبر علي الفور وقبل أن يقرأ البيان جيدا عن تأييده لما ورد في بيان بوش . .وهو أمر مضحك ومبك في نفس الوقت ، خاصة وأن عددا من مساعدي عرفات عبروا عن رفضهم للتدخل الأمريكي في شئون داخلية تخص الفلسطينيين وحدهم وهو اختيار قيادتهم المنتخبة ديموقراطيا من الشعب الفلسطيني .. المهم أن المبادرة لم تقدم جديدا عن مبادرة كلينتون ، وإن كانت مبادرة كلينتون أفضل لكن المبادرتين يصبان في دعم المصالح الإسرائيلية وعلى حساب الشعب الفلسطينى .. فماذا سوف يفعل العرب بعد كل الاستجداء الذي مارسوه مع أمريكا والتي لم تطلب من إسرائيل مجرد وقف غزوها من جديد لأراضي الضفة الغربية ، حيث استكملت منذ أيام احتلال كافة المدن الفلسطينية باستثناء أريحا .. وصاحب ذلك قتل الابرياء واعتقال الشباب حتي الأطفال . . فهل يمكن أن يتحقق السلام في ظل هذا التواطؤ والانحياز الأمريكي السافر؟؟ . . وأين مبادرة السلام العربية ، التى لم يتم حتى الاشارة إليها من قريب أو بعيد، كحفظ لماء وجه القادة العرب؟؟

وفى تصورنا أن أمريكا هى إسرائيل وإسرائيل هى أمريكا ، وأنه لابد وأن تتخذ الشعوب العربية -لا الحكومات العربية- خطوات فعالة من جانبها لإرغام أمريكا على احترام الحقوق العربية، وتأتى أولي هذه الخطوات فى دعم سياسة المقاطعة لكل ماهو أمريكى ولكل ماهو بريطانى ولكل ماهو إسرائيلى . . وأفضل أن نموت جوعا ولا نستسلم لهذا الفحش الأمريكى الوقح. . أما مسئولية الشعب الفلسطينى فهو أن يواصل انتفاضته بكل الوسائل وأفضل له أن يموت شهيدا من أن يعيش ذليلا، يستجدى الحياة من ألد أعدائه اليهود الصهاينة الذين لا خلاق لهم والذين لا يعرفون إلا لغة القوة . . والله معهم جميعا.



العماوى يلقى بيانين مهمين أمام الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى

- الأول : حول تقريرى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولى
- الثانى : مداخلة حول متابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل وتحقيق هدف (مستقبل بدون عمل الطفل)

ويطالب بـ :

- مزيد من التركيز فى برنامج التعاون الفنى لدعم برنامج وظائف من أجل أفريقيا
- وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية البشعة ضد الشعب الفلسطينى .. وإقرار حق الشعب الفلسطينى الثابت والدائم فى تقرير المصير
- تقديم المساعدات العاجلة للشعب الفلسطينى لإعانته لمواجهة الأوضاع المتدهورة والمتردية التى تحيط به

■ جنيف :
السيد الطاهرى

الذى لاشك فيه أن الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولى بجنيف والتى عقدت فى الفترة من ٤ إلى ٢١ يونيو٢٠٠٢ ، وشارك فيها وزراء العمل من كافة أنحاء العالم بجانب وفود ثلاثية تضم ممثلين للحكومات ولأصحاب الأعمال وللعمال، وبالطبع يدخل فى ذلك المشاركة العربية فى هذه الدورة التى تضم ممثلين ثلاثين لاثنين وعشرين دولة عربية، أقول إنه يمكن القول أنها كانت دورة القضية الفلسطينية برغم كل ماشهدته من مناورات سيتم تناولها فى مكان آخر على صفحات هذا العدد ، وبرغم أيضا أنها دورة انتخابات لتشكيل مجلس إدارة جديد للمنظمة يمتد ثلاث سنوات، ومايصحب هذه الانتخابات عادة من إعطاء اهتمام ملحوظ لعمليات الترشيح والاتصالات . . إلخ ، إلا وبرغم من نجاح مشروع القرار العربى بخصوص فلسطين فى مرحلة ، والتصدى له من جانب القوى المعادية للعرب فى مرحلة أخرى حتى لايصدر قرار بإدانة إسرائيل ودعم النضال الفلسطينى ، إلا أن كل هذه المناورات تحطمت أمام وحدة العمل العربي، من خلال كلمات الوفود المشاركة فى المؤتمر، ومن خلال التضامن العالمى الذى شهده يوم التضامن مع شعب فلسطين، والذى عقد بمقر المؤتمر بقصر الأمم بجنيف.

وكانت البداية فى أن يكون السيد/أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة فى جمهورية مصر العربية ، هو أول المتحدثين على مستوى كافة الوفود المشاركة ، وذلك عقب كلمتى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمكتب العمل الدولى ، وبحضور كافة المشاركين فى المؤتمر وقد عبرت الكلمة عن موقف مصر الحقيقى سواء بالنسبة للقضايا الفنية المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، أو بالنسبة لموقف مصرمن العدوان المجرم الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى الصامد ضد الهجمة الإسرائيلية الشرسة . . وفيما يلى نص البيان الأول:

السيد الرئيس
أصحاب المعالى الوزراء
السيد المدير العام
السيدات والسادة

يسعدنى أن أتقدم لكم ولبلدكم الصديق بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة راجيا لكم ولأعضاء هيئة المكتب التوفيق فى حسن تسيير أعمالها وهى دورة تنعقد فى مرحلة تتسم بالكثير من المتغيرات والأحداث الدولية والإقليمية المتلاحقة مما يستوجب تبنى سياسات فعالة لتدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا ، وأود أن أعبر عن تقدير مصر للسيد المدير العام خوان سومافيا والمسئولين بمكتب العمل الدولى لما بذلوه من جهد كبير فى مجال التشغيل، وللنتائج الإيجابية التى توصل إليها منتدى العمالة العالمى الذى عقد فى نوفمبر الماضى، ونتطلع إلى تحويل البرنامج الذى توصل إليه المنتدى من مستوى الأفكار إلى مرتبة الأفعال وأؤكد فى هذا الصدد على ضرورة إيلاء أولوية قصوى لخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.

واستطرد قائلا:

ترحب مصر بإنشاء اللجنة العالمية المعنية بالأبعاد الاجتماعية للعولمة التى تم تشكيلها من ساسة وخبراء ومفكرين يمثلون مختلف الثقافات والمعارف ليناقشوا ويتدارسوا تأثير العولمة على مجتمعاتنا ويهمنا أن يأتى تناول اللجنة للموضوع بطريقة شاملة لكافة الأبعاد التى تهم الدول النامية، وخاصة أثر العولمة على عملية التنمية وعلى السعى الدائب لمجتمعاتنا لمواجهة الفقر والحد منه وننوه هنا على ضرورة عدم استخدام المعايير كإجراءات حماية وأهمية عدم المساس بالمزايا النسبية للدول النامية.

ثم عقب سيادته على تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى قائلا:

لقد أطلعنا باهتمام بالغ على تقرير المدير العام بشأن تنفيذ برنامج وميزانية المنظمة خلال عامى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ولعل من أهم إنجازات هذه الفترة تأثير المنظمة فى كثير من المناقشات العالمية الهامة وإحراز التقدم فى تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة ولكن هناك مجالات فى التعاون الفنى تحتاج إلى قدر أكبر من التركيز مثل **"برنامج وظائف من أجل أفريقيا"** وتعزيز نشاط المنظمة فى مجال برامج الضمان الاجتماعى التى تمثل أهمية قصوى للبلدان النامية وذلك عن طريق تقديم المزيد من الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ، **كما أؤكد على أهمية إيلاء مزيد من الاهتمام بالمكاتب الإقليمية والفرق متعددة التخصصات وتزويدها بالخبراء المتخصصين فى المجالات المختلفة.**

كما أن مصر ترحب بمناقشة موضوع الاقتصاد غير المنظم فهو من القطاعات التى توليها الوزارة اهتماما بالغا نظرا لأن هذا القطاع فى نمو مستمر ويستوعب أعدادا كبيرة من القوى العاملة التى تصل إلى نسبة ٤٠٪ من قوة العمل فى مصر-كما أنه يساهم بنسبة عالية فى الناتج المحلى وخاصة فى مجال الزراعة والخدمات بالإضافة إلى مجالات الصناعة والتجارة-وتعمل الوزارة حاليا على تقليل أوجه العجز فى العمل اللائق فى الاقتصاد غير المنظم ومد التنظيم والحماية الاجتماعية له.

كذلك فإن موضوع تعزيز التعاونيات من أهم الحلول التى تناسب الدول النامية التى تمر بمرحلة التحول الاقتصادى والاجتماعي.

فهى تخدم التنمية مع مراعاة البعد الاجتماعى وأن وضع صك جديد سوف يمكن التعاونيات من تطوير إمكانياتها الذاتية والالتزام بالمبادئ التعاونية المعترف بها دوليا.

ثم ربط الوزير بين تجسيد المنظمة الدولية لإرادة الشعوب فى الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية، وبين مايجرى على أرض فلسطين على أيدى العصابات الصهيونية قائلا:

إن هذه المنظمة تجسد إرادة الشعوب والمجتمع الدولى فى الحرية والتنمية والخير والعدالة الاجتماعية، وإذا كنا نجتمع فى هذا المؤتمر كل عام لكى نناقش تطبيق المستويات الدولية والمخالفات التى تقع بشأنها فى حق جماعة أو أفراد فكيف يكون الحال عندما يتعرض شعب بأسره فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة لظلم فادح حيث يمارس القهر عليه من قوة محتلة مدججة بأحدث الأسلحة تحت سمع وبصر العالم أجمع دون حياء

إن الموجة العاتية من الظلم والقهر التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى توشك أن تدمر ثقة الشعوب فى كفاءة النظام الدولى وقدرته على فرض الحق والعدل والسلام.

لقد تجاوزت إسرائيل جميع الحدود بممارستها اللاإنسانية الهادفة لإرهاب الشعب الفلسطينى والتى شكلت خرقا واضحا لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، ولالتزاماتها فى مجال حقوق الإنسان بصفة عامة وتعللت إسرائيل فى اعتدائها الأخير بأنها تدافع عن نفسها فى مواجهة خطر الإرهاب، **ولكن أى دفاع هذا الذى يبرر قتل**



الوفود العربية تلتف حول الوزير عقب إلقاء بيانه أمام الجلسة العامة مهنئة بما تضمنه البيان من مواقف مصرية مبدئية

الأطفال والمدنيين الأبرياء في بيوتهم دون تمييز ، وقصف الأحياء السكنية والمدارس وتدمير البنية الأساسية بالدبابات والطائرات المقاتلة، أي دفاع هذا الذي تمنع فيه سيارات الإسعاف من الوصول للجرحي والمرضى ، إن هذه السياسة هي الإرهاب بعينه تمارسه دولة تمتلك قوة عسكرية ضخمة تستخدمها في تكريس احتلالها للأراضي العربية وتسعى إلى قهر عزيمة الشعب الفلسطيني الأعزل الذي لايبغي سوى حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

واستطرد العماوي قائلا:

إن الخسائر الاقتصادية والبشرية والمادية ضخمة من جراء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، فلقد تم إغلاق آلاف المؤسسات الإنتاجية بسبب الحصار والتي كان يعمل بها آلاف العمال .. مما أدى إلى فقدان العمال لوظائفهم وأصبح أكثر من ٢مليون مواطن فلسطيني يعيشون الآن تحت خط الفقر ونجم عن هذا العدوان وهذا الحصار المشدد والذي تزامن مع تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية المدمرة واتساع نطاق اعتداءات المستوطنين على المواطنين وأراضيهم وممتلكاتهم، توجيه ضربة قاسمة للاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى إلحاق أفدح الخسائر المباشرة وغير المباشرة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والاستثمارات والناتج القومي ودخل الفرد وإنتاجية الوحدات الاقتصادية.

وحركة تصدير المنتجات الفلسطينية ومعدلات الادخار والاستهلاك للأسرة إضافة إلى زيادة البطالة وتآكل الأجور وتعطيل الخدمات وشل المرافق العامة بالإضافة إلى السطو على المستحقات المالية المتراكمة للفلسطينيين لدى إسرائيل.

وقال الوزير تعليقا على ماورد في تقرير المدير العام حول النتائج التي أسفرت عنها لجنة تقصي الحقائق التي أرسلتها المنظمة للأراضي المحتلة وبهذه المناسبة ، فلقد أطلعنا باهتمام بالغ على تقرير المدير العام عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، وقد سرد التقرير الممارسات الإسرائيلية من إغلاق للمدن الفلسطينية وتدمير المنازل والبنية الأساسية وعمليات قتل للمدنيين ونهب لممتلكاتهم الخاصة من قبل القوات الإسرائيلية وكذلك مصادرة الأراضي الفلسطينية لإقامة مستوطنات عليها ، كما أورد التقرير عددا من المقترحات لتقديم المساعدات العاجلة للشعب الفلسطيني لإعانته لمواجهة الأوضاع المتدهورة والمتردية التي تحيط به.

وأوضح الوزير في بيانه مضمون مشروع القرار العربي الذي تقدمت به المجموعة العربية في المؤتمر، قائلا:

لقد تقدمت المجموعة العربية بمشروع قرار لمؤتمرنا في دورته الحالية بشأن دور منظمة العمل الدولية في مواجهة الآثار المدمرة لأوضاع العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية، **يتضمن مشروع القرار مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس والجولان المحتل ومزارع شبعا وإزالة جميع مستوطناتها القائمة على تلك الأراضي .**

ويطالب مشروع القرار مجلس إدارة منظمة العمل الدولية إعداد وتنفيذ برنامج تقني شامل ومتكامل وبشكل عاجل لصالح أطراف العمل الفلسطيني، ويطالب الحكومة والأطراف المعنية الإسرائيلية بالإفراج الفوري عن جميع الحقوق التأمينية للعمال العرب الذين عملوا أو مازالوا يعملون في إسرائيل وتعويض العمال الفلسطينيين الذين منعوا بالقوة من الالتحاق بأعمالهم بسبب الحصار الاقتصادي والانتهاكات العسكرية وغلق المعابر، كما يطالب بإنشاء لجنة دائمة تنبثق عن المؤتمر لبحث أوضاع أطراف العمل الثلاثة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى واقتراح التدابير والوسائل اللازمة لحمايتهم وتنمية قدراتهم اقتصاديا واجتماعيا.

وبالطبع فإن الهدف الأساسي الذي نسعى إلى تحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السورية ومزارع شبعا وإقرار حق الشعب الفلسطيني الثابت والدائم في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية

وشكراً سيادة الرئيس

ملحوظة: عقب إلقاء السيد أحمد العماوي لبيانه السابق الإشارة إليه ، تجمعت الوفود العربية أمام المكان المخصص لوفد مصر بقاعة المؤتمر لتحيته وتهنئة الوزير على ماتضمنه بيانه من قضايا أساسية تم طرحها بصراحة ووضوح أمام هذا التجمع العالمي، وخاصة ما يتعلق بموقف مصر من قضية فلسطين ، والعدوان الوحشي الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني البطل.

مداخلة الوزير أحمد العماوى

خلال مناقشة التقرير العالمى لمتابعة إعلان المبادئ والحقوق الأسـ

فى الثانى عشر من يونيو ٢٠٠٢ وفى جلسة عامة خصصها المؤتمر لمناقشة التقرير العالمى ، لمتابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل وعنوانه مستقبل بدون عمل الأطفال ، وذلك فى إطار الاتفاقية الدولية رقم ١٨٢ التى صدقت عليها مصر مؤخرا والخاصة بمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ، تحدث السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة معبرا عن وجهة نظر مصر بخصوص ما ورد فى التقرير العالمى "منشورملخصا له فى هذا العدد" ويوضحان فى الوقت نفسه الجهود التى تبذلها مصر لحماية الأطفال فى مختلف الأنشطة والمجالات ، إيمانا من مصر بأن أطفال اليوم هم النواة التى تعتمد عليهم الدولة فى تقدمها وازدهارها فى المستقبل ، وفيما يلى نص مداخلة مصر التى ألقاها الوزير أحمد العماوى

السيد الرئيس :

بداية إسمحوا لى أن أحيى واضعى هذا التقرير المهم لأن ظاهرة عمل الأطفال تعد تحديا خطيرا أمام متخذى القرار فى مختلف دول العالم – خاصة دول العالم النامى – وذلك لارتباطها بأبعاد اقتصادية واجتماعية متشابكة ،مما يتطلب تضافر الجهود على الصعيدين المحلى والدولى من أجل التغلب على هذه المشكلة التى لها آثار مدمرة على النمو البدنى والنفسى للطفل وإهدار لكرامته وآدميته .

ومن هذا المنطلق فقد حرصت مصر على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية الطفل ، ولا تدخر الحكومة وسعا للتأكد من التنفيذ الكامل والفعال للقوانين المصرية المعنية بحماية الأطفال ، **ومن هنا فليس غريبا أن تكون مصر قد صدقت على الاتفاقيتين رقم ١٣٨و١٨٢ ، وهما الاتفاقيتان الأساسيتان فى مجال عمل الأطفال حيث إنهما توفران الحماية لفئة ضعيفة لاتملك حق الاعتراض على ما تناله من غبن على يد الكبار ولاتستطيع الدفاع عن حقها فى حياة كريمة ، وبهذا تكون مصر من بين الدول التى صدقت على الاتفاقيات الثمانى الأساسية لمنظمة العمل الدولية .**

ويأتى اهتمام الحكومة المصرية – وعلى أعلى مستوى – بحماية الطفل المصرى ، من إيمانها بأن أطفال اليوم هم النواة التى تعتمد عليهم الدولة فى تقدمها وازدهارها فى المستقبل ، ومن هنا فقد أعلن السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فترة العشر سنوات ١٩٨٩–١٩٩٩ عقدا لحماية الطفل المصرى ورعايته ، كما أعلن أن فترة العشر سنوات ٢٠٠٠–٢٠١٠ ستكون عقدا ثانيا لحماية الطفل المصرى وتعزيز الجهود الوطنية لرعاية حقوقه وفى ضوء الاهتمام الكبير الذى توليه الحكومة المصرية للقضاء على عمل الأطفال بدءا بأسوأ أشكاله فقد حرصت السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية – مؤكدة بحضورها التزام مصر الجاد – على المشاركة فى الاحتفالية التى أقيمت فى مصر للمنطقة العربية للإعلان عن التقرير العالمى عن عمل الأطفال الذى نناقشه اليوم .

ومن المعروف أن لمصر دورها الريادى إقليميا ودوليا فى مجال حماية الطفولة بدءا من انضمامها للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩ ، وتبنيها الدعوة لعقد قمة الطفولة العالمية عام ١٩٩٠، وإصدارها قانون الطفولة عام ١٩٩٦ ، ومساهمتها الإيجابية فى تنظيم مؤتمر الطفل العربى ومؤتمر الطفل الإفريقى فى القاهرة ، **ومشاركة السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية بنشاط بارز فى المؤتمرات والاجتماعات العالمية الرئيسية فى هذا المجال وآخرها الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفل والتى عقدت فى الشهر الماضى فى نيويورك .**

ثم تحدث الوزير معقبا عن ما ورد فى التقرير العالمى من نقاط مهمة ، قائلا :

يشير تقرير هذا العام إلى وجود حوالى ٢٤٦ مليون طفل عامل – معظمهم فى الدول النامية – ، مما يعد دون شك أمر مثير للقلق ومحفز للعمل الجاد والفعال فى نفس الوقت للحد من هذه الظاهرة التى تهدد المجتمعات النامية وتقلص من فرصها للتقدم والتنمية .

ويشير إلى أن من بين هؤلاء الأطفال عدد ضخم يعملون فى أعمال تعد من أسوأ أشكال عمل الأطفال التى حظرتها الاتفاقية ١٨٢،

وكما أشرت ، فقد قامت مصر بالتصديق على الاتفاقية المذكورة مؤخرا إيمانا منها بأن الأعمال والتى تمنع أبغض الأعمال التى يمكن للإنسان القيام بها ولا سيما الأطفال ، ومن بينها أعمال حرمتها الأديان السماوية قبل أن تجرمها الاتفاقيات والقوانين والأعراف والتقاليد.

ويوضح الجزء الأول من التقرير والذى يتناول المشاكل الأساسية التى تواجه جهود القضاء على عمل الأطفال ، والقطاعات المختلفة التى يعملون فيها والبيانات الأساسية الخاصة بهذه الظاهرة وأشكالها ، إن مشكلة عمل الأطفال مشكلة متشعبة وتتأثر تأثيرا مباشرا بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى كل منطقة من مناطق العالم وتختلف مظاهرها من دولة إلى دولة .

وعلى ذلك يجب مراعاة مثل هذه الظروف المختلفة عندما نحاول التعرض لهذه الظاهرة ، إذ أن حلا واحدا لا يمكن تطبيقه بالنسبة لمشكلة لها أسباب وأشكال مختلفة ، **وعلى كل حكومة أن تنسق مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل الدولية من أجل إعداد دراسات عن أحوال عمل الأطفال فى الدولة وأسبابها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ، والتحرك العاجل نحو الحد منها بفرض القضاء عليها نهائيا طبقا للظروف القائمة فى تلك الدولة .**

ويعتبر الجزء الثانى من التقرير –والذى يشير إلى الجهود الدولية وتلك التى تتم على المستوى الوطنى للقضاء على عمل الأطفال – تجميعا جيدا للخبرات والمشروعات التى تم تنفيذها فى الدول المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة .

ولاشك أننا جميعا يمكننا الاستفادة من هذه الخبرات الواسعة ودراسة إمكانية تطبيق مثل تلك المشروعات فى دولنا **وقد قامت مصر بالفعل بتنفيذ عدد من السياسات باشتراك أطراف العمل الثلاثة للتحرك نحو القضاء الفعلى على عمل الأطفال ومنها على سبيل المثال وليس الحصر .**

– تكوين لجنة توجيهية قومية لمكافحة عمل الأطفال

– تنظيم حملات تفتيشية مشتركة بين مفتشى وزارة القوى العاملة والهجرة والمديريات لمتابعة تطبيق قوانين عمل الأطفال .

– تنظيم برامج إعلام وتوعية خاصة بمكافحة

ـــاسية فى العمل

عمل الأطفال .

– توعية العناصر الفاعلة فى المجتمع كرجال الدين والتعليم والاخصائيين الاجتماعيين فيما يخص عمل الأطفال .

– توعية الأطفال العاملين وأسرهم .

– التوسع فى إنشاء مراكز التدريب المهنى وتطوير القائم منها لتقديم برامج تدريبية للأطفال .

وفيما يتعلق بالتوصيات والمقترحات التى يتناولها الجزء الثالث من التقرير وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بوضع خطة دولية بالتعاون مع المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدنى لمكافحة ظاهرة عمل الأطفال سواء على المستوى الداخلى أو الدولى ، **فإن تلك التوصيات تتضمن بعض الأفكار التى يمكن الأخذ بها والبناء عليها فى حين تتضمن أفكارا أخرى ذات تبعات خطيرة حيث إنها قد توحى بفرض مشروطيات جديدة استنادا إلى موضوع عمل الأطفال ، وهى مشروطيات رفضتها مصر كما ترفضها العديد من الدول النامية ، لأنها لاتساعد على إيجاد الحلول لمشكلة معقدة لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية ،وإنما يترتب عليها تفاقمها .**

واختتم السيد أحمد العماوى حديثه قائلا :

ولاشك أن التقرير العالمى لهذا العام يعد خطوة إلى الأمام فى جهودنا جميعا للحد من ظاهرة عمل الأطفال والقضاء التام عليها من خلال تحرك تدريجى ومنظم ، بما يحويه من معلومات حول هذه الظاهرة وأفكار لمواجهتها ، ويعتمد فى تنفيذه على مدى اقتناع كافة الدول والشعوب بخطورة الظاهرة التى يناقشها وما جاء به من توصيات ومقترحات والتى يتطلب تنفيذها توفير الموارد الإضافية فى مجال مساعدات التنمية والتعاون الفنى الذى تحتاجه الدول المختلفة لتدعيم احترام معايير العمل بها ، ولخدمة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وإننا على يقين من أن تضافر جهودنا جميعا سواء على صعيد الحكومات أو أصحاب الأعمال أو العمال وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية سوف يكون له الأثر المرجو فى القضاء التام على عمل الأطفال فى المستقبل القريب .

وشكرا السيد الرئيس .

أضواء على الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى

■ متابعة : **نزار العطيفى**

تضمن جدول أعمال الدورة الـ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى عددا من البنود المهمة

أولا أ – تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير المدير العام

ب–التقرير العالمى بموجب متابعة إعلان المنظمة حول المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل.(مستقبل خال من عمل الأطفال)

٢–البرنامج والميزانية ومسائل أخري

٣–معلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات

ثانيا بنود أدرجت على جدول الأعمال(من قبل المؤتمر أو مجلس الإدارة)

٤–تعزيز التعاونيات(مناقشة ثانية)

٥–تسجيل الحوادث والأمراض المهنية والأخطار بها وقائمة مكتب العمل الدولى بشأن الأمراض المهنية(مناقشة منفردة من أجل اعتماد بروتوكول وتوصية)

٦–الاقتصاد غير المنظم(مناقشة عامة)

٧–سحب عشرين توصية

ومن ناحية أخرى فقد شهدت هذه الدورة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٥

وقد عقدت الانتخابات بعد ظهر يوم الاثنين ١٠يونيو ٢٠٠٢ ويتألف المجلس من ٥٦ شخصا.

٢٨– يمثلون الحكومات كأعضاء أصليين و٢٨ أعضاء مناوبين

١٤–يمثلون أصحاب الأعمال كأعضاء أصليين و١٩ أعضاء مناوبين

١٤–يمثلون العمال كأعضاء أصليين و١٩أعضاء مناوبين .

ومن بين المندوبين الحكوميين الـ (٢٨) تعين الدول الأعضاء ذات الأهمية الصناعية الرئيسية الدائمة العضوية(ألمانيا–البرازيل–الصين–الولايات المتحدة الأمريكية–فرنسا–الهند–ايطاليا–اليابان–المملكة المتحدة–روسيا).

وقد أقر مؤتمر العمل الدولى فى ختام أعماله توصية لتعزيز التعاونيات وتقوية دورها في التنمية الاقتصادية وطالب بضرورة اتخاذ التدابير لدعم ذلك الدور في كل الدول للمساعدة في خلق وتنمية الأنشطة المولدة للدخل والعمالة اللائقة المستدامة والقدرات البشرية والمعارف بقيم الحركة التعاونية والحصول علي التمويل اللازم للوصول بالمنتجات التعاونية للأسواق بما يساهم في زيادة الادخار والاستثمار وتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية مع القضاء علي كافة أشكال التميز وتنمية دور التعاونيات متعددة الأهداف بتأسيس جمعيات نوعية متخصصة .

وقالت عزة خاطر ممثلة الحكومة في لجنة التعاونيات ، إن الاتفاقية الدولية تطالب الحكومات بوضع وتنفيذ أطر قانونية لدعم التعاونيات من خلال إطار مؤسسي يسمح بتسجيلها بطريقة سريعة ومبسطة وفعالة واتخاذ تدابير لمراقبة التعاونيات مع احترام استقلالها ووظيفتها في المجتمع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية " وأضافت أن الاتفاقية تركز علي ضرورة التعامل مع التعاونيات بشكل لا يقل عن التيسيرات الممنوحة للمنشآت والمنظمات الاجتماعية بمزايا ضريبية وقروض ومنح وتسهيلات للوصول لبرامج الأشغال العامة ودعم مشاركة الشباب والطلاب في الحركة التعاونية

وتعزيز معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بالتعاونيات وعدم مخالفة قوانين العمل عند إقامة التعاونيات ومراعاة مشاركتها في حظر عمالة الأطفال والتخفيف من حدة الفقر وتنمية المهارات التقنية والمهنية والإدارية للعاملين بها ، والنهوض بالتعليم والتدريب وتوفير نظم السلامة والصحة في مكان العمل .

ويوضح الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد التعاوني العربي ونائب رئيس اتحاد عمال مصر وممثله في اللجنة ذاتها ،أن المشاركين في اللجنة أخذوا بالتعديلات التي طلبها الجانب العربي على مشروع التوصية الدولية للتعاونيات حيث أكدوا على تشجيع إنشاء بنوك تعاونية متخصصة لإقراض الجمعيات التعاونية وعلى دور التعاونيات للحد من الفقر والبطالة وتسهيل وصولها إلى الأسواق وإقامة معلومات عنها ومساعدة التعاونيات لتكوين اتحادات للمساعدة في تغطية الأخطار التي تواجهها الجمعيات والتركيز على التعاونيات الزراعية ذات الحجم الكبير وتنشيط العلاقات الدولية بين التعاونيات والتوسع فيها .

وقال الدكتور أحمد عبد الظاهر إن التوصية تطالب أصحاب الأعمال والعمال بالسعي لتوسيع عضوية التعاونيات للحصول على السلع والخدمات وتحسين الإنتاجية والمشاركة في اللجان وفرق العمل على المستويين المحلي والوطني وتوفير التعليم والتدريب للحركة التعاونية والتعاون مع الحركة النقابية لإدارة خدمات الدعم التقني للتعاونيات والخدمات التجارية والمالية والاستثمار في تنمية الموارد البشرية .

وأضاف أن التوصية تطالب باتخاذ تدابير لحصول التعاونيات على تمويل الاستثمار والائتمان بالحصول على القروض وتبسيط الإجراءات الإدارية في التعاونيات ووضع نظام مستقل لتمويلها بمافي ذلك تعاونيات الادخار والائتمان والمصارف التعاونية وتعاونيات التأمين.

لجنة تطبيق الاتفاقيات

كالعادة ومنذ عدة سنوات خلت قائمة الدول غير الملتزمة باتفاقيات العمل الدولية خاصة الاتفاقيات الثماني الأساسية من مصر ولم يرد ذكرها في هذا مطلقا بل كانت ضمن الدول الملتزمة بمعايير العمل الدولية

فقد أشادت منظمة العمل الدولية بالتزام مصر الكامل باتفاقيات ومعايير العمل الدولية وجهودها المستمرة لتطوير تشريعات العمل حيث صدقت مصر على ٦٢ اتفاقية دولية منها الاتفاقيات الثماني الأساسية للعمل والتي أصدرتها المنظمة حيث تعتبر مصر من أكثر الدول العربية والإفريقية التي صدقت والتزمت بالاتفاقيات الدولية الصادرة عن المنظمة .

وقالت ممثلة الحكومة المصرية في لجنة تطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية المنبثقة عن المؤتمر السيدة سهير العريان ، إن مصر لم يرد ذكرها على الإطلاق ضمن الدول الـ٢٤ التي ذكرتها اللجنة لمخالفتها لاتفاقيات العمل الدولية ومنهم ٤ دولة عربية وكذلك الولايات المتحدة فيما جاءت مصر ضمن الدول الأكثر التزاما بهذه الاتفاقيات **كما أنها صدقت مؤخرا على الاتفاقية ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال .**

وأضافت سهير العريان ، أن مصر طالبت اللجنة بضرورة تقديم العون الفني للدول التي لم تلتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها لتمكينها من تضمينها في تشريعاتها بدلا من حرمانها من أنشطة المنظمة وحتى لا يتراجع عدد الدول المصدقة على الاتفاقيات خوفا من مراجعة المنظمة لها مع ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول التي لا تلتزم بالاتفاقيات وعدم معاملتها لها بأسلوب واحد حيث تعيق ظروف الدول النامية أحيانا تصديقها على الاتفاقيات ، وأوضحت أن معظم مخالفات الدول الـ ٢٤ جاءت من عدم تطبيقها لاتفاقيات العمل الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية والخاصة بحظر العمل الجبري وعمالة الأطفال الخطرة وبالحرية النقابية ومنع العمل الجبري وهي الاتفاقيات التي صدقت عليها مصر كاملة.

وأوضحت سهير العريان ،أن قائمة الدول التي اعتبرتها منظة العمل الدولية - عن طريق لجنة المعايير - مخالفة للاتفاقيات الموقعة عليها هي كولومبيا وكوستاريكا وكوت ديفوار وإثيوبيا وفيجي وألمانيا وجواتيمالا واليابان وموريتانيا ومولدوفيا ومنيمار وباكستان وبرجواي وبيرو وقطر والسودان وسويزلاند وتركيا والإمارات العربية المتحدة وأورجواي وفنزويلا وزيمبابوي .

وأوضحت أن اللجنة تطالب هذه الدول بالالتزام بالاتفاقيات التي وقعت عليها وتقوم في بعض الحالات مثل فيمار بإرسال بعثة تقصي حقائق للتعرف على أوضاع الاتفاقيات المخالفة .

صندوق فلسطيني للتشغيل

كما يبحث مؤتمر العمل الدولي اقتراح المدير العام للمنظمة الدولية الذي ورد في تقديمه عن تردي أوضاع العمال في فلسطين . والحاجة إلي مساعدتهم بإنشاء صندوق فلسطيني للعمالة والحماية الاجتماعية تشارك فيه مؤسسات التنمية والدول والهيئات الدولية المانحة لتمويل عمليات تشغيل العمال الفلسطينيين وتدريبهم للحد من الآثار الاقتصادية البالغة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد عمال وشعب فلسطين مما أدي لارتفاع معدلات البطالة بينهم إلي أكثر من ٧٠ بالمائة .

وأوضح السيد خوان سومافيا المدير العام لمنظمة العمل الدولية في تقريره الذي ناقشه المؤتمر ووافق عليه أن الدول المانحة أبدت استعدادها للمساهمة في الصندوق المقترح لتخفيف حدة المحنة فورا عن الفلسطينيين بعد وضع الآلية المناسبة للتنفيذ كما أن منظمة العمل الدولية أعدت برنامجا للتعاون الفني مع أطراف العمل في فلسطين وتوفير الحماية الاجتماعية والتأمينية لهم وإعادة بناء النشاط الاقتصادي ودعم أطراف العمل الفلسطينيين وإقامة مشروعات صغيرة لمساعدة العمال ولاستعادة عافية الاقتصاد الفلسطيني .

كما طالب سومافيا بسرعة تلبية الاحتياجات الإنسانية للمواطنين الفلسطينيين وتوفير الضمان الاجتماعي لهم مشددا على ضرورة تعزيز الحوار والتفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لاستئناف المفاوضات السلمية بينهما تمهيدا لانسحاب إسرائيل من الأرضي المحتلة .

كما أعرب المدير العام لمنظمة العمل الدولية عن استيائه من تردي الوضع في فلسطين من جراء الممارسات الإسرائيلية والإغلاق المستمر لمؤسسات العمل مما أدي لانهيار القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة وتراجع دخل الأسرة الفلسطينية مما أدي لتحول المساعدة الدولية للأسر الفلسطينية من الدول المانحة إلي معونة إنسانية طارئة وتتحول من الاستثمار إلي الاستهلاك الجاري .

وأشار المدير العام للمنظمة إلي صعوبة وضع الشباب الباحث عن عمل في فلسطين والذي لا يجد حلا أمامه سوي الشهادة دفاعا عن وطنه حيث يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلي نمو العمالة بنسبة ٦.٥ ٪ سنويا لاستيعاب النمو في قوة العمل وخفض البطالة وهو ما يصعب تحقيقه حيث تصل قوة العمل حاليا أكثر من ٧١ ألفا تصل عام ٢٠١٠ لأكثر من مليون و١١٠ آلاف حيث يدخل ٤٥ ألف وافد جديد لسوق العمل .

وطالبت منظمة العمل الدولية بنظام للضمان الاجتماعي لحماية الأسر الفلسطينية من الأضرار التي لحقت بها بسبب الممارسات الإسرائيلية حيث لاتساعدهم الإعانات الطارئة التي تقدم لهم حاليا حيث تلقت ٤٨ ٪ من الأسر معونة وتحتاج ٣١٪ من الأسر بالضفة لمساعدات ولم تحصل عليها وتم منح ٥٩٪ من الأسر التي تلقت معونة أقل من ٢٥ دولارا أمريكيا وكانت معظم المعونات مواد غذائية .

وذكرت المنظمة أن الأجور الحقيقية للفلسطينيين في الضفة الغربية هبطت بنسبة ١٠٪ خلال الربع الأخير من العام الماضي والنصف الأول من العام الحالي وبنسبة ٦.٥ ٪ في غزة و٣٪ للعمال الفلسطينيين في إسرائيل كما تضخمت الأسعار كثيرا بسبب آثار الحصار والغلق الإسرائيلي للمؤسسات الفلسطينية وفرض القيود على حركة الأشخاص والبضائع والمركبات.

وأوضح المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن عمليات الإغلاق أحدثت صدمات على الطلب

والعرض في اقتصاد الأراضي المحتلة تتمثل في فقدان الناتج من الدخل والأجور وتدني الصادرات من الأراضي والواردات إليها وهبط مجموع الدخل السنوي للأجور الحقيقية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل بنسبة ٤٦٪ نهاية العام الماضي كما توقف هذا العام توافد العمال لإسرائيل مع بدء الاجتياح للأراضي الفلسطينية.

ويشي إلي هبوط الصادرات الزراعية الفلسطينية بنسبة ٥٣٪ ومن المصنوعات بنسبة ٥٠٪ وتدني الواردات بنسب بين ٤٢و٦٠٪ والمبيعات بنسبة ٤٧٪ كما هبط الاستثمار الكلي بنسبة ٣٠٪ والاستثمار العام بنسبة ٢٥ ٪ بعد أن زاد المانحون من نقل ميزانيات المعونة إلي المساعدات الطارئة المطلوبة وأعاق الاستثمار الخاص ارتفاع التكاليف وهبطت رسملة الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الفلسطينية بنسبة تقدر بربع قيمتها .

وأوضحت المنظمة في تقريرها أمام الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي هبوط الإيرادات للسلطة الفلسطينية هبوطا حادا العام الماضي بنسبة أكثر من ٧٠ ٪ ويأتي ٨٠ ٪ منها من الضرائب وقد ساهمت المساعدات الدولية الطارئة في التخفيف من الأزمة وتشير إلي أن الاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ وحتي ديسمبر ٢٠٠١ ألحق ضررا بلغ ٣٠٥ ملايين دولار أمريكي بنسبة ٦٣٪ في غزة و٣٧٪ في الضفة والأضرار تركزت في الزراعة بنسبة ٥٨٪ والبنية الأساسية والعامة بنسبة٢٦٪ والمساكن والمتاجر الخاصة بنسبة ١٦٪

اتحاد عمال مصر يطالب بحماية أطفال فلسطين.

كما أكد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر علي ضرورة حماية أطفال فلسطين من الممارسات الإسرائيلية التعسفية والتي أدت لارتفاع معدلات البطالة والفقر واضطرار الأسر الفلسطينية للدفع بأطفالها لسوق العمل بعد فقد عائلهم لوظيفته أو لاستشهاده مطالبا المنظمات الدولية المحبة للسلام بدفع العدوان عن الفلسطينيين ووقف سياسة إرهاب الدولة التي تمارسها إسرائيل ضدهم .

وفي كلمة الاتحاد في الجلسة المخصصة لمؤتمر العمل الدولي حول عمالة الأطفال التي ألقتها عائشة عبد الهادي سكرتير المرأة والطفل باتحاد عمال مصر وعضو وفدها عن العمال .

أشارت إلي أن مصر في مقدمة الدول النامية التي تصدت مبكرا لظاهرة عمالة الأطفال واتخذت الإجراءات التشريعية والتنموية والمؤسسية للحد منها للانعكاسات السلبية اقتصاديا واجتماعيا لتلك الظاهرة علي أوضاع الدول النامية مطالبة بمزيد من الجهد والتنسيق علي المستويين الرسمي والأهلي للاستمرار في مواجهة الظاهرة .

وأوضحت أن هناك تعاونا بين اتحاد عمال مصر وكافة الجهات المعنية بحظر عمالة الأطفال لمواجهة مشكلة الفقر بين الأسر التي تدفع أبناءها لسوق العمل مبكرا بتوفير القروض الميسرة لها لإقامة المشروعات الريفية وعقد دورات تدريبية للعاملين وأسرهم لتوعيتهم وتقديم الرعاية المتكاملة للطفل العامل ومنع تشغيله بالمهن الضارة ونشر الوعي بين العاملين بخطورة الظاهرة وحصر البيانات عن عمالة الأطفال وتدريب صغار الفلاحين وأبنائهم علي تشغيل وإدارة مشروعات إنتاجية والتعاون مع منظمة العمل الدولية لمكافحة الظاهرة بين العمال وطالبت بمزيد من الدعم الدولي للدول النامية لإقامة مشروعات تنموية للأسر الفقيرة وعدم استخدام معايير العمل الدولية كذريعة لإعاقة نمو تلك الدول وممارسة الضغوط عليها

اتحاد الصناعات يدين ممارسات إسرائيل

كما أعلن اتحاد الصناعات المصرية إدانته للممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ودعا المجتمع الدولي للوقوف في وجه هذه الممارسات وإيقاف إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وتشريد العمال وتدمير مؤسسات العمل الفلسطينية والبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني.

وأكد الدكتور عبد المنعم بخيت مستشار اتحاد الصناعات المصرية في كلمته أمام مؤتمر العمل الدولي ، التزام مصر بمعايير العمل الدولية وتشريعات عمل الأطفال وتحقيق المساواة في العمل بين الرجل والمرأة ومفهوم العمالة الكاملة كأولوية لاهتمامات أصحاب الأعمال الاقتصادية والاجتماعية وللحصول علي فرص العمل المنتج مع التركيز علي تنمية مهارات العمال وإقامة الاستثمارات كثيفة العمالة ، **كما جدد الدكتور بخيت التزام اتحاد الصناعات المصرية بمعايير العمل الدولية في مجال الحماية الاجتماعية والتي صدقت عليها مصر ويتخذ إجراءات إزالة ظروف العمل الخطرة وتحسينها ومد مظلة التأمين الاجتماعي علي كل العاملين .**

من جهة أخري تم انتخاب المهندس سمير علام رئيس وفد اتحاد الصناعات المصرية للمؤتمر نائبا لرئيس منظمة أصحاب الأعمال الأفارقة للسنوات الثلاث القادمة تقديرا لدور مصر لخدمة القضايا الإفريقية .

فريق العمال ومجلس إدارة المنظمة

نجحت الجهود المصرية والعربية بالتعاون مع المجموعات الأوروبية الأخري المشاركة في مؤتمر العمل الدولي المنعقد حاليا بجنيف في منع إسرائيل من الفوز بعضوية مجلس إدارة العمل الدولية للسنوات الثلاث القادمة عن فريق العمال سواء كعضو أصلي أو مناوب ضمن الأعضاء بالمجلس وذلك ضمن الانتخابات التي جرت بالمؤتمر اليوم .

وقال عبد المنعم العزالي رئيس وفد اتحاد عمال مصر بالمؤتمر إن الانتخابات في فريق العمال عن فوز ١٤ عضوا أصليا بمجلس إدارة المنظمة في مقدمتهم روسيا فالسويد والبرازيل وجاءت الولايات المتحدة في المركز الثالث عشر إضافة إلي فوز ١٩ عضوا مناوبا ولم تحصل إسرائيل علي أي مقعد في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية وفازت الصين بدلا منها

وبالنسبة لفريق الحكومات في المجلس فازت جنوب إفريقيا والجابون ومالي ونيجيريا وليبيا والسودان عن إفريقيا والسعودية وأندونيسيا وكوريا وباكستان عن آسيا ودول عن الأمريكتين و٣ عن أوروبا كأعضاء أصليين بالمجلس فيما فازت الكاميرون وكينيا والمغرب وغانا ومالاوي وأثيوبيا والنيجر وبوروندي كأعضاء مناوبين .

كما تم انتخاب ١٤ عضوا من مختلف دول العالم كممثلين أصليين بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية للسنوات الثلاث القادمة عن أصحاب الأعمال .

اتحاد عمال مصر والقضية الفلسطينية

من ناحية أخري جدد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة علي ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريفة .

وقال عبد المنعم العزالي رئيس وفد الاتحاد للمؤتمر ونائب رئيس الاتحاد العام لعمال مصر أن إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة يرتبط بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة من فلسطين والجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية .

وأشار العزالي إلي دور التعاونيات في تحقيق التنمية الشاملة والحد من البطالة والفقر وإلي التعاون في مصر بين الحركتين العمالية والتعاونية لخدمة المواطن .

وأكد العزالي التزام مصر بالاتفاقيات الدولية الخاصة بعمالة الأطفال وعدم تشغيلهم فيما يضر صحتهم ومراقبته التشريعات بالتعاون مع الجهات المعنية ، **وقال إن مصر تتعاون مع منظمة العمل الدولية في مجالات التدريب وحظر عمالة الأطفال ونظم المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي مطالبا بتطوير ذلك التعاون .**

وقد كانت الدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي مليئة بالأحداث الفنية وما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإن كانت الظروف لم تخدم مشروع القرار العربي ليحظي بالمناقشة في هذه الدورة بعد أن كان ثالث قرار حيث تم مناقشة قرارا واحدا من الخمسة قرارات التي تم التصويت عليها فإن تقرير المدير العام خوان سومافيا ويوم التضامن مع الشعب الفلسطيني قد ضما القضية الفلسطينية الاهتمام المعقول وساهم في فض الممارسات الإسرائيلية وتوسيع دائرة الإدانة ضدها وهو ما سعي المؤتمر لتوصيله للرأي العام العالمي ولأطراف الإنتاج في العالم.

القضية الفلسطينية

والدورة الـ ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى

مما لاشك فيه أن القضية الفلسطينية والأوضاع المأساوية التى يعيشها عمال وشعب فلسطين فى ظل الممارسات التعسفية الإسرائيلية وآثار ذلك على قضايا العمل والعمال فى ظل تعثر جهود السلام فى المنطقة .. كان الحدث الهام الذى ألقى بظلاله على أجواء الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولى التى اختتمت قبل أيام بمشاركة ممثلى أطراف العمل فى مصر و١٧٤ دولة من دول العالم .

كما أن السمة الغالبة على كلمات معظم المتحدثين فى المؤتمر كانت تلك الأوضاع المأساوية للشعب الفلسطينى وقد كانت مصر وكعادتها دائما فى مقدمة المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطينى والداعية لإقرار سلام عادل وشامل يقوم على قرارات الشرعية الدولية ، بحيث يتم الانسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وهو ما أكده رئيس وفد مصر للمؤتمر أحمد العماوى فى كلمته من أن الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين ومبادئ حقوق الإنسان ألحقت خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطينى وارتفعت معدلات البطالة وزاد عدد المواطنين تحت خط الفقر لأكثر من مليونى شخص مطالبا بتعزيز التعاون التقنى الذى تقدمه المنظمة الدولية لدعم أطراف الإنتاج فى فلسطين.

كما فرضت القضية الفلسطينية وأوضاع الشعب الفلسطينى نفسها على كل أجواء المؤتمر ولجانه المتخصصة بداية من لجنة القرارات حيث تم طرح مشروع قرار عربى بإدانة الاستيطان والممارسات الإسرائيلية وإنشاء صندوق لدعم فلسطين ثم محاولات اللورد بريت رئيس فريق العمال لترضية إسرائيل على حساب الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، وتصدى المندوبون العرب فى فريق العمال لمناورته وألاعيبه ومحاولا إحداث نوع من التوازن-الهش غير العادل- بعد الموجة العاتية من الانتقادات التى تعرضت لها إسرائيل بسبب إجراءاتها الوحشية ضد الفلسطينيين . . ثم كان يوم التضامن مع عمال وشعب فلسطين الذى عقد على هامش أعمال المؤتمر يوم ١٣ يونيو بمقر المؤتمر، حيث اتحدت الكلمة مع الصورة مع اللافتات والمطبوعات لإعلان الدعم والمساندة للشعب الفلسطينى والإدانة للممارسات الإسرائيلية ، وتعددت اللهجات من عربية لإفريقية لإيرانية لباكستانية لأوروبية ودولية مختلفة وكلها تدين تلك الممارسات الهمجية مطالبة المجتمع الدولى بمحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون وعصابته المجرمة على جرائمهم ضد الأطفال والنساء والشيوخ قبل العمال واستمرار الحصار والغلق والاعتداء على المؤسسات الفلسطينية.

وطالبت الوفود المشاركة فى يوم التضامن مع فلسطين المجتمع الدولى لتخصيص لجنة لتقصى الحقائق فيما واقع فى فلسطين حيث أظهرت الصورة المعروضة بشاعة الممارسات الإسرائيلية وصوت الجميع فى نداء واحد إلى الرئيس عرفات باسم المشاركين .. نحن معك حتى النصر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطينى فى حدود ماقبل ٥يونيو ١٩٦٧.

وامتدت المساندة الدولية للقضية الفلسطينية إلى انتخابات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية للسنوات الثلاث القادمة(٢٠٠٢-٢٠٠٥) حيث فشل ممثل إسرائيل رغم مساندة أمريكا والدول الغربية له فى الحصول على مقعد فى المجلس عن فريق العمال بعد أن تساوى مع مندوب الصين واعيد التصويت ليحصل الصينى على عدد كبير من الأصوات ويفوز بالمقعد ويفشل ثانية المندوب الإسرائيلى فى الفوز حتى عن المقعد المناوب وفى لجنة التعاونيات حاول ممثل إسرائيل ادخال تعديل على الصك الدولى ولم يستجب له المشاركون.

إعلان التضامن العربي والأفريقي والأوروبي مع القضية الفلسطينية

طالبت الدول العربية والافريقية والأوروبية المشاركة فى يوم التضامن مع عمال وشعب فلسطين المجتمع الدولى بالضغط على إسرائيل لانسحابها الفورى والكامل من كافة الأراضى العربية المحتلة فى فلسطين والجولان السورى وجنوب لبنان إلى حدود ماقبل ٥يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس الشرقية وإزالة المستوطنات والدخول فى عملية السلام وفق مرجعية مؤتمر مدريد وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨و١٣٩٧.

كما جددت تلك الدول فى بيان لها عقب اجتماعها على هامش مؤتمر العمل الدولى بجنيف دعمها وتضامنها مع عمال وشعب فلسطين فى مواجهة العدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلى ودعت المجتمع الدولى وفى مقدمة ذلك أطراف الإنتاج من حكومات وأصحاب أعمال وعمال لتقديم مختلف اشكال الدعم ماديا ومعنويا وفنيا لعمال فلسطين وأصحاب الأعمال ولشعب فلسطين للقيام بدورهم لخدمة التنمية كما دعت الدول منظمة العمل الدولية للعمل الفورى لتطبيق البرنامج المعزز للمنظمة فى مجال التعاون التقنى الذى ورد فى تقرير مديرها العام أمام الدورة الـ٩٠ لمؤتمر العمل الدولى حول أوضاع العمال العرب فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى المقدم للدورة الحالية.

وطالبت الوفد بالمساهمة الفاعلة فى إنشاء صندوق للتشغيل والحماية الاجتماعية فى فلسطين والعمل على حماية عمال فلسطين وتوفير العمل اللائق والكريم لهم والسعى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والحد من البطالة بينهم والتخفيف من الآثار المدمرة الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمالية الفلسطينية ورفع سياسة الحصار والإغلاق والعقاب الجماعى وتدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني.

كما جددت الوفود العربية والأوروبية والأفريقية المشاركة فى يوم التضامن مع فلسطين خلال مؤتمر العمل الدولى استنكارها لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من انتهاكات صارخة للقانون الدولى وعدم التزامها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وعدم انسحابها من الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى وتعريض المواطنين للخطر وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بينهم وتدنى مستوى معيشتهم.

. وأعربوا فى برقية للرئيس الفلسطينى ياسر عرفات عن دعمهم للقضية الفلسطينية وتمسكهم بالشرعية الفلسطينية وضرورة إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وقد أيدت كلمات الوفود العربية والأوروبية والأفريقية والآسيوية القضية الفلسطينية وجددت دعمها لإقامة الدولة المستقلة للفلسطينيين وقد أكد وزير العمل الفلسطينى رفيق النتشة (قبل التعديل الوزارى الفلسطينى الأخير) فى بداية الاحتفال التضامنى أنه لاسلام إلا بإقرار حقوق الشعب الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

وأن انتفاضة الفلسطينيين مستمرة حتى تحقيق هذه الغاية المشروعة مشيرا إلى أن

الإرهاب هو ماتمارسه إسرائيل ضد ابناء وأطفال شعب فلسطين وحرمان المصابين من العلاج والعمال من الذهاب لعملهم وهدم المنازل ودور العبادة وقال إن المعركة طويلة وسيصمد خلالها شعب فلسطين .

وأضاف أن الإسرائيليين تضرروا من جراء ممارساتهم التعسفية حيث تأثر ٢٧٠ ألف عامل إسرائيلي وأصبحوا عاطلين عن العمل وهرب نحو ثلث المجتمع الإسرائيلي للخارج مؤكدا على ضرورة استمرار الموقف العربي الموحد لتحرير كامل الأراضي العربية المحتلة ولن يخيف الفلسطينيين الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

كما أكد حسن سيمونو الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعودة اللاجئين وطالب بمحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي كمجرم حرب لما ارتكبه بحق الشعب الفلسطيني .

وقال إنه رفض دعوة اتحاد عمال إسرائيل (الهستدروت) لزيارة إسرائيل حتى يتم اقامة الدولة الفلسطينية والانسحاب من الأراضي المحتلة وطالب الأمم المتحدة بعدم انحيازها لإسرائيل.

من جانبه طالب جيكوف الكسندر الأمين العام للاتحاد العالمي لنقابات العمال بطرد إسرائيل من المنظمات الدولية للمذابح التي ترتكبها ضد الفلسطينيين وقتل الابرياء وطالب مؤتمر العمل الدولي بإصدار بيان لإدانة تلك الممارسات ومساعدة شعب فلسطين مجددا تأييد عمال العالم لإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس ، وطالب بتشكيل لجنة دائمة دولية لمتابعة أوضاع العمال الفلسطينيين وتحسين أوضاعهم المعيشية.

كما أيد رئيس اتحاد عمال الصين ليوجو دعم بلاده للقضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ورفض الاعتداءات الصارخة عليهم والمخالفة للقوانين الدولية.

وطالب رئيس اتحاد عمال ايران في كلمته بمقاطعة إسرائيل اقتصاديا وسياسيا ودعم الانتفاضة الفلسطينية وتشكيل لجنة لتقصى الحقائق في الانتهاكات الإسرائيلية ومحاكمة رئيس الوزراء الإسرائيلي عليها.

وأكد ويلي ويتس رئيس الاتحاد العالمي للعمال على ضرورة تنظيم حملة دولية لمساعدة الشعب الفلسطيني وإقامة مشروعات تنموية تساعده على مواجهة أعباء الممارسات الإسرائيلية ضده.

كما استنكرت بعض الوفود العربية التي شاركت الاعتداءات الإسرائيلية وطالبت بدعم دولي للفلسطينيين وشارك في الاحتفال كل الوفود العربية والافريقية بالمؤتمر بعض ممثلي الدول الأوروبية.

موجز للتقرير العالمي لمتابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل

مستقبل خال من عمل الأطفال

موجز تمهيدي

يشارك ملايين الأطفال على مستوى العالم في عمل يعوق تعليمهم ونموهم ومعيشتهم مستقبلا، وينخرط الكثيرون منهم في أسوأ أشكال عمل الأطفال الذي يسبب أضررا بدنية أو نفسية يتعذر علاجها ، أو حتى يهدد حياتهم ذاتها، ويمثل هذا الوضع انتهاكا لايحتمل لحقوق الطفل الفرد، ويؤدى إلى إدامة الفقر ويعرض النمو الاقتصادي والتنمية العادلة للخطر، إن القضاء الفعلي على عمل الأطفال هو عنصر أساسي من عناصر تحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في توفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال.

ويوضح التقرير العالمي الثالث المعنون"**مستقبل خال من عمل الأطفال**" المعد بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل كيف أصبح القضاء على عمل الأطفال قضية عالمية للألفية الجديدة، ويستكشف التقرير المظاهر المتغيرة دائما لعمل الأطفال عبر العالم وكيف يتأثر الفتيات والأولاد بشكل مختلف، ويعرض بيانات جديدة عن حجم هذه المشكلة المستعصية ويسلط ضوءا جديدا على أسبابها المعقدة والمترابطة، ويرسم التقرير ملامح نمو حركة عالمية لمناهضة عمل الأطفال، مستعرضا مختلف أنواع الإجراءات التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية وهيئاتها الثلاثية المكونة"الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال" والفعاليات الأخرى على المستويات الدولية والوطنية والمحلية، ويخلص التقرير إلى اقتراحات للأخذ بنهج من ثلاث دعامات لتدعيم عمل المنظمة في هذا الميدان، مستفيدا من ثروة الخبرات التي اكتسبها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في العقد الذي مر على إنشائه.

ويوضح تقرير "**مستقبل خال من عمل الأطفال**" مثار قلق منظمة العمل الدولية التاريخي بشأن القضاء على عمل الأطفال، فاعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته الأولى اتفاقية الحد الأدنى للسن(الصناعة) ١٩١٩ (رقم ٥) وامتد مفهوم الحد الأدنى لسن العمل، خلال الأعوام التي تلت ذلك ، ليشمل قطاعات اقتصادية مختلفة، بلغ ذروته باعتماد الاتفاقية الشاملة للحد الأدنى للسن عام١٩٧٣"رقم ١٣٨".

إن إدراج القضاء الفعلي على عمل الأطفال باعتباره إحدى الفئات الأربع للمبادئ والحقوق الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل المعتمد في عام ١٩٩٨ **أبرز التوافق المتنامي في الرأى عبر العالم بأن عمل الأطفال يمثل تهديدا خطيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في كل مكان ، إن إعتماد اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال ١٩٩٩"رقم ١٨٢" بالإجماع في العام التالي وما أعقبه من التصديق عليها بمعدل لم يسبق له مثيل، يدل على مدى قوة الإرادة السياسية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية للتصدى مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وشركاتها في المجتمع المدني، لأسوأ أشكال عمل الأطفال هذه كمسألة تتطلب أكبر قدر من الاستعجال،** وقد دعمت الاتفاقية رقم ١٨٢ العزم بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال، ترافقها تدابير لاستئصال كل عمل الأفال ومنعه على المدى الأطول.

ويوضح التقرير حدود عمل الأطفال من أجل القضاء عليه، ولا يشمل تعبير عمل الأطفال كل العمل الذي يؤديه الأطفال دون سن ١٨سنة ، فهناك أطفال كثيرون ، في ظروف وطنية شديدة الاختلاف ، يؤدون عملا يتفق كلية مع تعليمهم ونموهم البدني والذهني الكامل **واستنادا إلى أحكام الاتفاقيتين رقمي ١٣٨ و١٨٢ يحدد التقرير ثلاث فئات من عمل الأطفال يتعين القضاء عليها:**

-عمل يؤديه طفل دون الحد الأدنى للسن الذي يحدده التشريع الوطني لأداء ذلك النوع من العمل.

-عمل يعرض الحالة البدنية أو الذهنية أو الأخلاقية للطفل للخطر، ويعرف باسم العمل الخطر.

-أسوأ الأشكال المطلقة لعمل الأطفال ، المعرفة دوليا بالرق، والاتجار ، وإسار الدين، وسائر أشكال العمل الجبري، والتجنيد الجبرى للاستخدام في نزاع مسلح، والدعارة والتصوير الإباحي، والأنشطة المحرمة.

إن عمل الأطفال هو ظاهرة معقدة يصعب بحثها ، وشكل الافتقار إلى معلومات عن حجمه وطبيعته، لسنوات طويلة، عقبة خطيرة أمام اتخاذ إجراء فعال ضده، لكن الوضع يتحسن بسرعة، ففي مناخ جديد يتسم بالانفتاح، تجرى بلدان كثيرة استقصاءات شاملة لتقصى عمل الأطفال ، ويعرض التقرير التقديرات العالمية الجديدة التى أعدتها منظمة العمل الدولية لأعداد الأطفال الذين يعملون ، وأعداد المندرجين في كل فئة من فئات عمل الأطفال المطلوب القضاء عليها، وتكشف التقديرات عن حقائق عديدة تثير الانزعاج.

ويعتقد الآن أن نحو١٨٠ مليونا من الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٧ سنة أو (٧٢٪من الأطفال العاملين) يشاركون فى أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما يشمل العمل الخطر وأسوأ الأشكال المطلقة لعمل الأطفال، وهذا يقدر بطفل واحد من كل ثمانية أطفال فى العالم ، ومن بين ١٧١ مليون طفل يمارسون عملا خطرا، يوجد نحو ثلثيهم دون سن الخامسة عشرة، ومن ثم يقتضئ الأمر سحبهم فورا من هذا العمل وإعادة تأهيلهم لعلاج آثاره.

وإن كان ٦٧ مليون طفل فى الفئة العمرية ٥-١٤سنة يمارسون عملا غيرخطر للأطفال ماكان عليهم أن يمارسونه بسبب سنهم، يمارس عدد أكبر من الأطفال(١١١مليون طفلا) عملا يعرض رفاهيتهم فعليا للخطر، ومن بين الأطفال الأكبر سنا فى الفئة العمرية ١٥-١٧ (ممن هم فوق الحد الأدنى لسن الاستخدام) تشير التقديرات إلى ممارسة ٥٩ مليون طفل لعمل خطر، وهذا يمثل نسبة مثيرة للقلق تبلغ ٤٢٪من كل الأطفال العاملين فى هذه الفئة العمرية.

وهناك مايقدر بأكثر من ٨مليون طفل على الأقل فى أنحاء العالم يقعون فى شراك أسوأ الأشكال المطلقة لعمل الأطفال، غير أن التقرير يحذر بأن هذا الرقم يجب معاملته بحذر كبير بالنظر إلى الصعوبة البالغة فى جمع البيانات عن هذه الأنشطة المستترة وغير القانونية.

وهكذا ، وبالرغم من زيادة التزام وجهود الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدنى للتصدى لعمل الأطفال، يظل عمل الأطفال يمثل مشكلة على نطاق ضخم، إن ظواهر مثل الاتجار بالأطفال وزيادة الهجرة من أجل العمل تعنى أن جميع البلدان-النامية والانتقالية والمتقدمة على السواء- تتأثر بقدر أو آخر بعمل الأطفال، إن عدد الأطفال المشاركين فى عمل خطر هو أعلى كثيرا مما كان يعتقد من قبل ، ويرى التقرير أن الوقت قد حان لاعتبار أعداد ونسب العمال الأطفال فى مجموع أطفال بلد ما ، وبخاصة أولئك الذين يمارسون أسوأ أشكال عمل الأطفال ، من المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالطبع، فإن أعداد العمال الأطفال تعطى جانبا واحدا فقط من الصورة الديناميكية العالمية التى يحاول **مستقبل خال من عمل الأطفال** رسمها ، ومن أجل فهم هذه الظاهرة المعقدة، من الضرورى أن يتم تفصيل دراسة طبيعة مشاركة الأولاد والفتيات فى العمل فى مختلف القطاعات الاقتصادية والسياقات الاجتماعية، ومن شأن هذه الدراسة أن تسلط الضوء على أسباب وعواقب أنواع العمل المختلفة على مختلف مجموعات الأطفال (مثل اختلاف نوع الجنس والسن والعرق وحالة التغذية والحالة الصحية والاجتماعية -الاقتصادية) ويلمح التقرير إلى أن بعض الأنشطة التى تبدو عديمة الضرر للوهلة الأولى قد تكون ضارة فى الواقع للأطفال المعنيين ، وخاصة على المدى الطويل، غير أن هناك حاجة إلى مزيد من البحوث فى هذا المجال.

وبغض النظر عن القطاع الاقتصادى الذى يجرى فيه عمل الأطفال، وبحسب تعريفه تقريبا فإنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد غير المنظم الذى ينعدم فيه التنظيم، والبعيد عن متناول المؤسسات الرسمية بما يشمل خدمات تفتيش العمل، ورغم أن تغطية وسائط الإعلام اتجهت إلى تركيز اهتمام الجمهور على فئات معينة من العمال الأطفال، كأطفال الشوارع ، وأولئك العاملين فى الصناعة التحويلية الموجهة إلى التصدير وفى الاستغلال الجنسى التجارى من قبل السائحين الأجانب، إلا أن هذه الفئات تشكل أقلية عددية.

أما غالبية الأطفال العاملين نحو ٧٠٪ فيعملون فى الواقع فى القطاع الزراعى ، فى حيازات أسرية صغيرة فى أغلب الحالات لكن أيضا فى المزارع التجارية الكبيرة، وقد يكون هذا العمل طبيعيا فى بعض الحالات، إلا أن جوانب كثيرة منه قد تكون شديدة الخطورة ، كالعمل ساعات طويلة أو استخدام المواد الكيماوية السامة أو معدات غير مناسبة أو خطرة.

فالأطفال فى البلدان ليسوا الوحيدين الذين يتأثرون بالعمل الخطر فى الزراعة، ويبين التقرير أن هذا القطاع يشكل فى بعض البلدان الصناعية العدد الأكبر من الإصابات المهنية القاتلة للأطفال دون سن الثامنة عشرة.

وينتقل التقرير إلى استعراض عمل الأطفال فى قطاعات اقتصادية أخرى، كصيد الأسماك، الصناعة التحويلية، السياحة، العمل المنزلي، التشييد، المناجم والمحاجر، وفى الاقتصاد غير المنظم فى المناطق الحضرية، ويسلط التقرير الضوء على جوانب أساسية لعمل الأطفال ، مبرزا تنوع الأنشطة التى يعملون فيها، وكيف أن الأولاد والفتيات كثيرا ما يتأثرون بشكل مختلف وكيف تتورط فى هذا العمل بلدان على كل مستويات التنمية الاقتصادية ، ويسترعى الاهتمام إلى المخاطر الكثيرة المختلفة التى تواجه الأطفال من خلال عملهم.

ان بعض العمال الأطفال ظاهرون للعيان تماما، كأطفال الشوارع العاملين فى الاقتصاد الحضرى غير المنظم، وهناك آخرون كالأطفال عمال الخدمة المنزلية ، يختفون فعليا عن نظر الجمهور ومن ثم يصبحون معرضين للمخاطر بصفة خاصة، بما يشمل الإيذاء البدنى والعاطفى والجنسي، وبدلا من العمل فى منشآت القطاع المنظم التى تنتج من أجل التصدير، فإن غالبية العمال الأطفال فى الصناعة التحويلية تكدح فى سلسلة التوريد التى تنتج للسوق المحلية، وذلك ممثلا فى إنتاج الألعاب النارية أو أعواد الثقاب أو أعواد البخور، إن زيادة إنتاج هذه السلع وغيرها فى المنزل، استجابة للضغوط التنافسية الحادة، تأتى معها باحتمالات متزايدة لاستغلال عمل الأطفال، إن مجموعات الأطفال المستترة هذه تمثل تحديات خاصة أمام البحث والعمل الفعال.

وبعد استعراض مشاركة الأطفال فى قطاعات مشروعة بوجه عام للنشاط الاقتصادى والتى يتحول فيها نوع العمل أو شروطه إلى عمل أطفال غير مقبول، يتصدى التقرير لأسوأ الأشكال المطلقة لعمل الأطفال التى تمثل فى جميع الحالات انتهاكات صارخة لحقوق الأطفال ، واليوم تسود بشكل مأسوى ممارسات عمل مثل الاتجار بالأطفال ، وإسار الدين والتجنيد الجبرى فى النزاع المسلح، فضلا عن عمل الأطفال فى الدعارة والتصوير الإباحى وفى أنشطة محرمة مثل تجارة المخدرات، ورغم أنه يستحيل معرفة حجم هذه الأنشطة بأى قدر من الدقة، إلا أن آثارها المدمرة على ضحاياها الأطفال واضحة ويزداد استرعاء نظر العالم إليها.

ومثلما لايوجد بلد مستثنى من عمل الأطفال ، لايوجد أيضا بلد محمى من آثار صدمات التنمية مثل وقوع أزمة مالية أو كارثة طبيعية أو نزاع مسلح أو جائحة فيروس العوز المناعى البشري-الايدز- وكذلك آثار الانتقال الاقتصادى والاجتماعى ورغم أن هذه الأزمات كثيرا ماتقع تحت بصر الجمهور، إلا أن أثرها على الأطفال وخاصة على عمل الأطفال يظل غير مفهوم نسبيا ، ويبين التقرير العالمى كيف أن حياة الأطفال تتعرض لاضطراب حاد نتيجة هذه الأحداث، وكيف أنهم كثيرا ما يصبحون أكثر تعرضا لعمل الأطفال نتيجة لذلك.

ويختتم الجزء الأول باستكشاف السبب فى حدوث عمل الأطفال فى ضوء الفحص السابق لظاهره المختلفة-مميزا بين أسبابه الفورية والأساسية والهيكلية، ويوضح التقرير أن الفقر، وإن كان يرتبط ارتباطا لا فكاك منه بعمل

الأطفال ، إلا أنه لايقدم تفسيرا مباشرا أو كاملا له أن شتى أبعاد الفقر تتفاعل مع عوامل أخرى تباشر عملها على كافة المستويات، من الفتاة أو الصبي إلى الاقتصاد الوطني وحتى مايتجاوزه ، لتقرير ما إذا كان الأطفال وأي الأطفال يعملون أو يذهبون إلى المدرسة أو يمارسون أو لا يمارسون كلا الأمرين، إن عدم كفاية الحماية الاجتماعية مقترنة بنظم تعليم قليل الموارد سيئة النوعية تمارس دورا كبيرا في إدامة عمل الأطفال.

وتؤدي تناقضات السياسة العامة ، مثل وجود فجوة بين سن ترك المدرسة والحد الأدنى لسن العمل، على تفاقم الوضع في بلدان كثيرة ، إن وجود فهم أفضل للأسباب المترابطة لعمل الأطفال يمهد الطريق أمام تصميم استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحته، وهذه الاستراتيجيات تدخل الآن وتنفذ على نطاق غير مسبوق.

الجزء الثاني

ويخصص الجزء الثاني من التقرير لاستعراض الاستجابة العالمية لعمل الأطفال ، من خلال العمل المضطلع به على المستويات المحلية والوطنية والدولية، مركزا على عمل الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بدعم من البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وبرامج المنظمة الأخرى، ولاشك أن الحكومات الوطنية تقوم بدور اللاعب الرئيسي في القضاء على عمل الأطفال **إن ترجمة الالتزام السياسي ، مقترنا بحدوث تغيير ملموس في السياسة العامة يسانده تخصيص الموارد لصالح الأطفال ، هي الشرط الذي لاغنى عنه للقضاء الفعال على عمل الأطفال ،** وإضافة إلى توفير الإطار القانوني الصحيح، هناك مجالات أساسية أخرى يمكن فيها للحكومة أن تحدث فارقا وتتمثل في استراتيجيات للحد من الفقر، بما يشمل الاستثمارات في الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتعليم، وكذلك في دعم البرامج التي تستهدف استئصال عمل الأطفال.

ويعمل مع الحكومات في تعاون وثيق الشركاء الاجتماعيون-منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمل- الذين هم في وضع فريد يسمح لهم بفهم الحقائق في مكان العمل وتغييرها لكي لايكون لعمل الأطفال أي دور ببساطة، ويوضح التقرير مجال المبادرات التي اتخذتها هذه المنظمات في الأعوام الأخيرة والتي استقيت منها دروس العمل في المستقبل، ومن المبادرات الواعدة بوجه خاص تلك التي تضم شراكات ثلاثية قوية تمتد أيضا إلى منظمات أخرى في المجتمع المدني.

وتعمل الشركات أفقيا على المستوى الوطني كما تعمل رأسيا بين الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة، ويوضح التقرير كيف أن هذا التعاون يساعد على بناء إطار داعم يمكن فيه اتخاذ إجراء فعال لمكافحة عمل الأطفال داخل البلدان وفيما بينها، فمثلا يهدف مشروع بحثي مشترك بين البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي إلى تدعيم قاعدة المعلومات العالمية المعنية بعمل الأطفال واستئصاله، فضلا عن تعزيز القدرات الوطنية لتوليد المعلومات وتحليلها، إن التعاون الدولي واضح بشكل متزايد في ميدان حقوق الأطفال والتعليم والحد من الفقر، وبدأ يبزغ التعاون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالأطفال ومكافحة الظواهر الأخرى العابرة للحدود التي تؤثر عليهم، وتتجسد روح التعاون هذه على كافة المستويات في الاتفاقات الأخيرة للقضاء على عمل الأطفال عبر قطاعات بأكملها من النشاط الاقتصادي، وهي اتفاقات توصلت إليها منظمات دولية لأصحاب العمل والعمال مع أطراف فاعلة على المستوى الوطني، ومن المؤكد أن هذه المساعي المشتركة تشير إلى طريق التقدم إلى الأمام.

وفي إطار منظمة العمل الدولية ، تصدر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال منذ إنشائه في عام ١٩٩٢ جهود مكافحة عمل الأطفال ، ومنذ عام ٢٠٠٠ بصفة خاصة ، شهد البرنامج توسعا ملحوظا فيعمل حاليا في ٧٥بلدا مع ٢٦ من المانحين (والبلدان والمنظمات) أن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال يحفز وييسر العمل الفعلي في الميدان من جانب شركائه الكثيرين داخل البلدان، على سبيل المثال في شكل التصديق على الاتفاقيات ومايعقبه من تغييرات في القوانين والسياسات ، أو في التوعية والتعبئة المجتمعية، أو بناء القدرات في شتى المؤسسات التي تضطلع بمسئولية عن الأطفال وعمل الأطفال ، كما يدعم التدخلات المباشرة من الوكالات الحكومية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني الأخرى لمساعدة العمال الأطفال وأسرهم، وزاد البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال تدريجيا من أنشطته ببدايات البرنامج الصغيرة في الأعوام الأولى التي تم فيها اختبار وتجريب مختلف النهج المعنية بعمل الأطفال في صناعات ومواقع بعينها.

ومع مرور الوقت ، توسع البرنامج ليشمل السياسات التي تستهدف أعدادا أكبر من الأطفال والأسر عبر مناطق جغرافية برمتها أو عبر صناعات أو قطاعات اقتصادية ومن خلال مشاريع تعمل على المستويات دون الإقليمية والإقليمية.

وتمثل البرامج المحددة زمنيا آخر خطوة في تطور البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال ، وتهدف هذه البرامج المحددة زمنيا إلى استئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال في بلد ما في إطار فترة زمنية محددة وقصيرة نسبيا(٥-١٠ أعوام) وهذه البرامج تمثل مشاريع طموحة، فهناك ١٠٠٠٠٠ طفل مستهدف في البلدان الثلاثة الأولى التي استضافت هذه البرامج-وهي جمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور ونيبال.

ولايمكن في هذا التقرير إيجاز الحجم الضخم من الخبرة بالمشاريع التي اكتسبها البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وشركاؤه خلال الأعوام العشرة الماضية ، وبدلا من ذلك، يتم إيراد أمثلة توضح مجال النهج المطبقة للتصدي لعمل الأطفال ، والتوسع في الدعوة والتعبئة الاجتماعية ، والتدريب والتعليم، والحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، والإنقاذ وإعادة التأهيل، والرصد والتنفيذ، ويتم إبراز الدروس الهامة المستقاة-مثل الحاجة إلى فهم المشكلة بإجراء بحث وتشاور مستفيضين مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بمن فيهم الأطفال، والحاجة إلى الأخذ بنهج متكامل يجمع بين المنع وبين الإنقاذ وإعادة التأهيل ، وضرورة تنفيذ بدائل اقتصادية قابلة للبقاء بالنسبة للأسر قبل انتشال الأطفال من العمل، وأهمية الملكية المحلية لجميع تدخلات المشاريع، والدور المركزي للتعليم في أية استراتيجية لمكافحة عمل الأطفال ، وضرورة ترسيخ جهود مكافحة عمل الأطفال في أطر السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة.

الجزء الثالث

ويتتبع الجزء الثالث من التقرير إطار خطة عمل يمكن لمنظة العمل الدولية تنفيذها لمكافحة عمل الأطفال ، لكي تنظر فيها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ومجلس الإدارة، ويقوم الإطار على ثلاث دعامات، تعزيز عمل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في مجالات الدعوة، والبحث والسياسة العامة والتعاون التقني، ودمج القضاء الفعلي على عمل الأطفال عبر منظمة العمل الدولية في تحقيق العمل اللائق للجميع والاحترام العالمي لجميع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإقامة شراكات أوثق بين منظمة العمل الدولية وسائر الأطراف الفاعلة تحقيقا للهدف المشترك المتمثل في قيام عالم خال من عمل الأطفال.

ويوضح تقرير "مستقبل خال من عمل الأطفال" أن ركائز كثيرة من أجل تحقيق هدف القضاء الفعلي على عمل الأطفال قد وضعت في موضعها، وأنه يجري إحراز تقدم وإن ظل يتعين عمل الكثير ، وتدعو منظمة العمل الدولية جميع الشركاء في هذا المسعى إلى مضاعفة جهودهم لمنح جميع الأطفال في كل مكان مايستحقونه من طفولة ومستقبل.

العماوى يرأس اجتماع المجلس الاستشارى الأعلى للس
.. ويجتمع بالمجلس الأعلى لتنمية الم

كتب - أحمد غالى:

عقد المجلس الاستشارى الأعلى للسلامة والصحة المهنية اجتماعا فى أواخر الشهر المنصرم، برئاسة السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة، حيث تمت مناقشة المعوقات التى حالت دون تعديل جدول الأمراض المهنية الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقد تمت الموافقة على سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإضافة سبعة أمراض مهنية جديدة حيث أثبتت الدراسات التى قامت بها الأجهزة المعنية ضرورة إدراجها بالجدول وعرض الموضوع على الدكتورة وزيرة التأمينات الاجتماعية لإقرارها.

ومن أهم هذه الأمراض المهنية الناتجة عن الاهتزازات والتسمم ببعض المواد الكيمائية الضارة والمبيدات الحشرية.

كما قام المجلس الاستشارى للسلامة والصحة المهنية بمناقشة تضرر النقابات العمالية من قرار الدكتورة وزيرة التأمينات الاجتماعية رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠١ لضرورة عرض ملفات العمال المصابين المؤمن عليهم على مكاتب التأمينات الاجتماعية قبل عرضها على التأمين الصحى مما ترتب عليه تعقيد وطول إجراءات العرض، وترتب عليه تأخير مستحقات المصابين أيضا.

وقد قرر السيد الوزير تشكيل لجنة مختصة بالإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة بالوزارة تضم مسئولين عن وزارتى القوى العاملة والهجرة والتأمينات الاجتماعية وممثلى من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لإعداد رؤية مشتركة لتبسيط إجراءات عرض ملفات العمال المصابين المؤمن عليهم وسرعة صرف مستحقاتهم.

كما تم بحث طلب نقابة النقل البرى بشأن ضمهم تحت مظلة التأمين الصحى والذين لاتشملهم مظلة التأمين الحالية، وقد طالب المجلس بتعديل تشريعى لنظام التأمين الصحى حتى يشمل جميع الفئات غير المنظمة مع تبسيط إجراءات دخول السائق المصاب لدى مستشفيات التأمين الصحى بالأوراق الرسمية كرخصة السائق سارية المفعول ومحضر الشرطة بعد وقوع الحادث باسم السائق .

كما تم إعداد موسوعة للسلامة والصحة المهنية لتكون مرجعاً للسادة العاملين فى مجال السلامة

١٠ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر فى الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ١٠ آلاف فرصة عمل جديدة..المعروف أن النشرة توزع لدى باعة الصحف بجميع المحافظات وتيسيرا على القراء والذين يتعذر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف يمكنهم الحصول على نسختهم من مقر مجلة العمل١١٦شارع محمد فريد - كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظات القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الشرقية، شمال سيناء .بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

مناطق القوى العاملة بالقاهرة تستقبل طلب
والمديرية تتعاون مع التعاون الإنتاجى للت

كتب- عبد الموجود شحاته:

صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالقاهرة بأنه قد تم إعداد مشروع تشغيل الطلبة فى صيف هذا العام وفقا لما يلى:

١-أن يتقدم الطالب بطلب التشغيل على النموذج المعد بذلك إلى منطقة القوى العاملة الفرعية التابع لها محل إقامته .

٢-تقوم كل منطقة فرعية بتجميع فرص العمل الخاصة بتشغيل الطلبة من المنشآت التى تقع فى دائرة اختصاصها.

٣- تقوم كل منطقة فرعية بتلقى طلبات التشغيل من الطلبة وتسجل على النموذج المعد لذلك يوضح فيه الاسم والعنوان وتاريخ التسجيل والمهنة التى يرغبها وجهة وتاريخ الترشيح ونتيجته.

٤- يتم الترشيح وفقا لأسبقية القيد ووفقا للاشتراطات العامة لطلبات أصحاب الأعمال على كشوف ترشيح من أصل وصورة يرسل الأصل إلى المنشأة وتبقى الصورة بالمنطقة لمتابعة الترشيح على أن يخطر كل طالب مرشح للعمل على عنوانه.

٥- تقوم كل منطقة فرعية بتحديد عدد المعينين وموافاة المديرية المركزية بذلك للإشراف على هذه الترشيحات بمعرفة إدارة بحوث العمالة التى تتولى التنفيذ والتنسيق بين المناطق الفرعية وتسجيل كل المشاكل التى تصادف تنفيذ هذه التعيينات .

ومن جهة أخرى صرح الدكتور إبراهيم محمود عوض وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بالقاهرة بأن المديرية قامت بترشيح عدد ٤٥٠متدربا إلى جهات التعاون الإنتاجى التابع لمحافظة القاهرة وذلك لأماكن التدريب بإدارة التعاون بمبنى المجمع وذلك من ضمن المسجلين بمكاتب القوى العاملة ..

ـلامة والصحـة المهنيـة
ـوارد البشرية


احمد العماوى

والصحة المهنية بمديريات القوى العاملة والمنشآت تتضمن معلومات فنية وتشريعية .

كما عقد المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية اجتماعا برئاسة السيد أحمد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة خلال شهر يونيو المنصرم.

وقد ناقش المجلس أعمال التدريب المهنى والمشروعات الخاصة بتنمية المهارات والمشروعات القائمة فى قطاعات السياحة والصناعة والقوى العاملة وكيفية استخدام أى قروض أو منح تخصص لتنمية الموارد البشرية فى رفع مستوى المهارة وتطوير مراكز التدريب عن طريق هيئة تنفيذية مستقلة تحت إشراف المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية ومتابعة نشاطها عن طريق التقارير الربع سنوية للتأكد من استخدام هذه القروض والمنح.

ـات تشغيل الطلبة فى الصيف
ـدريب على الحرف غير التقليدية

على أن تقوم الإدارة العامة لجهاز التعاون الإنتاجى باستدعاء الذى يقع عليه الاختيار لترشيحه للتدريب على المهنة التى يرغبها . . حيث يتم تدريبهم على مهن خان الخليلى والحرف الدقيقة وحرف الصدف والنقش والزخرفة. .

وأضاف بأن المديرية تقوم بإعداد بعض مراكز التدريب بالقطاع الخاص المتعاقدة مع الوزارة وذلك للصبية المتدربين وذلك من ناحية امتدادهم بالمتدربين بعد التقدم إليها فى هذا الشأن وقد تم تدريب حوالى ٢٢٣متدربا على أنواع المهن مثل مهن ميكانيكا السيارات والدوكو والسمكرة والالكترونيات وتكييف وتبريد وأنواع اللحام.

وعن قياس مستوى المهارة قال: تقوم بقياس مستوى مهارة العمالة على مختلف المهن الفنية على أن يتقدم طالب القياس بحوالة بريدية بمبلغ عشرة جنيهات كرسم قياس للمهنة ، ثم يتم تحويله إلى الشركة التى تم الاتفاق معها وبين مكتب العمل المختص على قياس مستوى المهارة ثم يحصل طالب القياس على شهادة قياس مستوى المهارة يحدد بها المهنة ودرجة المهارة التى تتحدد له وهى متوسط المهارة ، أو محدود المهارة.

دورات تدريبية للأطفال العاملين وأصحاب العمل للتوعية بالسلامة المهنية


مشيرة خطاب

كتبت - أمل البرنس:

فى إطار مبادرات المجلس القومى للطفولة والأمومة للتصدى لظاهرة عمالة الأطفال وتوفير الرعاية والحماية للطفل العامل، عقد المجلس سلسلة من الدورات التدريبية لتوعية الأطفال العاملين وأصحاب العمل بالإضافة إلى الأمهات بإجراءات السلامة المهنية غير المكلفة ، ومعالجة أسباب ومضاعفات التأثيرات الصحية والمهنية، والتوعية بالإسعافات الأولية وسبل مواجهة حالات الطوارئ الناتجة عن الإصابات المهنية للطفل العامل.

وصرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس أن هذه الدورات والتى عقدها المجلس فى محافظات(الفيوم -دمياط-الشرقية -المنيا) تأتى متابعة لورش العمل التى عقدها المجلس فى هذه المحافظات لتحديد أشكال العمالة الخطرة والانبعاثات الملوثة التى تصيب الطفل العامل وقد تعرضه لفقد أحد أعضائه أو لحياته، وأشارت إلى أنه بناء على نتائج هذه الورش تم إعداد برنامج تدريبى لتوعية الصبية العاملين وأمهاتهم وأرباب العمل والأطباء والممرضات بمخاطر كل مهنة وإعداد الكوادر المدربة منهم لنشر سبل السلامة المهنية خاصة فى المهن الأكثر خطورة، وذكرت الأمين العام للمجلس أن هذه الدورات يقوم بتنفيذها أساتذة متخصصون فى طب الصناعات والأمراض المهنية والصحة البيئية وطب المجتمع.

وأشارت السفيرة مشيرة خطاب إلى أنه على هامش هذه الدورات تم عقد ورشة عمل خاصة بالتنفيذيين والجمعيات الأهلية ورجال الأعمال بكل محافظة من المحافظات الأربع، تم خلالها الاتفاق على خطوات العمل التنفيذية الكفيلة بتوفير الملابس الوقائية والتغذية المتكاملة وبرامج محو الأمية والبرامج الترفيهية والأنشطة الرياضية للطفل العامل.

..وإنشاء أول وحدة لتدريب وتأهيل متعددى الإعاقة

يتبنى المجلس القومى للطفولة والأمومة مشروعا رائدا لإعداد الكوادر العاملة فى مجال التأهيل السمعى والبصرى للأطفال متعددى الإعاقة وذلك بالتعاون مع جمعية الحق فى الحياة ، وجمعية نداء لتأهيل ضعاف السمع.

وصرحت السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس عقب اجتماعها بممثلى الجمعيات أن المشروع سيدخل حيز التنفيذ اعتبارا من سبتمبر القادم ، ويشمل إنشاء أول وحدة لتأهيل وتدريب المتخصصين فى التعامل مع مزدوجى الإعاقة(سمعى وبصرى) كما يشمل عقد دورات تدريبية لكل من الإخصائيين ومدربى التأهيل على إعادة تأهيل الأطفال متحدى الإعاقة ، وتستغرق الدورة التدريبية مدة ستة أشهر ويحاضر فيها خبراء من النرويج.

وأضافت أن التدريب سيشمل فى البداية ٢٥ من المتعاملين مع الأطفال متحدى الإعاقة من القاهرة ثم يتم التوسع فيه ليشمل باقى المحافظات لخلق نواة بكل محافظة من المتخصصين فى التعامل مع الأطفال مزدوجى الإعاقة.

زيادة المعاشات بنسبة ١٠ ٪ اعتبارا من أول يوليو الجارى
٨ ملايين من أصحاب المعاشات والمستحقين يستفيدون من الزيادة

كتب -عبده مصطفى:

تقرر زيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ بحد أدنى عشرة جنيهات وحد أقصى ستون جنيها اعتبارا من أول يوليو الجارى صرحت بهذا الدكتورة أمينة الجندى وزير التأمينات والشئون الاجتماعية وأضافت بأنه سيستفيد من هذه الزيادة حوالى ٨ ملايين مواطن من أصحاب المعاشات الذين يبلغ عددهم ٣.١ مليون مواطن والمستفيدون من عائلات أصحاب المعاشات وهم حوالى ٤.٩ مليون مواطن.

وأشارت الوزيرة إلى أن هذه الزيادة تستحق لكل من استحق معاشا حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠

وأضافت الدكتورة الوزيرة أن هذه الزيادة سوف تصبح جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع الاحكام التى تسرى على المعاش.

وحددت الدكتورة الوزيرة الفئات التى ستستفيد من هذه الزيادة وهم أصحاب المعاشات من العاملين بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ سواء كانوا من القطاع الحكومى أو القطاعين العام أو الخاص وفئات المعاملين بقانون أصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والعاملون المصريون فى الخارج الذين حصلوا على معاشاتهم وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨، وتحسب الزيادة على أساس المعاش المستحق عن الأجر الأساسى فقط وفى حال استحقاق مواطن أو مواطنة لمعاشين أو أكثر فى تاريخ الاستحقاق فإنه يستحق هذه الزيادة عن كل المعاشات التى يستحقها فى هذا التاريخ مع عدم التقيد بحدود الجمع بين المعاشات حتى لو تجاوز مائة جنيه أى تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاشات التى يستحقها المواطن والزيادات والإعانات فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ وتستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش كما تستحق بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.

ولاتعتبر إعانة العجز الكامل أو إعانة المرافق التى تتقرر لأصحاب معاشات العجز الكامل جزءا من المعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة كما لاتسرى الزيادة على معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد إلى إنهاء الخدمة.

وأوضحت الدكتور الوزيرة أنه بالنسبة للمستحقين فى المعاش يتم توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٢٠٠٢/٦/٣٠



د. أمينة الجندى

ندوة بالصين لتشجيع الاستثمار فى مصر

قام مكتب التمثيل التجارى المصرى في بكين بعقد ندوة حول "تشجيع الاستثمار في مصر" في مدينة "داليان" التى تعد إحدى المدن الصناعية الكبرى بمحافظة "لياونينج" بشمال شرق الصين وذلك بدعوة من الحكومة المحلية للمدينة .. موضوع الندوة كان حول الاقتصاد المصرى ومناخ الاستثمار فى مصر والحوافز والمزايا التى تقدمها الحكومة المصرية؛ وتم توزيع عدد من المطبوعات حول الاقتصاد المصرى على ممثلى الشركات الصينية الحاضرين للندوة .. لوحظ خلال الندوة والمناقشات وجود اهتمام كبير من جانب مجتمع الأعمال الصينى بالتعامل التجارى والاستثمار مع مصر.

تكريم العمال المثاليين فى شركة النيل للأدوية





الدكتور أحمد العدوى يسلم درع الشركة للنقابى عثمان عقل والزميل محمد محمد على

الدكتور أحمد العدوى رئيس مجلس إدارة شركة النيل للأدوية قام بتكريم ٤١ عاملا فى احتفال أقامته الشركة الشهر الماضى، من بين المكرمين النقابى عثمان عقل رئيس اللجنة النقابية السابق والذى منحه الرئيس حسنى مبارك وسام العمل من الدرجة الأولى فى عيد العمال هذا العام، كما منح سيادته "مجلة العمل" درع الشركة وشهادة تقدير فى شخص الزميل محمد محمد على المحرر العمالى بالمجلة تقديرا لخدماته الصحفية.


د. عاطف عبيد


د. زكى أبو عامر


محمد التويجرى

الدكتور عاطف عبيد وزكى أبو عامر يشهدان توقيع عقد تأسيس جمعية الإداريين العرب

كتبت- هويدا غنيم :

دعت المنظمة العربية للتنمية الإدارية - مساء الاثنين ٢٤يونيو الماضي بفندق سميراميس- إلى توقيع عقد تأسيس جمعية الإداريين العرب ، وذلك بغية اللحاق بالتطورات المتسارعة التى تظلل العالم حاليا.

ونظرا لأهمية الحدث فقد شرف عقد التوقيع الأستاذ الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء ، والدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة لشئون التنمية الإدارية ورئيس المجلس التنفيذى للمنظمة، والأستاذ عبد النبى الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية بمملكة البحرين، وسعادة سفراء الدول العربية المعتمدة لدى دولة المقر(مصر) ونخبة من كبار قادة الفكر الإدارى على مستوى العالم العربى.

وقد بدأ حديث الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم التويجرى المدير العام للمنظمة بشرح مختصر لأهداف الجمعية وأسلوب عملها مشيرا إلى أنها جمعية مهنية أهلية غير حكومية للإداريين العرب، تم إشهارها إيمانا منهم بأهمية الإدارة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وإدراكا لواجباتهم ومسئولياتهم الوطنية ولحجم ومغزى التحدى الذى تفرضه التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى، ولتحقيق تنمية إدارية أفضل وتأكيداً لدور الوطن العربى فى دفع التقدم الإنسانى والحضارى، وإدراكا منهم كذلك لضرورة تنسيق جهودهم لخدمة المجتمع فى تعزيز التطوير الإدارى ونشر مبادئ العلوم الإدارية الحديثة والإفادة من البحوث المشتركة وتبادل الخبرات المكتسبة، تفعيلا للعمل العربى المشترك وتوسيعا لقاعدة المشاركة فى مجال الإدارة.

واختتم الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء هذا الاجتماع الحافل بكلمات شدت انتباه الجميع لأنها صادرة من رجل الفكر والتنفيذ والخبرات وتمثلت هذه الكلمات فى رؤيته لأهمية التجمعات فى عصر العولمة المفروض على الجميع لمواجهة التحديات البيئية الداخلية والعالمية وأشاد سيادته بهذه الخطوة اللازمة لتفعيل دور المجتمع المدنى فى المشاركة مع القطاع العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وقد تقرر أن تكون المنامة بدولة البحرين هى المقر الرئيسى للجمعية، وقد وجهت الدعوة لجميع أجهزة ومؤسسات التنمية الإدارية فى الدول العربية ، وإلى المنظمات المهنية فى مجال العلوم والتنمية الإدارية ، وإلى الأفراد الذين يمكن أن يكونوا أعضاء فى هذه الجمعية.

تحذير من التعامل مع إحدى الشركات بدولة قطر..

تحذر وزارة القوى العاملة والهجرة من التعامل مع الشركة العربية المحدودة للخدمات (فهد بن على آل ثانى وشركاه) والتى نشرت إعلانا بجريدة الأهرام عن إعدادها "دليل وظيفى" ستقوم بنشره كل ثلاثة أشهر ويوزع مجانا على دوائر شئون الموظفين فى دول الخليج العربى ، وطلبت الشركة المذكورة من الراغبين فى نشر بياناتهم بالدليل تحويل مبلغ أربعين دولار أمريكيا للشركة . . وقد أفادت غرفة التجارة والصناعة بدولة قطر أن هذه الشركة لم تقم باستكمال إجراءات التسجيل التجارى والقيد لدى الغرفة .. ولذلك لزم التنبيه بعدم التعامل مع هذه الشركة .

الباروطى أمينا عاما لديوان عام الوزارة ومهران للمركز القومى للأمن الصناعى


الباروطى


مهران الغطريفى

أصدر الوزير أحمد أحمد العماوى قرارا بندب محمد على الباروطى رئيسا للإدارة المركزية للأمانة العامة لديوان عام الوزارة والذى كان يشغل مدير مديرية القوى العاملة والهجرة بالمنوفية ، كما أصدر الوزير قرارا بتعيين أحمد محمد مهران الغطريفى أمينا عاما بدرجة مدير عام بالمركز القومى لدراسات الأمن الصناعى . و "العمل" تهنئ الزميلان وتتمنى لهما التوفيق.

بدء العمل بالخطة والموازنة الجديدة

تقديرات الموازنة الجديدة ١٤١,٦ مليار جنيه بزيادة ١١,٧٪ عن الميزانية الماضية الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ستحصل على أعلى استثمارات بالخطة

كتب : عبد الوهاب محجوب

بعد مناقشات مستفيضة فى مجلس الشعب والشورى يبدأ اليوم العمل بالموازنة الجديدة والسنة الأولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٢٠٠٢-٢٠٠٧) وتبلغ تقديراتها الإجمالية للسنة الجديدة نحو ١٤١.٦ مليار جنيه بزيادة ١٤٧٩٣.٦ مليون جنيه بنسبة ١١.٧٪ عن الموازنة الماضية (٢٠٠١-٢٠٠٢)وتزيد نسبة الإيرادات فى الموازنة الجديدة أيضا بنحو ٥.١٪ .

وأكد الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة حريصة على الاستجابة لاقتراحات نواب مجلس الشعب والشورى حول الخطة والموازنة الجديدة حيث تم تخصيص ١٣٨٦ مليون جنيه إضافية للقطاعات الأولى بالرعاية .

وقال إن الحكومة عازمة على توفير فرص عمل فى قطاعات التعليم والصحة والمعلومات والخدمات الفنية بالإضافة إلى توفير المال اللازم لإقراض المشروعات الصغيرة ، كذلك إعادة تأهيل شباب الخريجين لسوق العمل ، وأشار إلى حرص الحكومة على حصر وتنمية الثروات الزراعية والبترولية والتعدينية.

تعميق البعد الاجتماعى

وأعلن الدكتور مدحت حسانين أن الموازنة العامة للسنة الجديدة أخذت بعين الاعتبار مراعاة البعد الاجتماعى كهدف أساسى لسياسة الحكومة.

وأشار إلى أنه تم تخصيص مبلغ ٥٧.٨مليار جنيه أو مانسبته ٤١٪ من إجمالى هذا الانفاق لتوفير المتطلبات الاجتماعية للمواطنين من تعليم وصحة ودعم وإسهام تحت مظلة التأمينات الاجتماعية وخدمات الشباب والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية إلى جانب توفير الاعتمادات اللازمة لتشغيل الخريجين.

٣٤,٨ مليار جنيه للأجور

وقال إنه تم فى الموازنة الجديدة تخصيص مبلغ ٣٤.٨ مليار جنيه للأجور والمرتبات والمعاشات للعاملين فى الدولة بزيادة قدرها ٩٪ عن العام الماضى وذلك فى إطار خطة شاملة للإصلاح الإدارى وتحسين أحوال العاملين ومنح العاملين العلاوات الدورية والتشجيعية المستحقة لهم.

وأضاف وزير المالية ، بأنه تم تخصيص مبلغ ١٩.٣ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية من مياه شرب وصرف صحى وطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية ، وغيرها من متطلبات تنمية المجتمع فضلا عن المشروعات القومية العملاقة ، وذلك بخلاف مبلغ ٦.٧ مليار جنيه كاستثمارات من خلال موازنات الهيئات الاقتصادية.

الدعم

كما أوضح وزير المالية أن دعم السلع التموينية بمشروع الموازنة بلغ ٣٠٠ مليون جنيه ودعم نقل الركاب ٣١٣.٣ مليون جنيه ودعم فوائد القروض الميسرة للإسكان الشعبى فى الموازنة الجديدة ١٤٧٣.٣ مليون جنيه ويبلغ دعم المحاصيل الزراعية فى مشروع الموازنة الجديدة مبلغ ٦١٢.٦ مليون جنيه ودعم الأدوية وألبان الأطفال والتأمين الصحى ٣٥٠ مليون جنيه كما تبلغ باقى عناصر الدعم ٥٥٠.٨ مليون جنيه.

وأوضح وزير المالية أن المخصصات الموجهة للخدمات التعليمية والصحية ودعم السلع والقروض الخاصة بالإسكان الميسر والمزارعين وتلك الموجهة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات والخدمات الشبابية والرياضية والثقافية وتشغيل شباب الخريجين تصل إلى ٥٧.٨ مليار جنيه بنسبة ٤١٪ من إجمالى الإنفاق العام وذلك مقابل ٥١.٢ مليار جنيه فى موازنة العام الماضى.

خطة التنمية

وأعلن الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط أن أهداف الخطة الجديدة إعطاء دفعة كبيرة للصادرات وتعميق نسبة التصنيع المحلى وزيادة الرقعة المأهولة بالسكان إلى مايتراوح ٧٪ من المساحة الكلية مقابل ٥.٣٪ حاليا والقضاء على البطالة والاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وترشيد حوافز الاستثمار والتصدير وزيادة تنافسية المنتجات المصرية والتوزيع العادل لأعباء التنمية وثمارها وتعميق الديمقراطية وزيادة التنمية البشرية والارتقاء بنوعية الحياة وتحسين مستوى المعيشة.

وقال إن المشروعات الجديدة فى خطة (٢٠٠٢-٢٠٠٣) تتركز فى ٣ مجالات أساسية:

أولها : البرنامج القومى لبناء المدارس وذلك ببناء ألف مدرسة سنويا على الأقل ويمكن زيادتها فى ضوء توفير هيئة الأبنية التعليمية للأرض اللازمة للبناء .

الثانى: يتمثل فى البعثات الخارجية والتوسعات فى مجال التعليم العالى.

الثالث: بناء المستشفيات والوحدات القروية فى الريف والخدمات الريفية بصفة أساسية.

وحول القطاعات التى ستحصل على أعلى استثمارات أشار الوزير إلى أنه سبق أن ذكر أن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ستحصل على نحو ٢٧٪ من إجمالى استثمارات الخطة الجديدة .

وقال إن قطاع التعليم سواء قبل الجامعى أو الجامعى خصص له نحو ١٥٪ من إجمالى استثمارات الخطة ووزارة الموارد المائية والرى خصص لها نحو ١٣٪ لاستكمال مشروعات الرى وخاصة فى جنوب الوادى وشرق العوينات وغيرها وترشيد استخدام المياه ، وأضاف أنه تم تخصيص ١١٪لمشروعات وزارة التنمية المحلية لتوفير المرافق الأساسية فى الريف وتطوير العشوائيات و٨٪ لمشروعات وزارة الصحة والسكان.

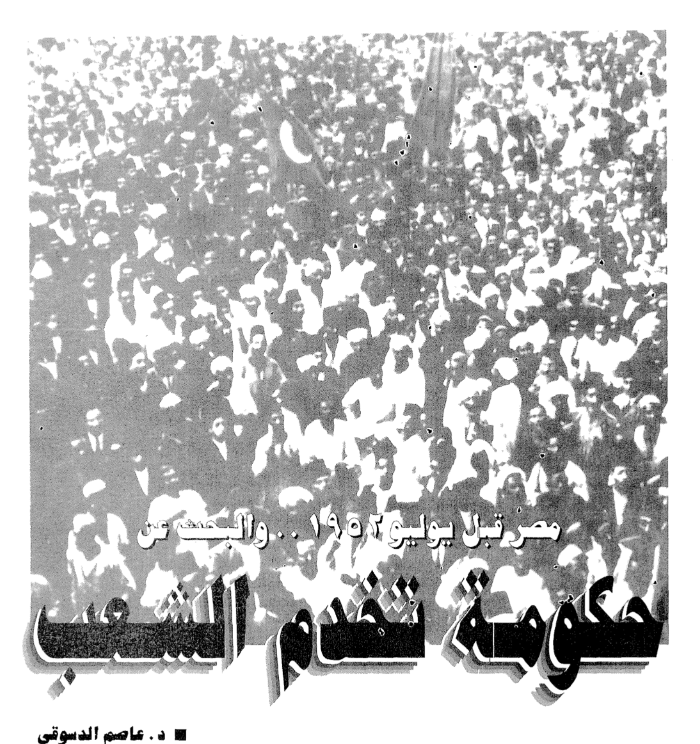
وحول توفير فرص عمل للشباب قال إن المشروعات الحكومية والقطاع الخاص تستهدف توفير مابين ٧٥٠ألف فرصة عمل إلى نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل مشيرا إلى أهمية دور برامج تدريب الشباب التى تقوم الحكومة بتنفيذها فى توفير فرص العمل المنشودة.

العمالة والتأمين ضد البطالة

وقال الدكتور عثمان محمد عثمان إن التشغيل والعمالة والتأمين من البطالة تدخل فى منظومة متكاملة لتنظيم سوق العمل تتضمن قانون العمل الموحد والتدريب وصندوق إعانة البطالة الذى هو بمثابة صندوق تأمين ضد البطالة موضحا أن فكرة إنشاء الصندوق متمشية مع المرونة فى سوق العمل.

وأشار إلى أن نسبة البطالة الاحتكاكية والخريجون الذين يعملون ثم يتركون العمل تتراوح مابين ٢ و٣٪ فقط من إجمالى المتعطلين.

وقال وزير التخطيط إنه ستكون هناك متابعة دورية لتنفيذ الخطة كل ٣شهور للوقوف على معدلات التنفيذ.



مصر قبل يوليو ١٩٥٢ .. والبحث عن

حكومة تخدم الشعب

■ د . عاصم الدسوقى

لم يكن إعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب بريطانيا نهاية المطاف للحركة الوطنية ضد الإنجليز ، إذ كان الاستقلال معلقا لحين الاتفاق حول كيفية تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر ، والدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو تدخل ، وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات ، والحكم فى السودان ، وهو ما كان يعرف فى تاريخ مصر بالتحفظات الأربعة ، وهذا معناه فى أبسط الأحوال أن استقلال مصر فى ١٩٢٢ وبعد ثورة ١٩١٩ كان ناقصا أو لم يكن باستقلال ، وأوضح دليل على ذلك أن وظيفة المندوب السامى البريطانى التى تحددت بعد إعلان الحماية فى ١٩١٤ ظلت قائمة ، ومن يشغلها يسمى كذلك بالمندوب السامى ، ولم تتغير وظيفته إلى سفير ، وداره إلى سفارة إلا بعد معاهدة ١٩٣٦ .

وقد انقضت الفترة من ١٩٢٤ (وزارة سعد زغلول) وحتى عام ١٩٣٦ فى مفاوضات مع بريطانيا حول هذه المسائل الأربع دون التوصل إلى نتائج ملموسة بسبب إصرار بريطانيا على أن تبقى مصر قاعدة عسكرية ، وخلال تلك الفترة (١٢سنة) تولت الحكم سبع عشرة وزارة دخلت خمس منها فى مفاوضات أخفقت جميعها (سعد زغلول سبتمبر - أكتوبر ١٩٢٤ ، عبد الخالق ثروت يوليو ١٩٢٧ ، محمد محمود ١٩٢٩ ، مصطفى النحاس ١٩٣٠، إسماعيل صدقى ١٩٣٢).

وآنذاك كانت الحياة السياسية قد أصابها الانشقاق بعد أن كانت ثورة ١٩١٩ قد جمعت صفوف الأمة وراء راية الوفد ، وكان الإنجليز قد نجحوا منذ بداية الثورة فى شق الصفوف باستقطاب صفوة كبار الملاك وبعض ذوى الأصول التركية فحدثت الوقيعة بين سعد زغلول وهؤلاء ساعد على تفاقمها نزعات





سعد زغلول

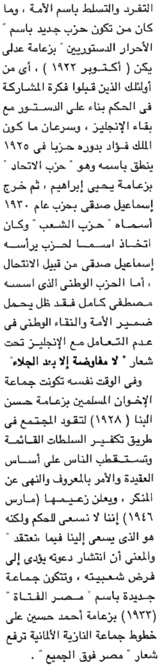



عبدالخالق ثروت



محمد محمود

مصطفى النحاس



التفرد والتسلط باسم الأمة ، وما كان من تكون حزب جديد باسم " الأحرار الدستوريين " بزعامة عدلى يكن (أكتوبر ١٩٢٢) ، أى من أولئك الذين قبلوا فكرة المشاركة فى الحكم بناء على الدستور مع بقاء الإنجليز ، وسرعان ما كون الملك فؤاد بدوره حزبا فى ١٩٢٥ ينطق باسمه وهو " حزب الاتحاد " بزعامة يحيى إبراهيم ، ثم خرج إسماعيل صدقى بحزب عام ١٩٣٠ أسماه " حزب الشعب " وكان اتخاذ اسما لحزب يرأسه إسماعيل صدقى من قبيل الانتحال ، أما الحزب الوطنى الذى اسسه مصطفى كامل فقد ظل يحمل ضمير الأمة والنقاء الوطنى فى عدم التعامل مع الإنجليز تحت شعار **" لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"**

وفى الوقت نفسه تكونت جماعة الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا (١٩٢٨) لتقود المجتمع فى طريق تكفير السلطات القائمة وتستقطب الناس على أساس العقيدة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ويعلن زعيمها (مارس ١٩٤٦) **إننا لا نسعى للحكم ولكنه هو الذى يسعى إلينا فيما نعتقد "** والمعنى أن انتشار دعوته يؤدى إلى فرض شعبيته ، وتتكون جماعة جديدة باسم " مصر الفتاة " (١٩٣٣) بزعامة أحمد حسين على خطوط جماعة النازية الألمانية ترفع شعار " مصر فوق الجميع " .

ويؤكد تكوين كل هذه الجماعات المختلفة أن حكومات النظام السياسى القائم لم تكن مقنعة ، وأنها مشغولة بالصراع فيما بينها لاعتلاء كرسى الحكم ولا تعمل لصالح الجماهير العريضة ولاتحقق الاستقلال بطبيعة الحال ، وأنها إما خاضعة للقصر الملكى أو للإنجليز ، وكانت حجة هذه الحكومات فى تقصيرها لتحقيق مصالح الجماهير أنها مشغولة بإنهاء المسائل المعلقة مع الإنجليز منذ ١٩٢٢ ،**والحقيقة أنها حكومات طبقية متسقة مع مصالحها التى تتعارض بطبيعتها مع مصالح العمال والفلاحين والطبقة الوسطى من الموظفين ، ومن هنا لم تقدم على أية تشريعات لصالح هذه الطبقات المطحونة إلا لدرء الثورة الاجتماعية كما سوف نرى .**

على كل حال كانت آخر مفاوضات بين مصر وبريطانيا قد تمت فى ١٩٣٢ زمن حكومة إسماعيل صدقى وكانت أقرب إلى محادثات جس النبض والاختبار منها إلى المفاوضات ، بعدها انشغلت القوى السياسية بإزاحة إسماعيل صدقى الذى ألغى دستور ١٩٢٣ ووضع دستورا يعطى للملك سلطات مطلقة أكثر (١٩٣٠) حتى تمت إقالته فى ١٩٣٣، وتلته ثلاث وزارات (عبد الفتاح يحيى ١٩٣٣ ، وتوفيق نسيم ١٩٣٤ ، وعلى ماهر يناير ١٩٣٦) حتى تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ فى أغسطس ، وكلها وزارات قصر تتبع إرادة الملك .

وفى الوقت نفسه انشغلت بريطانيا عن المفاوضات بما يدور فى الساحة الأوروبية حيث صعد هتلر إلى الحكم (١٩٣٣) وتفاهم مع موسولينى فى إيطاليا ووقفا معا ضد القوى الأوروبية الأساسية (إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى) فى محاولة لإعادة تقسيم العالم بعد أن ضربت مصالح كل منهما بتسويات الحرب العظمى فى فرساى (١٩١٩) ، وأنذاك استشعرت بريطانيا الخطر وأدركت أن تجدد الحرب احتمال قائم وأن مصالحها فى الشرق العربى تصبح مهددة ، ومن هنا بدأت تعمل على مواجهة الموقف بإعادة تنظيم علاقاتها مع حكومات المنطقة بما يعمل على تهدئة الخواطر ، وفى هذا المناخ تم استئناف المفاوضات وحرصت بريطانيا على أن تشترك فيها كل الأحزاب القائمة لكن الحزب الوطنى لم يشترك تمسكا بمبدئه .

واستمرت المفاوضات حوالى ستة أشهر (مارس - أغسطس١٩٣٦) انتهت بتوقيع المعاهدة فى ٢٦ أغسطس ، ولكن المعاهدة التى عرفت بمعاهدة الصداقة والتحالف وصفت بمعاهدة الشرف والاستقلال نسبة إلى مصطفى النحاس الذى أنكر هذا ، لم تؤد إلى إجلاء الإنجليز عن البلاد ، وكل ما فعلته أنها أعادت تنظيم القوات البريطانية فى البلاد أو كما يقال بالتعبير المعاصر " **إعادة الانتشار**" وتركزت فى منطقة قناة السويس وسيناء والإسكندرية والقاهرة ، وأكثر من هذا ألزمت مصر بمساعدة إنجلترا بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها إلى القوات البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها " **الإشارة واضحة لخطر ألمانيا** " ،ويكون للقوات البريطانية استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها وإعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الأنباء (مادة٧) .

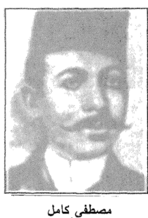
والإنسان ليعجب من إنفاق ستة أشهر فى التفاوض دون أن تتحقق أى مسألة لصالح الوطن من المسائل الأربع المعلقة ، إلا إذا اعتبرنا إعادة انتشار القوات البريطانية وتسهيل تنقلاتها بواسطة طرق وكبار تتحمل مصر إنشائها مكسبا ، لكن العجب سرعان ما يزول عندما نعلم أن المفاوض المصرى وافق على هذه الشروط العسكرية مقابل وعد من إنجلترا بالمساعدة فى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وكانت قيدا ثقيلا على نشاط الرأسماليين المصريين تم الاتفاق بشأنه فى الصالونات الخاصة قبل النص عليه ، إذ نصت المادة ١٢ على أن بريطانيا تعترف بأن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد ، وكذا المادة ١٣ التى تعترف فيها



إسماعيل صدقى



عدلى يكن



مصطفى كامل



حسن البنا

بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

فإذا علمنا أن المفاوضين هم من صفوة ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب الشركات الصناعية والتجارية ، وأن الامتيازات الأجنبية تمثل قيدا كبيرا على نشاطهم ،أدركنا كيف بلغ هؤلاء الطعم وضحوا بمصلحة الوطن فى تحقيق الجلاء مقابل حريتهم فى النشاط الاقتصادى بما يعود عليهم بأرباح ، مع أن جلاء الإنجليز أولا كان سيؤدى بالتداعى إلى التخلص من امتيازات الأجانب بزوال القوة التى تساندهم ، ومع هذا فقد نصت اتفاقية مونتريه (مايو١٩٣٧) الخاصة بإلغاء الامتيازات على فترة انتقالية مدتها ١٢ عاما (تنتهى فى ١٤أكتوبر١٩٤٩) تسقط الامتيازات بعدها ، وكذا المحاكم المختلطة التى كانت تعتبر السياج القانونى لحماية الأجانب ونشاطهم فى مصر وحياتهم ، وكانت هذه المحاكم التى تكونت فى ١٨٧٥شبه محاكم أجنبية تفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى وغالبية القضاة أجانب ورئاسة الجلسات لهم ، ولم يكن للحكومة أن تصدر قانونا يمس الأجانب إلا إذا صدقت عليه الجمعية العمومية لهذه المحاكم .

على كل حال فبتوقيع معاهدة ١٩٣٦ بدأت مرحلة أخرى فى تاريخ مصر السياسى اتسمت بالغليان الشديد ، فالمعاهدة لم تحقق من الأمانى الوطنية شيئا ، والصراع بين الأحزاب السياسية حول كرسى الحكم يشتد ، والقوى السياسية الشعبية ممثلة فى الإخوان المسلمين والشيوعيين ومصر الفتاة تشدد الهجوم على الوضع السياسى العام ، والملك يلعب بالأحزاب ويخترق صفوفها ، والإنجليز يراقبون الجميع .

والحق أننا لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن هذه الفترة وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت فترة اختمار الثورة على كل هذه الأوضاع ، ولنتأمل المجمل العام للحركة السياسية فى مصر آنذاك التى اتسمت بعدم الاستقرار والتقلبات الشديدة .

وأول ما يلفت النظر فى هذا الشأن عدم الاستقرار السياسى فقد بلغ عدد الوزارات التى تولت الحكم خلال ١٦ سنة حتى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثمان عشرة وزارة شغل منها الوفد خمس سنوات ونصفا

وباقى الوزارات تولتها أحزابا أقلية أو رجال القصر ، وازداد الانشقاق داخل صفوف الوفد حيث خرج النقراشى (سبتمبر ١٩٣٧) احتجاجا على تصرفات حكومة الوفد فى المحسوبية والاستثناءات فيما يتعلق بإرساء مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان على شركة إنجليزية معينة ، وتبعه خروج أحمد ماهر (يناير ١٩٣٨) تضامنا مع النقراشى وتم فصلهما من الوفد فكونا معا الهيئة السعدية ، ثم خرج مكرم عبيد (يوليو ١٩٤٢) وكون حزب الكتلة ، ثم تكونت مجموعة راديكالية داخل الوفد شكلت تجمعا باسم الطليعة الوفدية ، وتعرض الحزب الوطنى للانشقاق حين خرجت منه مجموعة بقيادة فتحى رضوان باسم " الحزب الوطنى الجديد " وجمعية مصر الفتاة تغير اسمها إلى الحزب الوطنى الإسلامى (١٩٤٠) ثم إلى الحزب الاشتراكى (١٩٤٧) فى مغازلة واضحة للتجمعات الشعبية فى مصر ، وتعرضت الحركة الشيوعية أيضا للانقسام بين تيارات مختلفة من ماركسية أصولية ولينينية وستالينية وتروتسكية .. إلخ.

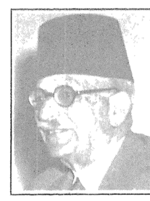
وقد انعكست جميع هذه الانقسامات على كافة الطبقات الاجتماعية فى مصر أخذ الاستقطاب مجراه ، كل فريق يحاول أن ينفذ إلى وجدان أكبر قطاع من الجماهير ، وكان هذا أوضح ما يكون بين العمال والطلاب الذين صاروا وقودا لحركة هذه التجمعات السياسية بل كانوا واجهات لها فى المصانع وفى المدارس والجامعات التى أصبحت ساحة للتظاهر والمعارك والتشابك بالأيدى ، واصطنعت بعض هذه التجمعات السياسية فرقا خاصة مسلحة من الشباب لإرهاب خصومها مثل أصحاب القمصان الزرقاء للوفد ، والخضراء لمصر الفتاة والكاكى للإخوان المسلمين ، وخمدت الروح الوطنية التى كانت تهتف بخروج الإنجليز واستقلال البلاد .

وعلى هذا تشكل تراث من الانتهازية والتبعية آكدت عليه دوما أساليب حكومات الأحزاب فى سعيها لاستقطاب الجماهير حين تلجأ إلى الاستثناءات والمحسوبية واعتقال الخصوم ، فإذا ما حدث تغيير وزارى تقوم الحكومة الجديدة بإلغاء الاستثناءات السابقة ، وتعزل أنصار خصومها من الوظائف المهمة وتعين أتباعها ، وتفرج عن الذين تم اعتقالهم أثناء فترة الحكومة السابقة وتقوم باعتقال خصومها ، وكمثال له مغزاه قامت حكومة الوفد فى ١٩٤٢ بإحالة عبد الرازق السنهورى وكيل وزارة المعارف إلى المعاش لأنه لم يكن وفديا ، وعندما عاد الوفد للحكم فى ١٩٥٠ طلب من السنهورى تقديم استقالته من رئاسة مجلس الدولة بحجة أنه كان وزيرا حزبيا (الهيئة السعدية) قبل توليه المنصب ، بل لقد أقصت الحكومة النائب العام محمد محمود عزمى لأنه طال موظفى السراى فى تحقيقاته عن الأسلحة الفاسدة فى حرب ١٩٤٨ .

وأصبح الاغتيال السياسى وسيلة التخلص من الخصوم و ممن يختلفون فى الرأى فقد تم اغتيال أحمد ماهر (فبراير١٩٤٥) وأمين عثمان (يناير ١٩٤٦) وأحمد الخازندار وكيل محكمة الاستئناف (مارس ١٩٤٨) ، وسليم زكى




أحمد حسين

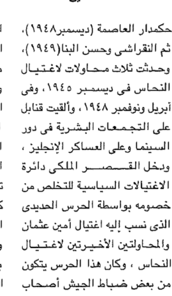



عبدالفتاح يحيي

توفيق نسيم



على ماهر



حكمدار العاصمة (ديسمبر١٩٤٨)، ثم النقراشى وحسن البنا(١٩٤٩)، وحدثت ثلاث محاولات لاغتيال النحاس فى ديسمبر ١٩٤٥، وفى أبريل ونوفمبر ١٩٤٨، وألقيت قنابل على التجمعات البشرية فى دور السينما وعلى العساكر الإنجليز، ودخل القصر الملكى دائرة الاغتيالات السياسية للتخلص من خصومه بواسطة الحرس الحديدى الذى نسب إليه اغتيال أمين عثمان والمحاولتين الأخيرتين لاغتيال النحاس، وكان هذا الحرس يتكون من بعض ضباط الجيش أصحاب الولاء للقصر ومعهم بعض المدنيين، وأضافت أزمة إعلان إسرائيل وحرب فلسطين أعداء جدد حيث وضعت القنابل فى محلات اليهود ومتاجرهم.

وفى هذا المناخ من الصراع السياسى على كرسى السلطة انصرفت الحكومات عن علاج المشكلات الاجتماعية وكانت قد أخذت تتفاقم يوما بعد يوم بفعل زيادة السكان وتركز الثروة وضيق فرص العمل، ولأن إقبال كبار الملاك على زيادة مساحة ما يملكون من أراض أدى إلى ارتفاع قيمة الإيجار فوق طاقة المستأجر الصغير فكان الإيجار عشية ١٩٥٢ يتراوح بين ٢٥ جنيها للفدان إلى ٦٠ جنيها فى الوقت الذى قدرت فيه لجان ضرائب الأطيان عام ١٩٤٨ إيجار الفدان بثمانية عشر جنيها فقط ولكن، ولأن السلطة التشريعية والتنفيذية فى يد تلك الصفوة الاجتماعية فلم يكن من الممكن أن تتصرف إلا بما يضمن مصالحها وضد مصالح الآخرين، ومن ناحية أخرى ظلت هذه الصفوة الحاكمة أسيرة الأسلوب الكلاسيكى فى الاقتصاد الرأسمالى الذى يقوم على قانون السوق وآلية العرض والطلب دون تدخل من جانب الحكومة حتى ولو كان التدخل يأتى من أجل صيانة النظام الرأسمالى واستمراره ولدفع خطر الثورة الاجتماعية بعيدا مثلما حدث فى الغرب الرأسمالى بعد أزمة الثلاثينيات الشهيرة.

ومن الملاحظ فى هذا الخصوص أن معظم التشريعات التى صدرت عن هذه الحكومات كانت لحماية مصالح الصفوة الاجتماعية وتقوية نفوذها، والقليل منها كان لاسترضاء الجماهير وقت الأزمات ويتم من قبيل ظهور الحكومة الجديدة بمظهر شعبى فى مواجهة الحكومة التى سبقتها وبما لا يمس الهيكل الأساسى للاقتصاد الرأسمالى الزراعى القائم.

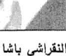
ومن تلك التشريعات على سبيل المثال إلغاء ضريبة الخفر فى القرى وما فى حكمها فى المدن وكانت عبئا ثقيلا على الفلاح، وتعويض العمال عن إصابة العمل (حكومة النحاس١٩٣٦-١٩٣٧)، وإصدار كادر للموظفين، وفرض ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية، وكسب العمل، وفرض رسم أيلولة على التركات (حكومة محمد محمود ١٩٣٩) وكانت الضرائب من قبل مقتصرة على العقارات دون المنقولات والإيرادات وكان إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية (وزارة على ماهر ١٩٣٩) ثم وزارة الشئون البلدية والقروية (حكومة النحاس ١٩٥٠) دليلا على تفاقم المشكلات الاجتماعية ومحاولة المواجهة والاستيعاب لكنه جهد المقل.

ومن ذلك أيضا تخفيض الضريبة على صغار الملاك الزراعيين، وإنشاء المجموعات الصحية فى الريف وفى الأحياء الشعبية كعيادات طبية شاملة، وإقرار مجانية التعليم الابتدائى، وإصدار قانون عقد العمل الفردى، **وقانون الاعتراف بحق العمال فى تكوين النقابات (حكومة النحاس ١٩٤٢) وإن اقتصر الأمر على نقابة المصنع وليس النقابة العامة فضلا عن الحيلولة دون قيام اتحاد عمام للعمال.**

وكان إلغاء الامتيازات الأجنبية فى ١٩٣٧ بفترة انتقال حتى ١٩٤٩ مشجعا على بعض خطوات التمصير من ذلك إصدار قانون باستعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات لإتاحة الفرص لتولى المصريين بعض الوظائف فى الشركات الأجنبية (وزارة النحاس ١٩٤٢)، ومن باب تهدئة الخواطر وإعطاء الأمل الكاذب فى الإصلاح تقرر إنشاء مجلس الدولة (حكومة إسماعيل صدقى ١٩٤٦) للفصل فى تظلم الموظفين من القرارات الحكومية، ولكن مهمة المجلس فى الأول والأخير حماية قرارات الدولة، إلا إذا كان التجاوز جسيما وفاضحا ولا يمكن مداراته، ثم تقرر إنشاء البنك الصناعى، وإصدار قانون للشركات اشترط أن يكون للمصريين أكثر من نصف الأسهم على الأقل من أسهم كل شركة تتكون ونسبة معينة من الموظفين المصريين، وتم تأميم شركة النور (حكومة النقراشى ١٩٤٧).

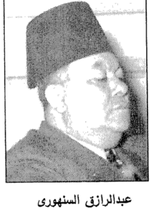
وعندما تقدم عضو مجلس الشيوخ محمد خطاب فى يونية ١٩٤٥ بمشروع بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وتم رفضه فى ١٩٤٧ بعد عامين من تداوله فى اللجان بادرت الحكومة (حكومة النقراشى) بإصدار قانون بزيادة حد الإعفاء من الضريبة على صغار الملاك الزراعيين، ثم تقرر الأخذ بالضريبة التصاعدية على الإيراد العام (حكومة إبراهيم عبد الهادى ١٩٤٩)، وفيما بعد تم إنشاء مدينة للعمال فى إمبابة وواجهت الحكومة الغلاء بزيادة مقررات الجاز والسكر والزيت فى بطاقات التموين مما أثار كبار الرأسماليين ضد الحكومة.

وهذه التشريعات الشعبية إن صح التعبير كانت تعكس تفاقم المشكلات الاجتماعية لكن الحكومات بطبيعة تكوينها كما سبقت الإشارة لم يكن باستطاعاتها تجاوز حدود

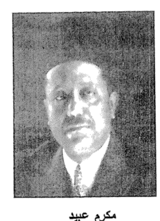



النقراشي باشا





عبدالرازق السنهوري



مكرم عبيد

فتحي رضوان

مصالحها وحدود الهيكل العام للنظام الطبقي في البلاد ، وظلت أعجز من أن تقوم بشيء للتغيير الحقيقي أو الإصلاح العام ، وفي الوقت نفسه أخذت بريطانيا تسيطر أكثر وأكثر على الاقتصاد في البلاد ففي الفترة الانتقالية لإلغاء الامتيازات الأجنبية وافقت الحكومة على مد امتياز البنك الأهلي - وهو بنك إنجليزي - لمدة أربعين عاما وكان امتيازه ينتهي عام ١٩٤٨(خمسون عاما من إنشائه في ١٨٩٨) ، وتم إطلاق يده في إصدار البنكنوت دون رصيد ذهبي مما زاد في معدل التضخم.

ومما زاد الطين بلة أن بريطانيا لم تكن تدفع ثمن ما تستهلكه جيوشها من مواد وأصبح ثمنه دينا عليها إلى حين ميسرة ، وقد بلغ هذا الدين ٤٥٠ مليون جنيه عرفت في تاريخنا بمشكلة الأرصدة الإسترلينية التي ظلت قائمة دينا لمصر حتى تمت التسوية في إطار اتفاقية الجلاء ١٩٥٤ **ومن عجب أن المعارضين لثورة يوليو وفي معرض التنديد بالثورة كانوا يقولون دون دراية أن مصر قبل الثورة كانت دائنة لإنجلترا !!.. وكان العجز في الميزان التجاري يزداد بشكل ملحوظ ، ففي عام ١٩٤٦ كان ١٤ مليون جنيه بلغ ٣٩ مليونا عام ١٩٥١ .**

أما الموقف السياسي فكان في تدهور مستمر فالملك منذ أن فرض الإنجليز عليه حكومة النحاس في ٤ فبراير ١٩٤٢ وهو مشغول بالثأر لكرامته من الوفد ومن أصدقاء الإنجليز ، فنراه يريد إقالة النحاس (إبريل ١٩٤٤) وتكليف رئيس ديوانه أحمد حسنين برئاسة الحكومة لكن السفير البريطاني رفض التغيير ، ثم ما كان من أمر دور الحرس الحديدي الذي سبقت الإشارة إليه في تصفية خصوم الملك وإقالة الحكومات وتعيين الموالين دون إجراء انتخابات حتى آخر ١٩٤٩ .

وتمشيا مع نص معاهدة ١٩٣٦ تقدمت حكومة النقراشي (١٩٤٥/١٢/٢٠) بمذكرة للتفاوض لكن بريطانيا ردت فورا(في١٩٤٦/١/٢٦) بأن مبادئ المعاهدة سليمة وأن سياسة بريطانيا تدعم التعاون الوثيق بين البلدين بروح الصراحة والود ،**والمعنى أن بريطانيا لاتريد أن تخرج من البلاد خاصة وأن أهمية مصر أخذت تزداد بعد انتهاء الحرب في إطار رسم سياسات استراتيجية جديدة حفاظا على مصالح دول الغرب الحلفاء .**

والحاصل أن المظاهرات بدأت تندلع وتجوب الشوارع مطالبة بسقوط الحكومات وجلاء الإنجليز نظمها العمال وطلاب المدارس والجامعات **وتأسست منهم اللجنة العليا للطلبة والعمال** انعكست فيها نشاطات حزبية مختلفة من الشيوعيين إلى الإخوان المسلمين إلى قوى المعارضة السياسية من الأحزاب البرلمانية ، واختلطت في تلك الأنشطة الأبعاد الاجتماعية بالسياسية ، والحكومة تقمع المظاهرات بقسوة (حكومة إسماعيل صدقي فبراير ١٩٤٦) ، وبريطانيا تسحب سفيرها اللورد كيليرن بطل ٤ فبراير وتعين غيره(روناك كامبل) ، وتقدم مشروعا للتفاوض حول المعاهدة (صدقي - بيفن) تصر فيه على أن تظل مصر قاعدة عسكرية مع سحب قواتها من أماكن معينة تهدئة للخواطر ، ومن هذه الأماكن القلعة (١٩٤٦/٧/٤) ومطار حلوان ووادي النطرون (أكتوبر- ديسمبر١٩٤٦) ، ومواقع أخرى في الإسكندرية والقاهرة ورفع العلم المصري على ثكنات قصر النيل (١٩٤٧/٣/٣١)

ولا يجد النقراشي الذي خلف صدقي إلا أن يعرض الأمر على مجلس الأمن طبقا لنص المعاهدة (أغسطس - سبتمبر ١٩٤٧) لكن المجلس الذي هو في يد الكبار أصحاب حق الفيتو ينصحون بالعودة إلى المفاوضات ويتجمد الموقف ، وتدخل حكومة النحاس في المفاوضات لأكثر من عام ونصف (مارس ١٩٥٠- سبتمبر١٩٥١) دون جدوى رغم أن النحاس وافق على التحالف العسكري مع بريطانيا وقبل الدفاع المشترك وقبل عودة القوات البريطانية إلى قناة السويس وقت الحرب لأن بريطانيا تريد استبقاء مصر قاعدة عسكرية .

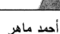
وفي تلك الأثناء يتأزم الموقف في الداخل إذ تندلع مظاهرات الاحتجاج تطالب بتحسين المرتبات ويضرب الممرضون في قصر العيني عن العمل وكذا المعلمون ورجال الشرطة (إبريل١٩٤٨) في حالة لم تحدث من قبل ، وتقدم المعارضة مذكرة إلى الملك فاروق (١٩٥٠/١٠/١٨) تندد فيها بالفساد وتطالبه بتطهير حاشيته وأن يكون ملكا يملك ولا يحكم مع إشارة إلى الأسلحة الفاسدة في حرب ١٩٤٨ والشبهات حول رجاله في صفقاتها وتحذر من أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابي أصبح حبرا على ورق ، واختتمت المذكرة بالقول " **إننا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لاتصيبن الذي ظلموا وحدهم بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخلقي فتنتشر فيها المذاهب الهدامة بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد** "

وهذه العبارة الأخيرة من المذكرة التي وقع عليه ستة عشر سياسيا يمثلون أربعة أحزاب " الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والكتلة والحزب الوطني " تبين حقيقة موقف الصفوة السياسية من قضية التغيير الاجتماعي وأن دعوتها للإصلاح تأتي فقط من باب تجنب انتشار " المذاهب الهدامة" وهي إشارة إلى الشيوعية.

لكن حكومة الوفد تواجه الموقف بإجراءات قمعية فتمنع نشر المذكرة في الصحف والملك **يتوعد الموقعين**







أحمد ماهر



أمين عثمان



نجيب الهلالى باشا

حسين سرى باشا

عليها ، والحكومة تفكر فى تقديم تشريعات للتضييق على حرية الكتابة فى الصحف (يوليو ١٩٥١) لكن المحاولة تفشل ، ويسعى وزراء الحكومة وأشياعها للثراء بالانغماس فى صفقات التموين والمقاولات والتوكيلات والتلاعب فى البورصة ، مع إهمال المشروعات الإنتاجية وإسقاط للمشكلات الاجتماعية من حساباتها ، ويقوم فاروق من جانبه بتوسيع حجم ممتلكاته بالاستيلاء على كثيرمن إطيان الأوقاف التى أوقفها بعض أفراد أسرته **وعندما يعرب الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر عن استيائه من تصرفات فاروق الشخصية ورحلاته الترفيهية خارج مصر (كابرى فى إيطاليا والريفييرا فى فرنسا) ويقول " تقتير هنا وإسراف هناك " يقوم الملك بتنحيته من المنصب (سبتمبر ١٩٥١) .**

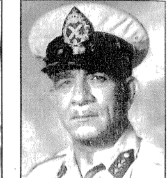
ولما أخفقت المفاوضات بين حكومة النحاس والإنجليز فى الوصول إلى شروط أفضل من الشروط التى قدمت فى مفاوضات صدقى - بفينا أعلن النحاس إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وكذا إلغاء اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائى للسودان " المصرى - الإنجليزى " وأعدت حكومته مرسوما بمشروع قانون بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وهذا يعنى فى حد ذاته التمهيد لاستقلال السودان **ولكن وفيما بعد وعندما وافق جمال عبد الناصر على استقلال السودان فى مفاوضات الجلاء ١٩٥٤ قالت المعارضة إن الثورة فرطت فى السودان !! .**

وفى أثناء تعثر المفاوضات كانت حكومات بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا تفكر فى مشروع للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط فى إطار الحرب الباردة لتعرض عضويته على مصر يقضى بأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشترك فيها إلى جانب تلك الدول كل من استراليا ونيوزيلنده وجنوب أفريقيا ومصر ، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء فى مصر حتى وقت السلم ، ويتم استمرار الحكم البريطانى فى السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لاتحد من سيطرة الإنجليز ، وأن تكون علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب ، وكان سفير بريطانيا بالقاهرة قد أبلغ وزير خارجية مصر بهذه المقترحات شفويا بنحو أسبوعين قبل إلغاء المعاهدة ، ولعل هذا كان وراء إسراع النحاس بإلغاء المعاهدة ، فلما تقدمت الحكومات الأربع بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط المشار إليه للحكومة المصرية فى ١٩٥١/١٠/١٣ أى بعد خمسة أيام من إلغاء المعاهدة رفضته الحكومة فى اليوم التالى .

ولقد ترتب على إلغاء المعاهدة حرمات الإنجليز من كافة الاستثناءات التى كانوا يتمتعون بها فى البلاد بل لقد أصبح وضعهم وضع الغاصب الذى يجب الامتناع عن التعاون معه إن لم يكن محاربته ، ومن هنا بدأت الأزمة إذ امتنع العمال عن نقل الجنود الإنجليز فى القطارات وكذا مهماتهم العسكرية ، وانسحبوا من العمل فى المعسكرات (بلغ عددهم ستين ألف عامل) وامتنع المقاولون عن توريد مواد غذائية للمعسكرات ، وهنا ترسل بريطانيا ثلاث ناقلات جنود لبورسعيد (١٩٥١/١٠/١٣) ويبدأ الصدام المباشر بين القوات الإنجليزية وقوات الشرطة المحدودة السلاح وكذا العمال وأهالى المدن من الفدائيين فى بورسعيد والإسماعيلية والسويس ابتداء من ١٧ نوفمبر ١٩٥١ حتى مجزرة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

وفى ظهر يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ اليوم التالى لحصار قوات شرطة الإسماعيلية تحترق القاهرة ويخرج النحاس من الحكم وتواجه البلاد أزمة لم تشهدها من قبل حيث فقدت الحكومات المتوالية القدرة على المواجهة ووجدها الملك فاروق فرصة للتلاعب بالقوى السياسية وقد تخلص من الوفد ، وتحاول الحكومات استرضاء الجماهير الغاضبة ومنع التظاهر ضدها ببعض الإجراءات التى تخفف من المعاناة ، فتقرر وزارة على ماهر فى أعقاب الحريق خفض سعر السكروزيادة مقرراته على بطاقة التموين وكذا الزيت وخفض سعر الحلاوة الطحينية والجاز والأقمشة الشعبية ، وتسقط حكومته ويأتى نجيب الهلالى فى أول مارس ويقوم بحل مجلس النواب (٢٤مارس) وتتأجل الانتخابات موعدا بعد موعد ، ويستقيل الهلالى ويقوم الملك بتكليف كل من حسين سرى وبهى الدين بركات بتشكيل الحكومة فى آن واحد دون أن يعلم أحدهما بأن الآخر مكلف بالتشكيل ، ويؤلف حسين سرى الوزارة فى ٢ يوليو ولا تمكث سوى أسبوعين ويعود الهلالى إلى الحكم فى ٢٢ يوليو ولا يمكث سوى ليلة واحدة إذ تقوم الثورة فى فجر ٢٣ يوليو .

وكان تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالثورة أحد التشكيلات السياسية التى كانت تسعى لنفس أهداف تغيير الأوضاع ولكنه كان سريا ولم يتورط فى علاقات تنظيمية مع كافة القوى السياسية البرلمانية والشعبية التى ذكرناها سوى من باب الاستطلاع ، وكان معظم هؤلاء الضباط من الطبقة الوسطى الذى التحقوا بالكلية الحربية فى ١٩٣٧ بعد معاهدة ١٩٣٦ فى مناخ الشعور بالاستقلال وكان أبناؤها ممنوعين من دخول هذه الكلية نظرا للطبيعة الطبقية لقيادات الجيش والشرطة، ولهذا كانوا أكثر إحساسا بحقيقة مشكلات ومعاناة الجماهير ، ولعل هذه هى الميزة الوحيدة للمعاهدة **،وقد نجح الضباط فيما عجزت عن تحقيقه كل القوى السياسية ، ولكن وبدلا من أن تضع هذه القوى يدها فى يد الثوار طالما أن الهدف مشترك وقفت ضدها وطالبتها بالعودة إلى الثكنات ، ولكن تلك صفحة أخرى .**




اللواء محمد نجيب



البكباشي أنور السادات




جمال عبدالناصر

كمال الدين رفعت

أسرار جديدة من أوراق قديمة عن

الحركة العمالية والثورة !!

خمسون عاما كاملة مضت منذ ذلك الصباح المتميز فى تاريخ مصر ، وتاريخ المنطقة ، صباح الأربعاء ، الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢.. صباح " الثورة " .. التى أعلنت فى البداية على أنها " حركة " ثم " نهضة " قبل أن تتبلور فى التاريخ على أنها " ثورة "!

فى ذلك - انطلق - من " الاذاعة المصرية صوت لم يعتده المستمعون ، يعلن " بيانا " من ، اللواء محمد نجيب ، القائد العام للقوات المسلحة .. يعلن فيه قيام الجيش " بحركة لتطهير أنفسنا - على نحو ما أذاعه " البكباشى أنور السادات " فى البيان الأول - وسرعان ما أصبحت هذه الحركة تعرف باسم ثورة يوليو !

وما إن أعلن البيان حتى انطلقت الجماهير كل الجماهير تعلن تأييدها الجارف - " للحركة " .. وسرعان ماتبين أن الذين قاموا بها هم " الضباط الأحرار " .. فى الجيش .. ومن ثم مضت الحركة فى طريقها مستندة إلى هذا التأييد الجماهيرى الشعبى واسع النطاق .

عزت سامى

ليس جديدا أن نقول إن هذا التأييد الجماهيرى " للحركة " منذ لحظات إعلان انطلاقها ، راجع إلى الظروف السيئة والأحوال المتردية التى كانت قد وصلت إليها ، وبخاصة فيما تمثل فى فوضى سياسية وعدم استقرار وإحباط للحركة الوطنية المطالبة بجلاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر.

نقول ليس جديدا أن نذكر أن هذه هى أهم أسباب التأييد الجماهيرى للحركة لكن الذى يذكر هنا هو أن العوامل الرئيسية لهذا التأييد ترجع إلى تأييد الحركة العمالية المصرية لحركة الجيش باعتبار أن الحركة العمالية هى العمود الفقرى لأية حركة جماهيرية شعبية ، وهو تأييد لم يكن وليد انفعال اللحظة ... بل كان راجعا لعلاقة " رفضة نضالية " بين الحركة العمالية والضباط الأحرار ترجع إلى ما قبل يوليو ١٩٥٢ بزمان ..!

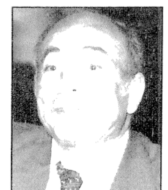
رفقة نضال وطني

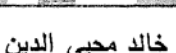
فإذا كانت " فكرة " حركة الضباط الأحرار تعود إلى عام ١٩٣٨ .. وأن تنظيمها بدأ تكوينه عام ١٩٤٣ كما يذكر المغفور له كمال الدين رفعت فى مذكراته .. وذلك للعمل ضد قوات الاحتلال البريطانى .. فإن هذا الهدف - وحده - كان بمثابة " الحبل السرى " الذى ربط بين الاضباط الأحرار والحركة العمالية ولا سيما عندما جمع " معتقل الزيتون " عام ١٩٤٢ وما بعده - بين قادة عماليين وبعض هؤلاء الضباط - منهم " أنور السادات وحسن عزت " - ثم عندما التقت قيادات من هؤلاء وأولئك فى عضوية " **اللجنة الوطنية للعمال والطلبة** " عام ١٩٤٦ ، حيث جمعت من الضباط على سبيل المثال **خالد محيى الدين وكمال رفعت وجمال عبد الناصر** .. وآخرين كما جمعت من القيادات العمالية **محمد العقيلى وسيد قنديل .. وغيرهم ..**

لكن التحام الحركة العمالية المصرية مع حركة الضباط الأحرار تجلى بأرقى صورة من التعاون والتوحد ، فى معارك القناة ضد الإنجليز والتى نشبت فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ١٩٥١/١٠/٨ ، حيث أخذ عدد من هؤلاء الضباط فى تدريب " الفدائيين " من العمال وبخاصة أولئك الذين كانوا يعملون فى معسكرات الجيش البريطانى ويعرفون " خبايا " هذه المعسكرات وأسرارها بعد بدء انسحاب العمال من العمل لدى الإنجليز اعتبارا من ١٥ أكتوبر إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ .

عمال .. وضباط أحرار

ومن الضباط الأحرار الذين أخذوا على عاتقهم تدريب الفدائيين كمال رفعت ، وحسن التهامى ، ومجدى حسنين ، ووجيه أباظة ، وصلاح هدايت ، وعبد الفتاح أبو الفضل وأمين هويدى ولطفى واكد وسعد خضر وآخرون أما العمال البارزون الذين كانوا فى مقدمة المتعاملين بإيجابية مع الضباط -





خالد محيى الدين







مجدى حسنين



حسن التهامى

فى العمل الفدائى فمنهم **غريب تومى وعواد حسن وإبراهيم درويش ، ومحمد العفريت ، وإسماعيل العفريت ، ومحمد أبو طور ، فى الإسماعيلية ، والسيد نصار ، ومحمد الشامى الفلسطينى ، ومحمد عبد الوهاب المهدى ، ومحمد الجراحى ، وزكى ربيع .. فى السويس ..**

العودة للنضال

لقد استمرت معارك القناة ضد الإنجليز من منتصف أكتوبر ١٩٥١ إلى ٢٦ يناير ١٩٥٢ يوم حريق القاهرة .. حيث كان أول عمل قامت به وزارة على ماهر التى شكلت غداة يوم الحريق وإقالة حكومة الوفد – هو القبض على جميع الفدائيين فى منطقة القناة وترحيل أغلبهم إلى معتقل " الهايكستب " الذى بقوا فيه إلى أن أفرجت عنهم ثورة يوليو .. ليعود العمل الفدائى ، الذى استمر إلى أن تحقق الجلاء

كمال رفعت

ولقد كان العمال هم القوة الضارية مع الضباط الأحرار فى هذه المعارك وكان من طليعة الضباط الأحرار فى تحقيق هذا الالتحام النضالى ، المغفور له كمال الدين رفعت ، ولعله لهذا السبب كان اختياره ليكون " أول وزير عمل " عندما انشئت وزارة العمل كوزارة قائمة بذاتها فى نوفمبر ١٩٦١ انسلاخا من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

لسنا هنا فى مجال تأريخ لتلك الفترة لأن الوقت والمجال لا يتسعان لذلك ، لكننا نكتفى برصد بعض الوقائع ، تاهت فى الزحام خلال السنوات الخمسين الماضية ، وهى وقائع تستند إلى مذكرات لدى كاتب هذه السطور .. وأحداث عايشها كشاهد عيان .. وقد يزعم أن كان له فيها بعض أدوار !

التوحد من أجل الوطن

المهم أن توحد الحركة الوطنية فى النضال ضد الاستعمار وأعوانه ، قد جمع بين الحركة العمالية المصرية وحركة الضباط الأحرار .. و قد استفاد الضباط من العناصر العمالية النشطة فى منطقة القناة لتأسيس ما يمكن تسميته " بشبكة مخابرات " تربط ما بين هذه العناصرومسئولين من الضباط وفق تنظيم دقيق لم يقتصر على الضباط الأحرار من الجيش وإنما شمل أيضا بعض ضباط الشرطة .. ولعنا نذكر هنا أن من أبرزهم وأنشطهم كان " اليوزباشي" وقتها سعد عياد ضابط نقطة شرطة القصاصين الذى عمل فيما بعد فى وزارة العمل ثم وكيلا لوزارة التأمينات قبل أن يتقاعد منذ سنوات .

انطلاق البركان

لقد أوجد هذا التوحد مناخا مهيأ وأرضية ممهدة للتأييد الشعبى الجارف الذى حظيت به حركة الجيش . منذ أولى لحظات اندلاعها خاصة وأن النضال الوطنى أحس بأن انطلاق هذه الحركة يحمل من لهجة وروح البيان الأول – الأمل الوطنى الذى كان قد أصيب بإحباط شديد على يد وزارة على ماهر بعد حريق القاهرة باعتقال الفدائيين فى القناة والسماح للعمال الذين انسحبوا من العمل لدى الإنجليز بالعودة إلى ذلك ..إلخ !

بطولة عامل بسيط

على أن تأييد العمال لثورة يوليو تجسد فى أول يوم لاندلاعها فيما فعله " عامل بسيط – صبى ترزى – فى ذلك اليوم من نقل معلومات خطيرة للثورة كان لها أثرها فى تجنب وقوع صدام مسلح بين القوات البريطانية فى القناة والثورة ..كيف ؟

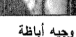
ذلك ما ما أفصحت عنه مذكرات كمال الدين رفعت فيما يلى :

لم يكن فى استطاعة المخابرات المصرية أن تحصل على المعلومات التى حصلت عليها عن الجيش البريطانى فى القنال ، وعن مخابرات بريطانيا ، إلا باعتمادها على العناصر الوطنية التى كسبها الضباط الأحرار خلال معاركهم فى القنال ، وبخاصة العمال ، فقد استطاعت الثورة أن تعرف ، فى صباح يوم ٢٤ يوليو– ولم يكن قد مر أكثر من ٢٤ ساعة على الثورة أخبار تحركات الجيش البريطانى من القنال لضرب الثورة الوليدة واحتلال القاهرة .. إن الحقيقة هى أن بريطانيا وأمريكا هالهما قدرة الثورة المصرية على معرفة تحركات الجيش البريطانى من القنال لاحتلال البلاد بعد ساعات من اتخاذهم هذا القرار .. لقد كان مصدر الخبر صبى ترزى لا تتعدى سنه ١٧ سنة اسمه "حسنى خلاف"

القوات البريطانية تتحرك

ويواصل كمال رفعت قائلا : يقول عبد الفتاح غنيم وكان يعمل ضابط جوازات القنطرة علمت بالثورة بعد ساعات من وقوعها فقد كنت على صلة بالضباط الأحرار واشتركت معهم فى عدد من المعارك الوطنية ضد قوات الاحتلال بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .. لقد لاحظت أنه بعد إذاعة البيان الأول للثورة لم تحضر عربات الجيش الإنجليزى لنقل العمال إلى المعسكرات كالمعتاد .. لم ألق بالا إلى هذا الأمر كثيرا .. وقلت من المحتمل أن يكون ذلك من باب الاحتياطات العادية .. وفى حوالى الخامسة مساء ٢٣ يوليو جاءنى شاب لايتعدى سنه ١٧ سنة ويعمل صبى ترزى فى معسكرات الجيش الإنجليزى وكثيرا ماكنا نكلفه بإحضار بعض أخبار المعسكرات البريطانية .. وقال لى إنه لاحظ أن عربات الجيش الإنجليزى لم تحضر اليوم كالمعتاد لأخذ العمال .. وأنه رأى من واجبه ودون أن يكلف أحد بذلك – أن يذهب إلى المعسكرات ليعرف السبب "

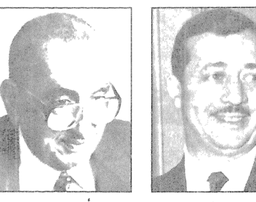
ويستطرد كمال رفعت فى سرد رواية الضابط عبد الفتاح غنيم التى يقول فيها : " وقد حكى لى حسنى خلاف الطريقة التى ذهب بها إلى المعسكرات ومدى ما تحمله من مشاق حتى دخل إليها ، وقال إنه لاحظ أن الجنود الإنجليز يتجمعون بشكل غير عادى وإنه عرف بحكم عمله كترزى – أن الإنجليز فتحوا مخازن الملابس وأخذوا كل ملابسهم حتى تلك التى لم يكن عملها قد تم بشكل نهائى .. وقال إنه لم يطمئن لذلك وتوجس شرا يدبره الإنجليز – فهو قد

وجيه أباظة



صلاح هدايت



أمين هويدى

عرف فى الصباح بحدوث ثورة فى البلد وأن الثورة لابد أن تكون ضد الإنجليز ، وأن هؤلاء الإنجليز لابد أنهم يدبرون أمرا ضد هذه الثورة ، وراح حسنى خلاف يتقصى الأمر بحذر شديد ، وقد ساعده على ذلك صغر سنه ، فعرف أن فرقة الكوماندوز الإنجليزية تستعد للسفر فى نفس الليلة إلى القاهرة وأن هناك قوات أخرى تستعد إيضا لتحرك إلى القاهرة فى نفس الليلة .. ثم قال حسنى خلاف ما إن علمت بذلك حتى قررت مغادرة المعسكرات فورا لأحيط المسئولين علما بها .. ومن أجل ذلك جئت إليك .

إبلاغ القاهرة

ويستمر كمال رفعت فى سرد راوية الضابط عبد الفتاح غنيم الذى يقول : .. وفى الحال اتصلت بالصاغ عاطف سعد فى بورسعيد ، وكانت تربطنى له صلة الكفاح المشترك ضد قوات الاحتلال ، وكنت أعرف أنه من الضباط الأحرار وسألته عن الوضع فى بورسعيد فقال إنه شاهد فى الميناء ٣ ناقلات جنود بريطانية وإنه غير مطمئن لذلك .. ثم اتصلت باليوزباشى توفيق عبد الفتاح فقال:

وكان قد حضر فى نفس اليوم وعلمت أنه مسئول عن المنطقة من قبل الثورة – وأخبرته بالأمر .. فقررنا أن نتأكد من صحة الخبر حتى لانبلغ القاهرة أخبارا غير مؤكدة ذهبنا إلى مقهى على طريق المعاهدة وطلبنا من صاحبه أن يغلقه علينا ولا يسمح بدخول أحد أو الجلوس فيه ، ومن ثقب الحجرة التى بها التليفون – فى حوالى الساعة ٧ مساء رأينا تحركات قوات الإنجليز .. عربات لاحصر لها مشحونة بالجنود بملابس الميدان . ودبابات ومدرعات ومصفحات كثيرة ، وأخذ توفيق عبد الفتاح ينقل بالتليفون إلى رفح وصفا تفصيليا بما يجرى وبأنواع الأسلحة التى يحملها الجنود الإنجليز .. وعرفنا من رفح أن هذه الأخبار والمعلومات تنقل إلى القاهرة أولا بأول .

الجيش يستعد للمواجهة

وفى صباح اليوم التالى ، الخميس ٢٤ يوليو علمنا أن الأوامر صدرت فى منتصف الليل بإغلاق طريق القاهرة الإسكندرية – والقاهرة الإسماعيلية – والقاهرة السويس – وفى الفجر ٢٤ يوليو كانت قوات من الجيش المصرى تتقدم إلى طريق السويس – فى صمت ثم تنتشر على مواقع واسعة تتقاطع معه وتواجه الخط الذى يفترض أن تتجه إليه القوات البريطانية .

وكانت الأوامر التى لدى القوات المصرية أنه إذا حاولت أية قوة بريطانية أن تتقدم صوب القاهرة فيجب التصدى لها ووقفها بأية طريقة حتى لو أدى الأمر إلى عملية انتحارية .

تحذير بريطانيا

يواصل كمال رفعت قائلا: وفى نفس الوقت كان قائد الجناح على صبرى مكلفا من قبل الثورة بأن يبلغ السفير الإنجليزى "سير رالف ستيفنسون" والسفير الأمريكى – جيفرسوكافرى – بأن الجيش المصرى قد قام بثورة – وأن الثورة نجحت وأن هذه الثورة عمل داخلى وأن بريطانيا أو أمريكا أو هما معا لا يملكان التدخل ضد الجيش وإلا تعرضا لعملية انتحارية يخوضها الشعب المصرى كله ضد القوات البريطانية .هكذا كان فرد واحد عامل بسيط من جماهير عمال مصر سببا فى تجنيب البلاد مأساة صدام مسلح كان على وشك أن يقع بين القوت البريطانية فى منطقة القناة و" الثورة المصرية الوليدة !!

القيادات النقابية تؤيد

لقد حدث أنه ما إن أعلن البيان الأول لحركة الجيش صباح ٢٣ يوليو حتى تدافعت مواكب العمال والنقابات على مقر قيادة الحركة – فى كوبرى القبة للتهنئة والتأييد .. وعقدت " اللجنة التأسيسة للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية .. اجتماعا فى مساء نفس اليوم برئاسة السيد فتحى كامل رئيس اللجنة .. تدارست فيه الموقف ثم توجهت يوم ٢٥ يوليو إلى مقر القيادة حيث التقى أعضاؤها مع اللواء محمد نجيب .. القائد العام وأكدوا لهم تأييد الجماهير العمالية للحركة .. ثم عقدوا اجتماعا مع عدد من الضباط أعضاء القيادة رأسة " البكباشى جمال عبد الناصر "

وقد حضر هذا الاجتماع من قيادات العمال .. فتحى كامل رئيس نقابة عمال الشركة الشرقية للدخان والسجاير بالجيزة – عبد العزيز مصطفى رئيس اتحاد عمال النقل المشترك بالقطر المصرى – سيد قنديل رئيس نقابة عمال المطابع – محمود عبد الخالق رئيس نقابة مستخدمى شركة سوكونى فاكوم – محمود العجمى رئيس نقابة عمال التنظيم – أحمد طه سكرتير نقابة شركة ماركونى – أنور مقار سكرتير نقابة المطاعم والفنادق بالقاهرة والجيزة – محمد أحمد رئيس نقابة عمال المدابغ – محمود فرغلى وسعد مصطفى من نقابة عمال ترام القاهرة – أحمد إسماعيل رئيس نقابة عمال البيبسى كولا ..

بيان إلي الشعب

وبعد اللقاء أصدرت اللجنة التأسيسة بيانا وجهته إلى الشعب المصرى الكريم ، وإلى الطبقة العاملة ، آكدت فيه تأييدها لحركة الجيش ، وإصرارها على مواصلة النضال ضد الاستعمار ومن آجل تحرير البلاد من الاحتلال البريطانى .. كما أعلنت بعض المطالب الفئوية للعمال من أهمها إقامة الاتحاد العام لنقابات العمال وحماية العامل من الفصل .. وإعادة النظر فى القوانين التى تمس العمال .. و.. الحرص على الديمقراطية .. واحترام الدستور والحريات !!

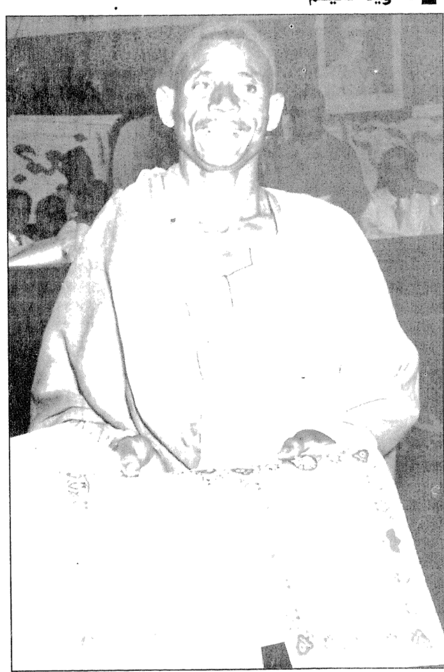
كان هذا هو موقف العمال من الثورة ،، وهى فى مهدها وحتى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ .. فماذا جرى بعد ذلك ؟

حديث طويل .. فيه أسرار وألغاز ومفاجآت .. ليس مجاله اليوم .

من ذاكرة شهود عيان:

قانون الإصلاح الزراعى

■ هويدا غنيم



كان قانون الإصلاح الزراعى ، الصادر فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، من أهم أهداف ثورة يوليو، من حيث التأثير الإيجابى الجذري، فى تغير مسار مجتمع ماقبل الثورة، والثورة فى وثبتها المباركة ، تنطلق تجاه التغيير الاجتماعى الشامل، بإعادة توزيع الثروة الزراعية على أسس من العدل، بين قلة من المواطنين، يملكون كل شيء . والكثرة الغالبة من أبناء الشعب، لايملكون أى شيء!.

وعلى مدى السنوات الطوال الماضية، منذ أن قامت الثورة . . أوغلت مسيرة الإصلاح الزراعى ، تجاه أهدافها العليا، ضمن برامج محددة، لإعادة توزيع الأراضى الراعية على صغار الفلاحين المعدمين، وتجميع الوحدات الزراعية الصغيرة، فى وحدات إنتاجية كبيرة، وتأمين حيازة الأراضى للمستأجرين . . وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي، ومستأجريها، وتحسين أحوال العمال الزراعيين .. مع إيجاد تنظيم تعاونى سليم، لخدمة الملاك الجدد . . ووضع برامج تسويقية للمحاصيل ، هذا بخلاف تحديث برامج التنمية الريفية الشاملة المتكاملة داخل المجتمعات الزراعية.

وهانحن فى الثالث والعشرين من شهر يوليو الحالى .. نحتفل بمرور نصف قرن على ثورة يوليو المجيدة .. فماذا تعرف الأجيال الجديدة فى بلادنا ، عن تلك الإنجازات الكبرى ، التى حققتها الثورة فى مجال الإصلاح الزراعي؟

تعالوا نتذكر التاريخ . . وننصت إلى بعض الرموز من مفكرينا ، وكتابنا، الذى عاصروا فجر الثورة، قبل خمسين عاما، فهم بعض شهودها العيان.

في البداية يقول الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة: إن قانون الإصلاح الزراعي هو أحد المبادئ الستة الهامة لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، وكان الهدف من صدوره إعادة توزيع الثروة الزراعية المملوكة لفئة من الاقطاعيين لاتتجاوز٤٪ من تعداد المجتمع المصرى .

فى حين أن الغالبية العظمى لاتملك سوى عرقها الذى تقدمه يوميا لهؤلاء الملاك نظير أجور زهيدة .

ومن هنا كان انطلاق الثورة لتحقق التوازن فى الملكية الزراعية والاقتصاد الزراعي المصرى ، وهكذا صدر أول قانون للإصلاح الزراعي فى ١٩٥٢/٩/٩ ثم تلته مجموعة من القوانين كان آ]رها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وقد ترتب على هذه القوانين التالي:

–الاستيلاء على مساحة مليون فدان وبالتحديد ٩٨٠ ألف فدان تمثل ٦/١ الرقعة الزراعية فى مصر ، ثم توزيع ٦٥٠ألف فدان منها على حوالى ٤١٧ ألف أسرة، قوامها حوالى ٦ مليون فلاح، وبقيت بعض الأراضى التى لم تكن قد أستقرت مل كيتها ، وقد تم توزيعها بالتأجير لصغار الفلاحين، وكانت قاعدة التوزيع للأقل مالاً ، وأكثر عيالاً ، وقد حددت الملكية بـ ٥٠ فدانا للفرد ، و١٠٠ فدان للأسرة المكونة من الزوج والزوجة والأولاد القصر.

ويستطرد وزير الزراعة . .يقول:

بالرغم من تعاقب قوانين الإصلاح الزراعي ومانشأ عنها من مشاكل .. فإن الإصلاح الزراعى لم يهمل مشروعات التنمية بكل جوانبها، وقد قطع فيها شوطا طويلا حتى الآن ، وهذا باعتراف عدد من المنظمات الزراعية العالمية ، من خلال تقاريرها واشادتها بنجاح مصر فى هذا البرنامج، وما حققناه من إنجازات لجزء كبير من المشتغلين بالزراعة.

وأيضا من خلال إشادة كبار المسئولين والمؤرخين والمهتمين – بقضايا الأرض والفلاح– بنجاح هذه التجربة الرائدة.

ولعل ما يؤخذ على القانون فى مصر هو أن المشرع لم يصدره مرة واحدة كما حدث فى كثير من بلدان العالم، مما ترتب عليه إصدار عدة قوانين من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٩ .

ولقد أدى ذلك إلى وجود منازعات كثيرة بين الملاك والفلاحين مما أوحى إلى الرأى العام بأن الإصلاح الزراعى هو الاستيلاء على الأراضى من كبار الملاك، وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وهذا بالتأكيد مفهوم قاصر لبرنامج الإصلاح الزراعي.

لأن توزيع الأراضى على صغار الفلاحين هدف واحد من أهداف التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة داخل الريف المصرى ، وهاهى ذى الريادة فى زراعة المحاصيل الجديدة ، والأصناف الجديدة، والاهتمام بالقرية المصرية وتطويرها ، والاهتمام بالعنصر البشرى وتطويره، وتحويل هذه القرى إلى مراكز أشعاع داخل الريف المصرى فى ظل قائد مسيرة الإنجازات الرئيس محمد حسنى مبارك ، ومازلنا نخطو خطوات مضيئة على طريق المستقبل لتحقيق زيادة فى المساحة المزروعة وسد الفجوة الغذائية، وتحقيق فائض للتصدير للانتعاش الاقتصادى فى المراحل المقبلة.

الجمعيات التعاونية

ويقول المهندس محمد رضا إسماعيل رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى :

إن توزيع الأراضى على هؤلاء الفلاحين المعدمين كان ضروريا وقد صاحبه إنشاء الجمعيات التعاونية لتقديم كل مايلزم الفلاحين من دعم فنى وزراعى وإرشادى وتسويقى للمحاصيل حفاظا عليهم من المضاربات بالأسواق، وكذلك تقديم المعونة والذور والماكينات والجرارات لمساعدتهم وتيسير احتياجاتهم .

وحتى اليوم فإن أراضى الإصلاح الزراعى تسجل أعلى نسبة إنتاجية ، باعتراف الدولة والأرقام والحقائق واعتراف الناس .

وإن العلاج المنظم الملتزم لكل التعليمات هو فلاح الإصلاح الزراعى لأن أراضى هؤلاء الفلاحين أصبحت حقولا ارشادية للمحاصيل عالية الجودة والإنتاج، واستنباط لمحاصيل جديدة تزرع فى أراضى الاصلاح ، لأن الفلاح ينتظم بالزراعة فى دورة"ثلاثية" مطبقا قواعد الإرشاد التى تضعها الدولة، نحن نجد الديوم فلاحى الإصلاح الزراعى بعد وجود جمعيات تعاونية تخدمهم فى نظام تعاونى مميز من القاعدة إلى القمة للبنيان التعاونى "الجمعية العامة للإصلاح الزراعي": وهذه الجمعيات"التعاونيات" انشأت مشروعات للأمن الغذائى تجاوزت قيمتها حتى الآن ٢ مليار جنيه مصرى بأموالها الخاصة دون أى دعم من الدولة.

مشروعات عديدة

ويلتقط الحديث الأستاذ فهمى الباز مدير علاقات عامة قائلا:

هذه الأموال من الفلاحين فكل فلاح يشارك في هذه الجمعيات علي أساس نسبة عن كل فدان عنده ثم توزع أرباحها على المشتركين آخر العام، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات التابعة للإصلاح الزراعي٧٠٠جمعية محلية قامت بعدة مشروعات مهمة .

بينما هناك فى الائتمان ٤٥٠٠ جمعية لاتحقق ١٪ مما حققته ٧٠٠جمعية تابعة للإصلاح الزراعى بفلاحيها الأوفياء للثورة، ومن هذه المشروعات مشروع ٢٥٠ مليون بيضة، مما ينتج سنويا فى محطات عملاقة فى كل ريف مصر، ومشروعات لإتاج ٦ملايين دجاجة مسمنة عمر يوم بعد ٤٥ يوما تكون دجاجة تزن ٢ كيلو جرام، ومشروعات لإنتاج محطات لتربية عجول مقدارها ٢٠ ألف رأس سنويا، لتوفير اللحوم الحمراء بأسعار التكلفة بالإضافة إلى مشروعات إنتاج ١٥ ألف رأس بتلو سنويا، وكذلك مشروعات لإنتاج البط والعسل وتجميع الألبان وتسويق الخضر.

ولأن أعداد الأسر قد تضاعفت مع ثبات مساحة الأراضى الموزعة، قد تم الاتجاه لمشروعات جديدة لزيادة دخل هذه الأسر.

من هذه المشروعات توزيع بطاريات صغيرة لإنتاج البيض فى المنازل وتوزيع كتاكيت عمر يوم، وتسمين بط، وتوزيع عجول عشار لتربيتها لدى الفلاحين والحصول على القيمة من نتاجها، بالإضافة إلى إنشاء ٨ مراكز تدريبية فى مختلف المحافظات لتعليم حرف تناسب كل بيئة، ومنح المتدربين شهادات ليمارسوا بها عملا فى مجتماعتهم مثل مركز فتيات سبربای بمحافظة الغربية ، ومركز تعليم الفتيات صناعة السجاد والكليم بحلوان ، وأيضا فى الفيوم، وبنى سويف، وكفر الشيخ، وذلك لامتصاص الأيدى العاملة المتعطلية.

بالإضافة إلى إسهام الإصلاح الزراعى فى توفير أراض لإقامة المدارس، والمعاهد الأزهرية، ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم وتوفير أراض لنوادى الشباب بسعر رمزى يبلغ ٥ جنيهات للقيراط سنويا هو قيمة الإيجار، واقامة مشروعات للنفع العام كمشروعات الصرف الصحي، ومحطات الكهرباء ، والتليفونات، ومياه الشرب.

والجدير بالذكر أن الدكتور يوسف والى وزير الزراعة يولى اهتمامه بالإصلاح الزراعى ، من حيث سرعة الإنتهاء من تمليك الأراضى الموضوع اليد عليها

بمعرفة صغار الفلاحين، لتمليكها لهم كشأن باقى الأراضى المملكة والعمل على سرعة إنهاء المنازعات المقامة والناتج عن تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى لتحقيق استقرار هذه الأراضي.

بعد ٥٥ عاما

يقول المهندس حمدى أمين فتح الباب مستشار مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعى :إن الأساس فى قيام الإصلاح الزراعى هو توفير قطعة أرض وتمليكها للفلاح واسرته، حيث أن الملكية هى دائما سند الحرية للفلاح، وقد بدأ تحديد الملكية الزراعية بالقانون رقم ١٧٨ الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ بصدور قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى حددت الملكية بموجبه للشخص بمائتى فدان وهناك القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بمصادرة أملاك الأجانب فى مصر وقد نص على عدم تمليك الأجانب للأراضي المصرية، وتعددت القوانين إلى أن وصلت إلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى مازلنا نطبقه حتى الآن والذى حدد الملكية بـ٢٠٠ فدان للأسرة و١٠٠ فدان للفرد ثم وصلت إلي ٥٠ فدانا للفرد ، وكان التأجير ٧ أمثال الضريبة.

وقد تحددت العلاقة بين المالك والمستأجر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ وقد جعل العلاقة مستمرة ووصلت قيمة الايجار مابين ١٥٠٠:٢٥٠٠جنيه مصري للفدان الواحد في السنة الواحدة ، وقد اتاح القانون للمالك حق طرد المستأجر بإرادته المنفردة.

تصحيح وضع خاطئ

يقول المهندس عبد الفتاح يوسف رئيس إدارة مركزية لحيازة الأراضى بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى :

الإصلاح الزراعى صحح وضعا خاطئا وظالماً فيما يتعلق بتوزيع الملكية الزراعية ، وهذه كانت خطوة ضرورية فى سبيل تحقيق استقرارا اقتصادى لفئة عريضة من المواطنين، واستقرار اجتماعى وسياسى للمجتمع بأسره.

ولقد أصبحت القوى الجديدة (الفلاحين) فى عهد الثورة هى الخلايا التى تستطيع أن تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد، وتصنع بعملها تماشيا حضاريا يقترب بالقرية من مستوى المدينة، وأصبح أبناء الفلاحين نجوما فى المجتمع، يساهمون بفعالية وإيجابية فى قيادة العمل على كل المستويات.

إنجازات اجتماعية

ويحدثنا الأستاذ محمد إدريس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى قائلا:

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورة اقتصادية واجتماعية لتحرير الفلاح من الاقطاعيين،وكذلك تحرير سياستها الزراعية .

وأصبح أبناء الفلاحين نجوما فى مجالات الحياة المتعددة ، من معلمين وأطباء وضباط ، وقد أحدثت الثورة هذا التغيير الاجتماعى فى حياتهم ونقلتهم للنور والعلم ، وهناك أمثلة كثيرة لهؤلاء الفلاحين الذين كانوا معدمين قبل قانون الإصلاح الزراعى ، مثل الحاج عبد السلام الخولى بالشرقية ، هذا الرجل كان له اثنان من ابنائه ضباطا فى الجيش المصرى ، وقد استشهدوا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وسمى "أب الشهداء".

وبرز آخرون فى البرلمان مثل سعيد البيلى من بهوت مركز طلخا بمحافظة الدقهلية هذا الرجل كان يعمل مساعد سايس عند البدراوى عاشور وهو-أحد الاقطاعيين بالدقهلية- ثم أصبح الآن من أبرز نجوم مجلس الشعب.

كذلك عبد الحميد غازى من كفر الشيخ أمين اتحاد الفلاحين فى الاتحاد الاشتراكى وعضو مجلس الشعب على مدى أربعة دورات.

كل هؤلاء أمثلة أفرزتها الثورة ونمت ونضجت واستمرت حتى الآن، وقد حافظ الإصلاح الزراعى على زيادة الإنتاج وخلق مجتمع زراعي صناعي جديد .

أسباب صدور القانون

وفى حوار مع الأستاذ محمود دبور وكيل مجلس الشعب الأسبق عن العمال والفلاحين ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الإئتمان الزراعى الأسبق تحدث قائلا: قانون الإصلاح الزراعى كان التعبير القوى عن المضمون الاجتماعى لثورة ٢٣ يوليو، الذى حققت به الثورة أهم أهدافها، وهو القضاء على الإقطاع، وحين صدر هذا القانون كان كبار الملاك للأراضى الزراعية حوالى ١٨٠٠ اقطاعى يمتلكون حوالى ١/٥المساحة الزراعية. . وفى مقدمة هؤلاء الاقطاعين بقايا أفراد أسرة محمد على صاحبة التاريخ البعيد فى الاستحواذ على الأراضى وعلى سبيل المثال كان "**الخديوى إسماعيل**" يملك لنفسه خمسين ألف فدان ، ووزع على أعوانه حوالى ٨٧٧ ألف فدان . .ووهب ابنته **فاطمة هانم** جميع أطيان مأمورية ايتاى البارود ومساحتها ستة آلاف فدان، كما وهب كاتب ديوان "**أحمد طلعت باشا**" ستمائة فدان !!.

وقد بلغت **ملكية الملك فاروق** للأراضى الزراعية بعد عزله عن العرش فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ مساحة ١٤٦٦٠٠ فدان . . ويأتى بعد ذلك الاقطاعيون الذين هم فى الأصل من أصهار الأسرة المالكة .

مرحلة التحول

ويسترط الأستاذ دبور فى حديثه مشيرا للحكمة التى تأتى من وراء توزيع الأراضى التى كانت تزيد ملكيتها للأسرة عن ٢٠٠ فدان فى قانون ١٩٥٢ ثم ماتزيد على ١٠٠ فدان فى قانون ١٩٦٢ بأنه عندما



زاد النفوذ الأجنبي في مصر ووزع الاحتلال البريطاني بعض أطيان الأسرة المالكة على أشياعه، وحصلوا على مساحات كبيرة بعد رهنها لهم من أصحابها الفلاحين البؤساء الذين دمر الفيضان بيوتهم وخضعوا للعديد من الضرائب، التي بلغ عددها أكثر من ثلاثين ضريبة، فصار صغار الملاك أجراء بؤساء.

لكل هذه الأحداث جاء قانون الإصلاح الزراعي انتصاراً للفلاحين، فماتم اغتصابه منهم على يد الأسرة المالكة وأشياعها وأتباعها حين ذاك، تمت مصادرته بقرار صدر في ٩ نوفمبر ١٩٥٢ ، بالإضافة إلى ماسبق توزيعه عليهم من الأراضي التي كانت أصحابها يملكون زيادة عن مائتي فدان للأسرة عام ١٩٥٢ ، ثم مازال على مائة فدان للأسرة عام ١٩٦١ ، وبذلك انتهت تماما سطوة ملاك الأراضي واستعبادهم.

جهود التنمية

ويقول الأستاذ محمود دبور:

وبالإضافة إلى شعور الفلاحين بكرامتهم فإن دخل الفلاح المصري قد ارتفع منذ عام ١٩٥٢ لفترة طويلة ، حيث تم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بهدف إرساء قواعد سليمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتم حصر موارد الدولة من أجل استغلالها على أكمل وجه.

وبالتالي تم بحث المشروعات التي تحقق التنمية، ووضع برنامج للتنمية يتم تنفيذه على ٣ سنوات في عام ١٩٥٣ أنشئ المجلس الدائم للخدمات بهدف النهوض بمشروعات التنمية الاجتماعية، والتنسيق بينها وبين المشروعات الاقتصادية، وفي عام ١٩٥٧ تدخلت الدولة تدخلاً مباشراً في مجرى الحياة الاقتصادية فأنشأت "الهيئة العامة للسنوات الخمس للصناعة" واستهدفت في الخطة الخمسية الأولى من ١٩٦٠-١٩٦٥ تنمية الدخل القومي بمعدل يزيد عن معدل زيادة السكان، وتطوير هيكل الاقتصاد القومي والتوسع الرأسي والأفقي في الزراعة.

ثم نبدأ العمل في أخطر مشروع منذ عام ١٩٥٩وهو مشروع السد العالي ، الذي يعتبر إنجازا رائعا لجهود التنمية والتحكم في نهر النيل، والحفاظ على المياه التي كانت تضيع سنويا واستغلالها في تنظيم الزراعات القائمة فيما يمس بالتوسع الرأسي، وفي إضافة محاصيل جديدة إلى رقعة الأراضي الزراعية فيما يعرف بالتوسع الأفقي . . وتحويل المساحات الهائلة من ري الحياض إلى ري دائم.

وهكذا . . فإن الإصلاح الزراعي لم يكن تنظيما ثوريا اقتصاديا ، ولكنه كان ثورة اجتماعية ، جددت في صفوف الفلاحين روح القيادة التي انطلق بها أبناء الريف المصري ، الذين سجلوا أروع صفحات التاريخ **كأحمد عرابي وسعد زغلول.**

حالة احتدام

ويقول الأستاذ عريان نصيف مستشار اتحاد الفلاحين بحزب التجمع

لم يكن مصادفة أن يصدر المرسوم رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ المسمى بقانون الإصلاح الزراعي بعد أقل من شهرين على قيام الثورة ، فلقد كانت المشكلة الزراعية والفلاحية في مصر قد وصلت إلى حالة من الاحتدام بل والاحتقان الذي لايمكن استمراره والذي تمثل في :

الخلل الكبير في هيكل الملكية الزراعية ، ولعل ذلك يتبين بوضوح من هذه الأرقام ، فغالبية الملاك الفلاحين- أى حوالي ٢ مليون و٦٤٢ألف فلاح- لايملك أى منهم أكثر من فدان واحد ، بينما ٠,٣٢٠ ٪ يملكون سوى ٢٧٪ من أراضي مصر الزراعية بكل مايعنيه ذلك من معاناة لصغار الملاك ، ومن سيطرة كبار الملاك ليس فقط على الفلاحين، ولكن أيضا على المقدرات الاقتصادية .

لقد تحول الإيجار الزراعي إلى مايشبه السخرة علما بأن إحصاءات عام ١٩٥٠ تؤكد أن حوالي ٧٥٪ من الفلاحين كانوا مستأجرين زراعيين .

فلقد كانوا مستنزفين اقتصاديا واجتماعيا بصورة أوصلت نظام التأجير إلى مايشبه السخرة **مما دفع المفكر الكبير الأستاذ خلد محمد خالد العالم الأزهري** إلى أن يصف عقود الإيجار الزراعية بأنها **"عقود موت"** يوقعها الفلاح كل عام وهو كاره صاغر.

عمال بلا حقوق

ويستطرد مستشار الفلاحين حديثه يقول :

العمال الزراعيون الذين بلغ تعدادهم أكثر من ٢ مليون عامل .. عاشوا بلا حقوق حياة أقرب للعبودية ، فالعمل لمن يعمل منهم لايزيد عن ١٠٠ يوم في العام .

والأجر يتراوح بين قرشين وثلاثة قروش ، والحياة في أحط صورها لدرجة أن نسبة تفشي الأمراض الخطيرة من البلهارسيا ، والجزام، قد وصلت وفق تقارير محلية وعالمية آنذاك إلى أكثر من ٩٤٪.

ولقد حاول قانون الإصلاح أيا كانت أوجه القصور والسلبيات التي أحاطت به معالجة هذه الأوضاع غير الطبيعية مستهدفا ليس فقط مصالح الفلاحين، ولكن أيضا حماية الإنتاج الزراعي "العصب الرئيسي للاقتصاد المصري في كل مجالاته الغذائية والصناعية والتصديرية".

هيكل الملكية

ويكمل عريان نصيف: أ بالنسبة لهيكل الملكية ، فيكفي .. ندرك خطورة هذا القانون ان الوضع بعده أصبح كما يلي: .

الملكيات أقل من ٥فدادين أصبحت تمثل ٥٧.١٪ من جملة المساحات المنزرعة، بينما الملكيات الأكثر من ١٠٠ فدان لاتمثل سوى ٦.٥٪ من جملة المساحة المنزرعة، وبالنسبة للعلاقة الإيجارية فلقد حرص القانون على قيام علاقة متوازنة بين الملاك والمستأجرين تضمن حق المستأجر وورثته في الاستقرار بالأرض طالما لم يخل بأي التزام قانوني أو عقدي.

وحقه أيضا في الحصول على العائد المجزي لعمله هو وأسرته طوال العام في الأرض، وفي نفس الوقت حرص القانون على ضمان حق المالك في الحصول على ريع ملكية الأرض ، إن لم يشارك بشكل مباشر في العملية الإنتاجية.

وتسرى عملية الإنتاج الزراعي على الفلاحين من خلال قيام حركة تعاونية زراعية واسعة في ريف مصر تمد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج بأسعار مدعمة، والائتمان المالي اللازم لزراعتهم بأسعار فائدة رمزية، وكذلك تسويق محاصيلهم لحمايتهم من كبار التجار والسماسرة .. إضافة إلى قيام المناخ الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوعي ، سواء بالتعليم أو بالتثقيف العام لدى جماهير الفلاحين.

ومنذ منتصف السبعينات ، وبعد سيادة نهج الخصخصة والتحرير الاقتصادي ، كان لابد أن ينعكس ذلك على واقع الزراعة والفلاحين، فلقد حرص القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ الخاص بالإيجارات الزراعية الذي يبيح للمالك بارادته المتفردة دفع القيمة الايجارية ، وحقه في إخلاء المستأجرين الأرض.

كما تم وفقا للقانون رقم ١١٧ لعام ١٩٧٦ تحويل المهام المنوطة بالقانون الزراعي إلى بنك التنمية والائتمان وفروعه بالقرى. وتحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية مثلما أتاح القانون رقم ٥ لعام ١٩٩٦ حق تملك الأراضي القابلة للزراعة للمستثمرين "سواء كانوا مصريين أو غير مصريين" بدون أي سقف، وبالمجان أو بايجار رمزي.

نحو الخصخصة

ويختتم عريان نصيف حديثه قائلا:

وكان لهذا التحول الحاد في التوجه نحو الخصخصة والتحرير في الزراعة، عديد من السلبيات - التي أثرت سلبيا على أوضاع الفلاحين وعلى محصلة الإنتاج الزراعي -بما يستلزم معه لتلافي هذه الآثار مايلي:

تمكين الحركة التعاونية الزراعية من القيام بدورها المؤهلة له تجاه مطالب الفلاحين في الائتمان، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتسويق محاصيلهم، وتوفير الحد الأدنى من سبل الحياة الإنسانية من خلال نشر مظلة التأمينات الصحية والاجتماعية بشكل جدي وحقيقي ، كفالة ظروف العمل الملائمة اقتصاديا واجتماعيا ، لعمال الزراعة والتراحيل ، وخاصة بالنسبة للعاملين في المجال الشاق من الأطفال والفتيات، تمكين الفلاحين ا لذين أضيروا من القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ .. من الحصول وفق نص هذا القانون على أراض جديدة مستصلحة ومستزرعة.

وأخيراً . . التنسيق الزراعي العربي بما يمكننا من استثمار خبرة الزراعة لدى ملايين الفلاحين المصريين، مع وفرة الامكانات الواسعة للأراضي القابلة للزراعة في العديد من الدول العربية"كالسودان" حماية لمصر والمنطقة العربية بأكملها من اللجوء إلى الخارج لاستيراد النسبة الأكبر من غذائها.

التشريعات العمالية وتطورها ما قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢

لقد كان أعظم ما في ثورتنا أن أعادت الحقوق لمن طال حرمانهم منها فحصل العمال في عهدها على مكاسب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر ، حددت ساعات العمل ، كفلت حدا أدنى للأجور - أشركت العمال في إدارة الشركات التي يعملون بها ، كان للعمال نصيب في الأرباح - أمنت العمال ضد الشيخوخة - العجز ، والوفاة ، والأمراض المستعصية ،.

ولقد كان لكل ما صدر من قوانين في عهد الثورة نصرا عظيما للطبقة العاملة التي كافحت قرونا طويلة وفي الوقت نفسه كانت ثورة جديدة لإقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تسوده العدالة والرفاهية.

لقد كرمت الثورة العمال حين نص الميثاق الوطني على تخصيص نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية والنيابية وعلى جميع المستويات للعمال والفلاحين ، وقد أكد الميثاق بأن" العمل حق . العمل واجب. العمل شرف. العمل حياة "

■ أمان سعيد

لم تكن مصر تعرف من تشريعات العمل سوى المواد الخمس التي كان يتضمنها التفتيش المدني الأول الذي صدر سنة ١٨٨٣ ، وقد احتذى المشرع في صياغتها نصوص التفتيش المدني الفرنسي ، غير أن المشرع المصري ألغى نظام الطوائف وأعلن مبدأ حرية العمل ومزاولة المهن بالمرسوم الصادر في ٩ يناير سنة ١٨٩٠ .

وبعد بداية هذا القرن ودخول الصناعة الحديثة مع رؤوس الأموال الأجنبية وبظهور المشروعات التي أنشأها بنك مصر فقد بدأ المشرع في الاهتمام بالتشريعات العمالية وبدأ بالتشريعات التي تمس الفئات الأولى بالرعاية .

مراحل تطور تشريعات العمل

■ أولا : مرحلة ما قبل الثورة

-قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ بشأن تشغيل الأحداث في معامل حليج القطن

- ١٩٢٤-١٩٢٩: بشأن تشغيل الأحداث في مجالات كبس القطن وفي معامل الدخان والسجاير .

- قانون رقم ٣٠ لسنة ٣٣ : نظم عمل النساء في الصناعة والتجارة

- قانوني رقمي ٤٨ ،٨٠ لسنة ٣٣ : نظم تشغيل الأحداث في الصناعة .

- قانون رقم ٤٧ لسنة ٣٥ : تحديد ساعات العمل في بعض الصناعات .

- قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦: بشأن إصابات العمل

- قانون رقم ٨٥لسنة ٤٢ : بشأن نقابات العمال

- قانون رقم ٨٦ لسنة ٤٢ : بشأن التأمين الإجباري ضد حوادث العمل

- قانون رقم ٤١ لسنة ٤٤ : أول قانون شامل ينظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال من حيث تحديد حقوق كل منهم وواجباته ومن العمال في الإجازة السنوية المرضية والرعاية الطبية وأحوال انتهاء العقد وما يترتب على ذلك من مكافآت أو تعويضات .

– قانون رقم ٧٢ لسنة ٤٦ : نظم تحديد ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج .

– قانون رقم ١٠٥ لسنة ٤٨ : نظم التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل

– قانون رقم ٩٧ لسنة ٥٠ : نظم عقد العمل المشترك

– قانون رقم ١١٧ لسنة ٥٠ : عالج مسئولية صاحب العمل عن التعويض عن إصابات العمل وأمراض المهنة .

– قانون رقم ٢١٠ لسنة ٥١ : يعتبر أول قانون أساسى يتعلق بالعاملين المدنيين بالدولة .

■ **ثانيا : مرحلة ما بعد الثورة**

– قانون رقم ٣١٧ لسنة ٥٢: بشأن عقد العمل الفردى على محل قانون ٤١لسنة ٤٤

قانون رقم ٣١٨ لسنة ٥٢ بشأن " التوفيق والتحكيم

– قانون رقم ٣١٩ لسنة ٥٢ : بشأن نقابات العمال لتحقيق الرعاية الاجتماعية

– قانون رقم ٤١٩ لسنة ٥٥ : بشأن إنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال

– قانون رقم ٤٦ لسنة ٥٨ : أفرد تنظيما خاصا بالتشغيل فى المناجم والمحاجر .

– قانون رقم ١١٧ لسنة ٥٨ : بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وكان أول صدوره يسرى على العاملين فى الحكومة ثم امتد نطاق سريانه بالتعديل الذى جاء به القانون ١٩ لسنة ٥٩ .

– قانون رقم ٢٠٢ لسنة ٥٨ : بشأن التأمين والتعويض على إصابات العمل بدلا من القانون ٨٩ لسنة ٥٠ .

– قانون رقم ١٩ لسنة ٥٩ : بشأن العاملين بالهيئات العامة ، الجمعيات والهيئات الخاصة والعاملين فى شركات القطاع العام أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية .

– قانون رقم ٥٢ لسنة ٥٩: بشأن التأمينات الاجتماعية ليحل محل القانون ٤١٩ لسنة ٥٥ والقانون ٢٠٢ لسنة ٥٨ .

– قانون ٩١ لسنة ٥٩ : وهو المعروف بقانون العمل الموحد :

بعد أن أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا عام ٥٨ كان لزاما أن يوجد قانون عمل موحد يصدر مشتملا على أحكام قوانين العمل المتفرقة سواء فيما يختص بعقد العمل أو فيما يختص بالتدرج والتدريب المهنى وتوظيف وتخديم العاطلين والتأهيل المهنى للعاجزين عن العمل وتخديمهم أو فيما يختص بتنظيم العمل وتحديد ساعاته والأجور ، وتشغيل الأحداث والنساء والعمل فى المناجم والمحاجر ،وكذلك نقابات العمال والتوفيق والتحكيم فى منازعات العمل –قانون رقم ١٥٨ لسنة ٥٩ : المعروف بقانون عقد العمل البحرى"وهو يسرى على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه العمل تحت إدارة ربان سفينة تجارية بحرية من سفن الجمهورية وهذا القانون لا يسرى على العاملين فى الموانى من أعمال إرشاد السفن ، تنظيف السفن ، شحن السفن ، تفريغ السفن أو إصلاحها .

وقد أجاز القانون سريان أحكامه على السفن التى تزيد حمولتها عن مائة وخمسون طنا ولاتبلغ خمسمائة طن إلا بقرار من وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير القوى العاملة

■ **ثالثا :بعد قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١**

نظرا إلى أن العمل لم يصبح سلعة فى عملية الإنتاج بل أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الإنتاج ذاتها ، فقد كفل الشارع للعمال حدا أدنى للأجور واشتراكا إيجابيا فى الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى الأرباح فى ظل ظروف عمل تكفل الكرامة للعامل مع تخفيض ساعات العمل إلى ٤٢ ساعة أسبوعيا .

وبعد صدور قوانين سنة ١٩٦١ الاشتراكية التى أدت إلى تأمين أدوات الإنتاج وخلق قطاع عام يملكه الشعب ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية كانت القوانين التالية :

– قانونى ١١١، ١١٤ لسنة ٦١ : مشاركة العاملين فى الأرباح والإدارة

– قانون رقم ١٣٣ لسنة ٦١ : تخفيض ساعات العمل فى المؤسسات الصناعية إلى ٤٢ ساعة أسبوعيا دون أن يترتب على ذلك أى تخفيض فى الأجور.

– قانون رقم١٠٢ لسنة ٦٢ : بشأن مضاعفة الحد الأدنى للأجور فى الصناعة .

– قانون رقم ٢٤ لسنة ٧٤ : بشأن العاملين بالقطاع الخاص حيث قرر للحق فى نفقات الجنازة وتعديل أحكام الإجازات .

– قانون رقم ٤٨ لسنة ٧٤ : بالنسبة للعاملين بالقطاع العام

– قانون رقم ٦٤ لسنة ٧٤ : بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص وتحديد حد أدنى لأجورهم

– قانون رقم ٣٩ لسنة ٧٥ : خاص بتأهيل المعاقين بهدف تجميع النصوص المتفرقة التى تنظم تأهيل المعاقين

– قانون رقم ٤٠ لسنة ٧٥ : تقرير إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص

– قانون ٤١ لسنة ٧٥ : تقرير إعانة غلاء معيشة للعاملين بالقطاع العام .

– قانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ : وهو قانون التأمين الاجتماعى ويسرى على كافة العاملين فى كافة قطاعات النشاط الحكومى العام والخاص والاستثمارى والتعاونى قد أدخلت عليه تعديلات عدة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبالقانون رقم ٤٧ لسنة ٨٤.

–قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ : وهو المعروف بقانون النقابات العمالية ، حيث صدر فى أول مايو سنة ٧٦ وعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ٧٦ ثم بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وهو يسرى على العاملين فى كافة القطاعات الحكومى والعام والخاص والتعاونى والاستثمارى فضلا على عمال الزراعة وعمال الخدمة المنزلية وقد عدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ .

– قانون رقم ٤٣ لسنة ٧٦ : تقرر فيه إعانة غلاء المعيشة للعاملين فى القطاع الخاص

– قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ : المعروف بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

وتسرى أحكامه على العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها والأجهزة التى لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة فيما لم ينص عليه اللوائح الخاصة بهم ولاتسرى أحكامه على العاملين الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو قرارات خاصة بهم : القضاء – النيابة – أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، وقد أدخل على هذا القانون العديد من التعديلات : القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ : المعروف بقانون نظام العاملين القطاع العام وتسرى أحكامه فى شأن العاملين بشركات القطاع العام ثم صدر قانون رقم ٢٠٣ لسنة ٨١ ونصت المادة الخامسة منه على عدم سريان قانون ٤٨ لسنة ٧٨ على العاملين الشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق للقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ ، وهنا يجب التنويه إلى وجود العديد من شركات القطاع العام لاتخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ وهى الشركات العاملة فى القطاع المصرفى وفى مجال البترول وهى لها نظمهما الخاصة .

–قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ : المعروف بقانون العاملين فى المناجم والمحاجر ، وهو يسرى على العاملين بصناعات المناجم والمحاجر والتعدين سواء فى المشروعات التابعة للهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو فى وحدات القطاع العام أو الجمعيات التعاونية أو القطاع الخاص ، وهذا القانون يجمع طوائف من العمال يختلفون عن بعضهم فى التشريعات الأساسية التى تحكمهم (القطاع الخاص – القطاع العام – مشروعات تتبع أحدا الأشخاص) .

– قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ : وهو المعمول به حتى الآن وإلى أن يصدر مشروع القانون الجديد صدر هذا القانون ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٣ أغسطس سنة ٨١ وعدل بالقانون ٢٣ لسنة ٨٢ ثم أضيف إليه فى الباب الثانى فصل رابع بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٨٢ تحت عنوان : تنظيم الحاق العمال المصريين بالعمل فى الخارج .

وهذا القانون يسرى بصفة

أساسية فى شأن العاملين بالقطاع الخاص وأيضا فى شأن العاملين بالقطاع العام فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانونهم ، وتسرى بعض أحكامه فى شأن العاملين بشركات قطاع الأعمال العام الذين يسرى فى شأنهم القانون رقم ٢٠٣ لسنة ٨١ ويسرى الباب الخامس منه بشأن السلامة والصحة المهنية على وزارات الدولة وأجهزة الحكم المحلى والهيئات العامة كما يمتد نطاق سريان أحكامه إلى شركات الاستثمار المنشأة ، وفقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ٨٩ بشأن قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة حيث تعتبر المشروعات المنشأة طبقا له من مشروعات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المصرية المساهمة فيها وذلك طبقا لصريح نص المادة السابعة منه ، **ومع ذلك استثنى قانون الاستثمار المنشآت المقامة فى المناطق الحرة من بعض أحكام قانون العمل المذكور .**

– **ومن الفئات التى يشملها هذا القانون** : العاملون بالمنشآت الصحفية الخاضعة لقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وإن كان للصحفيين بعض الأحكام الخاصة بهم فى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين .

– كما تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بالمدارس الخاصة الخاضعة للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

هذا ومازال التطور مستمر ، ونحن حاليا فى انتظار إقرار مشروع قانون العمل الموحد حيث ظهرت أهمية إعداد مشروع لينظم علاقات العمل لمواجهة التطور الجذرى الذى يمر به المجتمع المصرى اجتماعيا واقتصاديا سعيا نحو غد أفضل فى ظل الخصخصة والحرية الاقتصادية التى تعطى الدور الأكبر فى مجال التنمية للقطاع الخاص .

النظرة المستقبلية لتشريعات العمل في مصر

ولعل أهم ما يميز تشريع العمل أنه تشريع حركى متطورا لأن المسائل التى ينظمها دائمة الحركة ولا تقف فى تطورها أو تغيرها عند حد لأن شئون العمل والعمال متتبع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تطوراتها وتؤثر فى كل هذه الظروف وتتأثر بها فهى مرآة حقيقية للواقع الذى يحياه المجتمع

* فمن الطبيعى والضرورى أن: تعدل التشريعات المنظمة لعلاقات العمل من وقت لآخر

*اصطباغ التشريع بقسط كبير من المرونة بضمان مراقبته وقابليته للتطور لتجنبه مزالق الجمود أو البعد عن الواقع

* مواكبة كافة الظروف المحيطة من توصيات و اتفاقيات دولية والأخذ بما يساير الواقع للحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر والأخذ بمقولة السيد الرئيس حسنى مبارك " بألا يضار عامل فى عمله " بالقوانين والنظام الاقتصادى الجديد الذى فرض على العالم كله " الخصخصة "

التشريعات إذن هى تشريعات حماية اجتماعية للعاملين وهى حقيقة يؤكدها التاريخ حيث تطورت صيغها وأساليبها وبلغت فى كل دولة مرتبة تتناسب ودرجة تطورها الاقتصادى والاجتماعى وتتلائم والفكر والنظام السياسيين السائدين فيها .

إلا أن التحولات الاقتصادية التى تجتاح عالمنا اليوم بمردودها المؤكد وتأثيرها المتعاظم سوف تلقى بظلال وتأثيرات مؤكدة على العاملين سلبا أو إيجابا فهى فى النهاية سوف تنال من مكتسبات العمال وهو الأمر الذى يؤثر بالضرورة على نتاج إجمالى ظروف العمل الذى هو أمل الشعوب فى غد أفضل .

ولكن تغيير الظروف لابد وأن يواكبه تغير فى النظرة إلى الأساليب الأمثل لعلاجها وذلك منتغير النظرة إلى أساليب الحماية الاجتماعية للعاملين فى الحاضر والمستقبل .

مظلة التأمين الاجتماعى .. أحد المكاسب التاريخية

إذا تحدثنا عن ثورة ١٩٥٢ فلابد أن يكون فى مقدمة إنجازات هذه الثورة قضايا العمل والعمال .. لقد كان الحظ الأكبر من مكاسب الثورة من نصيب قطاع العمل فعلى سبيل المثال لا الحصر .. الاصلاح الزراعى سبتمبر ١٩٥٢ ثم قوانين تنظيم علاقات العمل وأشهرها القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ ، والذى طبق على شطرى الجمهورية العربية المتحدة فى مصر وسوريا ثم جاءت القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ التى منحت الكثير من المزايا للعمال وبدأ بها عصر القطاع العام وتضمن الدستور فى المادة ١٧ منه أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وذلك وفقا للقانون ، أى أن التأمينات الاجتماعية كانت من أبرز اهتمامات الثورة بدأت معها ورافقت المسيرة ، على مدى سنوات طويلة شهدت الكثير من الإيجابيات .. لقد كان الهدف هو تأمين المواطن المصرى وأسرته ضد أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض .

فكيف بدأت هذه المحاولات وما هى العقبات التى صادفتها فى مسيرتها حتى اكتمل البناء وصارت التأمينات فى مصر صرحا شامخا عملاقا كما شهدت بذلك الوفود الأجنبية التى تزور مصر ؟؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى هذا التحقيق.

■ **عبده مصطفى**

يقول الاستاذ محمود الشاعر المدير العام سابقا بهيئة التأمينات الاجتماعية كانت البداية لنظام التأمين الاجتماعى المصرى مع الثورة فى خطين متوازيين الخط الأول تأمين العاملين بالحكومة والثانى تأمين العاملين بالقطاعين العام والخاص وكان لكل فريق من هؤلاء تشريعاته التأمينية المتعلقة به واستمر الحال على هذا النحو حتى صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وكما يؤكد الدكتور سامى نجيب خبير التأمين الاستشارى ، فإن نظم التأمينات الاجتماعية تؤثر وتتأثر بالظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية وهى دائمة الحركة وبالتالى فإن قوانين التأمين الاجتماعى عامة قوانين حية غير جامدة تلحقها تعديلات مستمرة يجب إدراكها والتعرف على موضع كل تعديل منها حتى يمكننا فهم الأحكام المعدلة وتفسيرها تفسيرا سليما .

لهذا سنستعرض أولا التشريعات التى سبقت القانون الموحد رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بالنسبة للعاملين فى الحكومة ثم بالنسبة للعاملين فى القطاعين العام والخاص ، حتى تم دمج هذه التشريعات فى تشريع واحد يسرى على العاملين فى الحكومة والقطاعين العام والخاص .

ويقول الدكتور صبرى عبد المطلب رئيس الإدارة المركزية للخدمات التأمينية : لعل من أهم الأمور التى أنجزتها ثورة يوليو ١٩٥٢ نظام التأمين والمعاشات للعاملين بالحكومة الذى بدأ كنظام متكامل للمعاشات بصدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ مقررا تطبيق هذا النظام على الموظفين الدائمين بالحكومة وشمل التطبيق باقى العاملين فى الحكومة من مستخدمين وعمال

ويصدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ مع ادخال بعض التعديلات على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالموظفين فى ذلك الوقت بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وفى مرحلة تالية جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بأحكام موحدة فى مجال المعاشات بالنسبة لكل المنتفعين بالقوانين المشار إليها من العاملين بالحكومة .

وقد كان الدخل المعطى بيننا فى مجال تلك القوانين هو المرتب الأصلى المستحق للمؤمن عليه دون أى إضافات أخرى وكان ذلك يوفر التغطية الكاملة للدخل نظرا لأنه لم تكن هناك بالفعل إضافات ذات قيمة يحصل عليها العاملون بالحكومة إلى جانب رواتبهم الأصلية **ومن أهم ما تضمنه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والذى أطلق عليه قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين :**

– انشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة وعمالها المدنيين وموظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى سواء تلك التى تطبق نظام موظفى الدولة أو التى يصدر بانتفاعهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات.

– إيقاف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع إذا نقل إلى إحدى الجهات التى لا ينتفع موظفوها بأحكام مالم يصدر قرار من وزير الخزانة باستمرار انتفاع الجهة بأحكامه .

– يعهد بإدارة صندوق التأمين والمعاشات إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وتعتبر مؤسسة عامة تخضع لإشراف وزير الخزانة ولها الشخصية الاعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة ملحقة بالميزانية العامة للدولة ويمثلها مديرها فى صلاتها مع الغير ويكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

– انتقال حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ وصندوق التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ إلى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

أما المزايا ونظام التأمين والمعاشات التى تقررت بهذا القانون فهى :

أولا : مبالغ التأمين : وتصرف فى حالات وفاة المنتفع وهو بالخدمة أو العجز الكلى المنهى للخدمة أو العجز الجزئى المنهى للخدمة ويتم صرف نصف قيمة التأمين فى الحالة الأخيرة كما يتم تقدير قيمة التأمين بنسبة من المرتب أو الأجر السنوى ووفقا لسن المؤمن عليه فى تاريخ تقدير التأمين .

ثانيا المعاشات : وتستحق عند انتهاء خدمة المؤمن عليه مع مدة اشتراك لاتقل عن ٢٠ سنة ويستثنى من ذلك الغاء الوظيفة أو الفصل بقرار جمهورى أو بلوغ سن التقاعد فتكون المدة المطلوبة ١٥ سنة على الأقل وتسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسين جزءا من متوسط المرتبات عن كل سنة من سنوات الخدمة بشرط عدم تجاوز ثلاثة أرباع المتوسط المحسوب على أساسه المعاش .

وتصرف معاشات الوفاة الطبيعية أو العجز الطبيعى المنهى للخدمة مهما كانت مدة الخدمة ويربط المعاش فى هذه الحالة بحد أدنى قدره ٤٠٪ من المتوسط .

كما تصرف معاشات الوفاة أو العجز المنهى للخدمة نتيجة إصابات العمل على أساس ٤/٥ المرتب أو الأجر الشهرى الأخير مهما كانت مدة الخدمة ويزاد قيمة التأمين المنصرف فى هذه الحالة بقيمة ٥٠٪ .

ثالثا :نفقات الجنازة ويؤديها الصندوق إلى كل صاحب معاش وتقدر بمعاش شهر واحد بحد أدنى خمسة جنيهات تصرف للأرملة أو أرشد عائلته أو أى شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

ثم صدرت قوانين تكميلية لهذا القانون هى :

– القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بمنح معاشات للموظفين والمستخدمين الذين انتهت خدمتهم قبل أول أكتوبر ١٩٥٦ ولم يحصلوا على معاش .

– القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التامين الصحى للعاملين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة .

هذا بالنسبة لتطور الغطاء التأمينى للعاملين بالقطاع الحكومى منذ بداية الثورة وحتى مطلع السبعينيات – فماذا كان الحال بالنسبة للتأمينات للعاملين فى القطاعين العام والخاص بنفس الفترة ؟

وتقول الأستاذة أمينة البيك رئيس الإدارة المركزية لمنطقة وسط القاهرة للتأمينات فى أول أبريل عام ١٩٥٦ بدأ تنفيذ قانون التأمين والإدخار للعمال والذى صدر برقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ويشمل جميع العمال الخاضعين لأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ومنذ صدور هذا القانون والذى يعتبر بحق اللبنة الأولى فى سبيل الأخذ بنظام التأمين الاجتماعى على العاملين فى القطاع الخاص صدرت عدة قوانين لاحقه له ومكملة مع استحداث المزايا الجديدة فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وهى القوانين .

– القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل والذى حل محل القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ والقانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ والقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

– القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل

– القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وهو أول قانون للتأمينات الاجتماعية

ضم جميع التشريعات التى سبق تطبيقها على القطاع الخاص فى قانون واحد والذى قرر صرف معاش عجز أو وفاة بما يعادل ٢٥٪ من الأجر بدلا من تعويض الدفعة الواحدة .



رحلة طويلة فى دواوين الحكومة .. وفى النهاية الانتظار بالساعات لقبض المعاش !!

وكان هذا القانون يطبق على جميع العاملين فى القطاع الخاص فى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا[1].

وكان آخر تشريع تأمينى للقطاع الخاص والعام قبل توحيد التشريعات التأمينية هو صدور قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى وضع الأسس الثابتة والحديثة لنظم تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل **كما أضاف نوعين جديدين من التأمين هما التأمين الصحى والتأمين ضد البطالة، وكانت مصر من أولى الدول التى استكملت تشريعاتها التأمينية فى ذلك الوقت.**

ثم شهد شهر سبتمبر من عام ١٩٧٥ نقطة تحويل هامة فى تطور التشريعات التأمينية وذلك بصدور قانون التأمين الاجتماعى الموحد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذى قرر لأول مرة توحيد أنظمة التأمين الاجتماعى فى قطاعات العمل الثلاثة .. الحكومى والعام والخاص .. تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع العاملين بالدولة وتطويرا للمنافع التأمينية التى توفرها الدولة لهم وقد اكتمل الغطاء التأمينى بصدور هذا القانون الذى ضم أنواع التأمينات التالية :

- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
- تأمين إصابات العمل
- تأمين المرض (التأمين الصحى)
- التأمين ضد البطالة
- تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

ومن المزايا الجديدة التى جاء بها هذا القانون :

- زيادة الحد الأدنى لمعاش العجز أو الوفاة من ٤٠٪ إلى ٦٥٪ من المتوسط خلال السنة الأخيرة أو مدة الخدمة إن قلت عن ذلك.
- زيادة الحد الأدنى لمعاش التقاعد إلى ٥٠ من متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين إذا زادت مدة الاشتراك عن ٢٢,٥ سنة وعلى ألا يقل عن الحد الأدنى الرقمى.
- وصول المعاش إلى ١٠٠٪ من الأجر لمن لاتتجاوز معاشاتهم ثلاثين جنيها وتم رفعها الآن إلى ٧٠ جنيها.
- رفع الحد الأدنى لمصاريف الجنازة وصرفها عند وفاة المؤمن عليه وعدم قصرها على صاحب المعاش.
- زيادة معاش الأرملة فى حالة وجودها بمفردها إلى ٣/٤ المعاش بدلا من النصف
- حق الابن فى الاستمرار فى صرف المعاش طالما فى مراحل التعليم العالى إلى سن ٢٦ سنة
- حق المؤمن عليه فى تعويض الدفعة الواحدة عن عدد السنوات التى تزيد عن الحد الأقصى لمدة الاشتراك وهى ٣٦ سنة.

ونظرا للصعوبات التى ظهرت عند تطبيق هذا القانون على بعض فئات الشعب وخاصة المشتغلين بالزراعة وصغار العاملين لحساب أنفسهم ممن لاتربطهم بصاحب عمل معين علاقة محددة لطبيعة العمل فى هذه الأنشطة، **فقد صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الشامل لفئات، قوى الشعب العاملة التى لم تشملها قوانين التأمين والمعاشات، وبهذا امتدت مظلة التأمين الاجتماعى إلى العاملين المؤقتين فى الزراعة وصغار حائزى الأراضى الزراعية وصغار الملاك (أقل من ١٠ أفدنة) وصغار ملاك المبانى ممن يقل نصيب كل فرد فيهما عن ٢٥٠ جنيها سنويا والعاملون فى الصيد لدى مراكب شراعية وصغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومنادى السيارات وموزعى الصحف.**

ثم صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بإضافة فئات جديدة لتتمتع بمظلة التأمين الاجتماعى ضمن قانون التأمين على أصحاب الأعمال مثل الأدباء والفنانين والعمد والمشايخ والمرشدين والأدلاء السياحيين والعملاء التجاريين وفئات أخرى.

ثم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى

من أهم المزايا التى جاء بها القانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتعديل أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

- استحداث حق الأخوى والأخوات فى الحصول على معاش مع وجود الوالدين
- رفع الحد الأقصى لمن تقل معاشاتهم عن خمسين جنيها شهريا إلى ١٠٠ ٪ من متوسط الاشتراك بدلا من ٨٠٪.
- رفع الحد الأقصى لمعاشات العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة إلى ١٠٠٪ من أجر الاشتراك
- استبدال تعويض الدفعة الواحدة بمعاش للمؤمن عليه الذى تقع وفاته أو يثبت عجزه عجزا كاملا بعد سنة من تاريخ انتهاء خدمته أو ويبلغ سن الستين بعد التاريخ المذكور متى كانت مدة اشتراكه فى التأمين ١٢٠ شهرا على الأقل.
- منح صاحب معاش العجز الكامل إعانة مرافق بنسبة ٢٠٪ من قية المعاش إذا ثبت حاجته لمرافق.
- زيادة نفقات الجنازة إلى معاش شهرين بحد أدنى خمسون جنيها
- إعطاء الحق للمؤمن عليه فى الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة وهى ١٠ سنوات.

وقد استهدفت هذه التعديلات تغطية جميع الثغرات التى تكشف عنها التطبيق الفعلى للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ كما تضمنت هذه التعديلات أيضا :

تخفيض مدة استحقاق معاش الشيخوخة عند بلوغ سن الستين إلى عشر سنوات بدلا من ١٥ سنة

ثم صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ الذى أعطى المرأة العاملة المؤمن عليها الحق عند ترك الخدمة فى صرف تعويض دفعة واحدة فى حال عدم استحقاقها معاش بدلا من ترك هذا التعويض لحين بلوغ سن الستين وعلى أن يتم الصرف فى حالات الزواج أو الطلاق أو الترمل أو بلوغ سن الواحدة والخمسين فأكثر من تاريخ طلب الصرف.

- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات ١٥٪ ورفع الحد الأدنى للمعاش إلى ١٢ جنيها ورفع معاشات القانون ١١٢ لسنة ٧٥ إلى ثمانية جنيها شهريا بدلا من ستة.

-ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ للعاملين المصريين بالخارج بعقود شخصية ورئى فيه أن يكون نظاما متكاملا متمشيا مع كافة المزايا وأوجه التطوير

مؤتمر دولي للتأمينات بالقاهرة

هذا وقد شهدت القاهرة خلال الفترة من ١٦ -١٩ أكتوبر من عام ١٩٧٨ المؤتمر الإقليمى الإفريقى السادس للتأمين الاجتماعى الذى نظمته الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاشتراك مع الجمعية الدولية للضمان الاجتماعى وحضره وفود من ٣٠ دولة إفريقية كما حضره مراقبون من العراق والكويت ومنظمتى العمل العربية والدولية والأمانة العامة للجمعية الدولية للضمان الاجتماعى.

حيث وجه الرئيس محمد أنور السادات كلمة للحضور أكد فيها إصراره على استكمال مسيرة التأمين الاجتماعى حيث قال (لن يهدأ لى بال حتى أرى كل مصرى وكل مصرية وقد نعم بالمعاش المناسب والرعاية الكاملة).

وقد أشاد المؤتمر الإفريقى السادس فى ختام أعمال بالتجربة المصرية فى مجال التأمينات وطالب بزيادة المعاشات بصفة دورية لمواجهة التضخم.

وفى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى عام ١٩٧٨ أيضا أكد الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت أن التأمينات الاجتماعية تمثل أولوية

أولى لدى الحكومة للاتجاه نحو مزيد من العدل الاجتماعي وتأمين المواطن المصرى بهدف كفالة حد أدنى للمعاش لجميع من تركوا الخدمة سواء كانوا بالحكومة أم بالقطاعين العام والخاص .

ويقول الأستاذ أحمد مفتاح رئيس الإدارة المركزية لمنطقة جنوب القاهرة لقد شهدت الفترة من ١٩٨١ وحتى الآن صدور عدد كبير من التشريعات التأمينية بعضها يتعلق بزيادات دورية للمعاشات والبعض الآخر يتعلق بتعديلات فى القانون ، ومن أهم هذه التعديلات :

– القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي والذى تقرر بموجبه نظام المكافأة .

– القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن الاشتراك فى نظام المكافأة

– القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي

– القانون رقم ٣٠ لسنة ٩٢ بزيادة المعاشات بنسبة ٢٠٪ وتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي .

– القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي والذى تم بموجبه انشاء الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لتحل محل الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

– القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٦ بإعفاء المبالغ التى تصرف للعامل بمناسبة بلوغه سن التقاعد أو انهاء خدمته من جميع الضرائب والرسوم .

– كما صدر قانون الطفل والذى تم بموجبه منح المرأة العاملة فى القطاع الخاص مثلها مثل العاملة فى الحكومة والقطاع العام إجازة وضع مدتها ثلاثة شهور بأجر كامل .

– فى إطار خطة توفير الحماية



خليل أفندى بولس .. موظف فى مصلحة السكك الحديدية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .. ترك الوظيفة لضعف صحته وقرر له معاش شهرى (١٠ جنيهات فقط) .. حاول أن يأخذ معاشا كاملا لأنه لا ذنب له فى ضعف صحته ولكن لم يستجب أحد لتوسلاته !!

التأمينية للعاملين بالخارج شهدت هذه الفترة أيضا التوقيع على عدد من الاتفاقيات التأمينية الثنائية بين مصر وعدد من الدول مثل اتفاقية فى اليونان فى ١٩٨٥/١/١٦ واتفاقية قبرص ١٩٨٩ واتفاقيات أخرى مع السودان تونس والمغرب ، وتم **بموجب هذه الاتفاقيات منح مواطنى الدول التى صدقت عليها مزايا التغطية التأمينية وتحويل الاشتراكات المستحقة عن مدد الخدمة وتجرى الآن مفاوضات مع بعض الدول الأخرى للتصديق على اتفاقيات مماثلة .**

إنجازات كثيرة تحققت فى مجال التأمين الاجتماعي حتى الآن منها .

– التأمين المباشر على ١٧ مليون مواطن بمتوسط ٤ أفراد لكل أسرة فيكون المشمولين بالتأمين حوالى ٦٨ مليون مواطن

– أكثر من ١٠ مليارات جنيه حقوق تأمينية سنوية للمواطنين

– ١٥٠ مليار جنيه احتياجات صناديق التأمين الاجتماعي

– زيادة سنوية للمعاشات رفعت قيمتها بدرجة كبيرة فالمعاش الذى كان ٢٣٥ جنيها عام ١٩٨٧ بلغ الآن حوالى ١٣٠٠ جنيه ومعاش التأمين الشامل الذى كان ٦ جنيهات عام ٨٧ بلغ الآن ٨٠ جنيها .

– التوسع فى استخدام برامج الحاسبات الآلية وميكنة نظام التأمين الاجتماعي لتبسيط وتيسير وسرعة اتمام العمليات التأمينية للمواطنين .

– تشغيل نظام الصرف الآلى للمعاشات من خلال بطاقات ATM

– تبسيط نظام الإقرار السنوى لأصحاب المعاشات والذى تم بموجبه

إعفاء صاحب المعاش الذى يقوم بصرفه بنفسه من تقديم إقرار بأنه مازال على قيد الحياة .

التوسع فى منافذ صرف المعاشات لتخفيف الأعباء عن المواطنين

– توصيل المعاشات للعجزة وكبار السن للمنازل وقد بلغ عدد الحالات حوالى ٢٤ ألف حالة

– تخفيض المدة الموجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة إلى عشر سنوات بدلا من ١٥ سنة وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم وأصحاب معاش التأمين الشامل .

–وبعد ، فإن قوانين التأمين الاجتماعي – كما قلت فى بداية الموضوع – قوانين حية تلحقها تعديلات مستمرة تتأثر بالظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية .

ولهذا فإن هناك تعديلات جديدة مازالت فى دور المراجعة التشريعية لتطوير قوانين التأمين الاجتماعي ، ومن أبرز هذه التعديلات كما حددتها الدكتورة أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ٦ تعديلات تشمل :

– تبسيط طريق حساب المعاش وبصفة خاصة فى حالات العجز والوفاة .

– معالجة ظاهرة التهرب التأمين ورفع أو زيادة العقوبات التى تتقرر على المخالفين لتحقيق الردع المطلوب نظرا لأن الأسلوب الحالى فى الغرامات البسيطة التى يتحملها صاحب العمل فى القطاع الخاص لاتتناسب مع جريمة التهرب التأمينى .

– تحقيق التوازن المطلوب بين معاشات قانون التأمين الاجتماعي الشامل لتخفيف الأعباء عن الخزانة العامة .

– تحويل نظام التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين بالخارج ليكون نظاما إجباريا لتحقيق الهدف من النظام فى تأمين أسر العاملين بالخارج .

– مراجعة نسب التخفيض الحالية للمعاش المبكر وتعديلها لتتناسب مع نسب التخفيض الأكتوارية الصحيحة التى تحقق

التوازن بين موارد والتزامات نظام التأمين الاجتماعى .

- معالجة الثغرات القانونية التى يلجأ إليها البعض للحصول على أموال تأمينية بدون وجه حق مثل إثبات علاقة العمل بالتواطؤ بين العامل أو أسرة العامل وصاحب العمل .

وتهدف هذه التعديلات إلى تطوير النظام واستحداث مزايا جديدة من أهمها :

- زيادة معاشات حالات العجز الكامل أو الوفاة للصبية المتدرجين بدون أجر من عشرة جنيهات شهريا إلى أربعين جنيها شهريا

- منح المؤمن عليه الحق فى تقسيم مدد اشتراكه عن الأجر الأساسى إذا تفاوتت الأجور خلال مدة الاشتراك بشكل ملحوظ وكان من مصلحته تقسيم مدد اشتراكه

- **نقل بعض الفئات الخاضعة لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ إلى مجال تطبيق أحكام قانون التأمين على أصحاب الأعمال رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ليتمكنوا من الحصول على معاش مناسب لدخولهم الحقيقية .**

- مضاعفة الحد الأدنى لنفقات الجنازة لصاحب المعاش القانون ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ لتكون ٢٠٠ جنيه أسوة بما هو متبع فى القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .

- منح مدة افتراضية لحالات الوفاة والعجز قبل بلوغ سن التقاعد تعادل المدة المتبقية حتى بلوغ سن الستين مما يعنى رفع معاشات هذه الفئة لتصل إلى ٨٠ ٪ من أجر التسوية .

- إعادة النظر فى بعض الأحكام الخاصة بالبطالة والمعاش المبكر .

وهكذا.. كانت مسيرة نظام التأمين الاجتماعى خلال خمسين عاما هى عمر ثورة ٢٣ يوليو حتى الآن وكانت هذه المسيرة بحق أحد المكاسب الهامة التى تحققت لقطاع القوى العاملة فى مصر تأمينا للمواطن على يومه وغده ليعمل فى اطمئنان وثقة بأن المجتمع يظله بغطاء تأمينى اجتماعى حقيقى .

تطور قوانين العاملين ورعايتهم فى نصف قرن

لم تكن مصر تعرف تشريعات لتنظيم أمور العاملين فى الدولة قبل الثورة .. باستثناء بعض الأوامر المنظمة للاستخدام الحكومى . . ففى عام ١٨٨٣ صدر أمر عال فى ١٠ ابريل توالت تعديلاته حتى صدرت لائحة المستخدمين الملكية فى المصالح الحكومية فى ٢٤ يونيو ١٩٠١والملامح الأساسية التى وضعتها تلك اللائحة تنحصر فى صدور قانون عام للوظيفة الحكومية على اختلاف النظارت"الوزارات" والمصالح والدواوين.

فالتعيين والنقل والترقية والتأديب والإحالة إلى المعاش كان لها جميعا دستور واحد يخضع له جميع المواطنين سواء كانوا مدرسين أو أطباء أو مهندسين ، كما تم إنشاء نظام واحد لبناء الإدارة الحكومية يشمل الوظائف من أدناها إلى أعلاها . . وتقسيمها إلى فئات أو درجات ويحدد مرتبات أصحاب كل من هذه الوظائف وتقرير سلطة استثنائية لمجلس النظار فى العزل أو التعيين بعيدا عن قيود القوانين وإنشاء كادرات خاصة لبعض الوظائف مثل القضاة والسلك السياسى ورجال الجيش.

■ عبد الوهاب محجوب



امتحانات المسابقة أساسا للتعيين فى الوزارات والمصالح والدواوين.. ولكن رعاية الموظفين ظلت طبقا للأهواء الحزبية والشخصية !!

وفى سنة ١٩١٥م قدم حسين رشدى باشا رئس الوزراء فى ذلك الوقت مذكرة إلى مجلس الوزراء باقتراح تنظيم جديد للإدارات البديلة للدولة ، وفى عام ١٩٢١ شكلت لجنة خاصة سميت لجنة تعديل الدرجات اقترحت أن تكون امتحانات المسابقة أساسا للتعيين وأن ينشأ جهاز خاص يكون مسئولا عن تنظيم العمل الحكومى والإشراف على اختيار الموظفين.

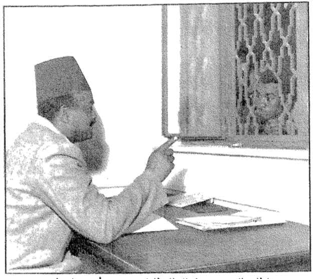
ثم ظهرت الحياة النيابية فى مصر عام ١٩٢٣ وكان أهم مايصدر به خطاب العرش فى مستهل كل دورة نيابية الوعد بإصلاح الإدارة الحكومية دون تحقيق لهذه الوعود ، وظلت الرغبات البرلمانية تتوالى داعين إلى تقرير نظام لموظفى الدولة .

وظلت رعاية الموظفين والعمال تسير على غير قاعدة، سوى إرادة السلطة الحاكمة وطبقا للأهواء الحزبية والشخصية معا ، واتخذت وظائف الحكومة وسيلة لكسب الأنصار للحزب الحاكم حتى أصبح من المألوف أن يعقب تولى أحد الأحزاب الحكم، قيامه بتغيير فى الجهاز الحكومى . . بعزل من عينهم الحزب السابق ويعين غيرهم إرضاء لأنصاره من ناحية وتنفيذا لسياسته فى الحكم من ناحية أخرى .

إلى أن صدر مرسوم عام ١٩٤٨ بإنشاء ديوان لشئون الموظفين فى وزارة المالية ثم تقدمت الحكومة فى ١٤ يوليو ١٩٥١ بمشروع قانون إنشاء ديوان الموظفين كما تقدمت فى أكتوبر ١٩٥١ بقانون نظام موظفى الدولة.

أول قانون للموظفين

وكان لصدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أثره فى التعيين بأن تركزت سلطات التعيين وشغل جميع الدرجات والوظائف فى الديوان عن طريق الإعلان عن الوظيفة الخالية والمؤهلات والشروط المطلوبة لشغلها وعقد الامتحانات التحريرية والشخصية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلا فسرعان ما تنازل الديوان عن سلطاته بالنسبة للتعيين فى كادر العمال إلى الوزارات والمصالح الحكومية، ثم اضطر إلى النزول تدريجيا عن سلطاته فى التعيين إلى الأجهزة الإقليمية تمشيا مع سياسة الحكم المحلي.



سلطات التعيين وشغل الوظائف تركزت فى ديوان شئون الموظفين الذى أنشىء فى وزارة المالية بمرسوم صدر عام ١٩٤٨ .. ولكن الوصول إلى الوظيفة لم يكن سهلا كما تفصح الصورة !

تعيين الخريجين

وبصدور القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتعيين خريجى الكليات النظرية دفعات ١٩٦١ وماقبلها وتولت القوى العاملة بالأقسام والمراكز تجميع الطلبات فى كشوف أرسلت إلى لجنة بوزارة التربية والتعليم تولت أمر توزيعهم وتعيينهم ، وفى عام ١٩٦٣ صدر قرار جمهورى بتعيين دفعة ١٩٦٢ من خريجى الجامعات وتولى جميع الطلبات والتوزيع ديوان الموظفين.

وكذلك تقدمت دفعة ١٩٦٣ بطلباتها إلى ديوان الموظفين وتولت توزيعهم لجنة برئاسة وزير العدل.

لجنة القوي العاملة

وفى أواخر عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ الذى أعطى رئيس اللجنة الوزارية للقوى العاملة سلطة التعيين استثناء من قواعد قوانين التوظف ومدى سريان هذا القانون سنتان قابلتان للتجديد ، وبذلك أسند فى أوائل عام ١٩٦٥ إلى وزارة العمل مهمة الإعلان عن قبول طلبات خريجى الجامعات والمعاهد العليا وحصر فرص العمل المتاحة وعرض مقترحات التوزيع على اللجنة الوزارية للقوى العاملة لإصدار قرارات التعيين ، وبذلك بدأ دور وزارة العمل بتعيين دفعة ١٩٦٤ وبتطوير الوزارة إلى وزارة القوى العاملة أنشئت إدارة خاصة للخريجين لتولى هذا العمل وعند تجديد العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ٦٤ فى عام ١٩٦٦ أضيف إلى اللجنة حق تعيين حملة الشهادات الثانوية الفنية والمهنية وفى عام ١٩٧٢ عند طلب تجديد القانون ١٤ لسنة ١٩٦٤ ، أى مجلس الوزراء إصدار قانون دائم ينظم عملية التعيين.

وعلى هذا فقد صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ وأسند ذلك لوزارة القوى العاملة على أن يعرض الأمر قبل إصدار قرارات التعيين على اللجنة الوزارية المختصة وأخيرا تحولت إلى وزارة القوى العاملة والتدريب عام ١٩٧٥.

من ديوان الموظفين إلي جهاز التنظيم والإدارة

مما سبق يتضح أن رعاية العاملين وإصدار قانون ينظم أحوالهم قد بدأت بإنشاء ديوان الموظفين الذى مارس عمله الحقيقى مع بداية الثورة فى عام ١٩٥٢ ويشرف على تنفيذ قانون الموظفين ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى صدر قبل قيام الثورة بشهور قليلة ، فتولى الإشراف على إدارات المستخدمين فى مختلف أجهزة الدولة . . وبدأت فتاواه تأخذ طريقها إلى التنفيذ ، كما أشرف الديوان على إجراءات التعيينات والترقيات وتسوية حالات الموظفين.

إلغاء ديوان الموظفين

وفى عام ١٩٦٤ كانت البداية الحاسمة فى شئون العاملين حيث تم إلغاء ديوان الموظفين وحل محله الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ليتولى الاشراف على تنفيذ قوانين العاملين فى الحكومة والقطاع العام والتى واكبت إنشاء الجهاز بصدور القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والخاص بالعاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٢٣٤٦ والخاص بالقطاع العام حيث بدأت الشركات التى أممت تخضع لإشراف الدولة ممثلة فى القطاع العام.

قوانين جديدة أخرى

وبعد ذلك صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى تضمن من بين ماتضمنه أن تضع كل وحدة هيكلا تنظيميا لها يعتمد من السلطة المختصة، بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة موضحا فيه وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها كما نظم القانون أيضا المسائل المتعلقة بالتعيين فى الوظائف وقياس كفاءة الأداء والترقية والمسائل المتعلقة بالأجور والعلاوات والبدلات وغير ذلك.

وقانون للقطاع العام

وفى ذات الوقت صدر قانون آخر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك على أن يتولى المجلس الأعلى للقطاع التنسيق بين الشركات العامة وذلك لتقديم المشورة فيما يعرض عليه من الشركات المساعدة فى تحقيق الأهداف المرسومة لها ، وعلى أن تشكل فى كل شركة لجنة لشئون العاملين تقوم بالنظر فى المسائل المتعلقة

بالنقل والتعيين وترقية العاملين .

أكثر من خمسة آلاف مبدأ وقانون وقرار في شئون العاملين

وطوال تلك الفترة صدرت أعداد هائلة من القوانين والقرارات والفتاوى والمبادئ التي تنظم شئون العاملين بلغت أكثر من ٥٠٠٠ جميعها تدور حول التعيينات والترقيات والنقل والأجور والحوافز وغيرها من الأمور التي تهم العاملين بالدولة .

وألغيت عملية التعيين المركزية وشكلت لجان لشئون العاملين في كل جهة لتنظيم أمورهم ، أما الفتاوى فأصبحت من اختصاص مجلس الدولة وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووضع الجهاز المعايير اللازمة لترتيب الوظائف والأحكام التي يقتضيها تنفيذه، ويكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل.

الخصخصة والبطالة

وبعد تنفيذ تلك القوانين أصبحت عملية التعيين محصورة داخل كل جهة سواء في الحكومة أو القطاع العام والقطاع الخاص وأخيرا قطاع الأعمال العام.

وبعد تنفيذ نظام الخصخصة وخروج أعداد كبيرة من العمالة زادت البطالة بشكل كبير وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى مليون و٧٨٠ ألف نسمة والغالبية العظمى من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والعليا .

٥,٥١ مليون موظف

ورغم هذه البطالة أصبح عدد العاملين في الحكومة في مصر يزيد عددهم على ٥.٥ مليون موظف وهو مايمثل أكثر من ٢٥٪ من قوة العمل في مصر كلها ، والتي تبلغ ١٩ مليون عامل وموظف وإذا أخرجنا منهم القائمين على التعليم والصحة نجد أن هذا العدد يبلغ زهاء ٤ ملايين موظفا عاما.

الدولة تحاول

ورغم التضخم الكبير في عدد العاملين في الحكومة، تبذل الدولة جهوداً مكثفة لتشغيل الشباب وتدريبهم ووضعت الحكومة بتوجيهات من الرئيس مبارك أولوية قصوى بتنفيذ برامج مكثفة لاستيعاب أكثر من ٨٠٠ألف شاب في مختلف المجالات ، رغم أن حقائق التاريخ ومنذ أن عرفت البشرية العمل المنظم للإنسان أن التشغيل الكامل لفترة العمل في المجتمع لم يتحقق ، ولن يتحقق في أي بلد من العالم والدول الغنية حاولت وتحاول غير أن معدلات البطالة بها خلال النصف الثاني من القرن الماضي تأرجحت بين ٤٪ و١٣٪.

وكما يقول الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء إن الحكومة التزمت بخمسة مطالب:

الأول: وهو ضرورة قيام الحكومة بدور مؤثر وفعال في تشغيل الخريجين ، ولا يترك الأمر لسوق العمل .

الثاني: أن يكون هناك التزام صارم بتكافؤ الفرص بالنسبة للوظائف الحكومية.

الثالث: تخصيص حصة من الوظائف لكل محافظة .

الرابع: توجيه الجهد في توفير الوظائف إلى جميع المدن والقرى ، حيث تتوطن العمالة طالبة العمل ويتعذر عليهم الانتقال إلى مواقع بعيدة .

الخامس: أن يحصل الفرد ومنذ الشهر الأول لاستقباله على دخل شهري وأن ينتظم هذا الدخل.

التيسير على العاملين

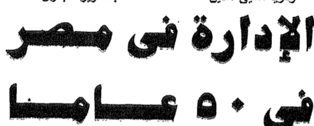
وتدعيما من الدولة لأحوال العاملين صدرت عدة تيسيرات أهمها موافقة مجلس الوزراء على تعديل أحكام قانون العاملين المدنيين بشأن الإجازات والترقيات والحوافز وصدور قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ بتسوية حالات العاملين الحاصلين على مؤهلات أثناء الخدمة وتعيين العاملين المؤقتين دون إعلان، ونقل العاملين إلى محافظاتهم والاستجابة لطلبات الحصول على إجازات بدون مرتب للعاملين في الوزارات والهيئات الحكومية وتطبيق نظام العمل لنصف الوقت للعاملات الراغبات في التفرغ لرعاية الأسرة وكثير من التنظيمات والقرارات التي استهدفت جميعها رعاية مصالح العاملين.





زكريا محيى الدين

عبدالعزيز حجازى



الإدارة فى مصر فى ٥٠ عاما

فوجئ الكاتب-وهو يعود إلى أحضان جماعة تحرير هذه المجلة ، لاستئناف مشاركة حميمة لنشاطه معهم في مسيرة بدأت في فجر صدورها منذ الستينيات، حتى استحوذت على جهده ووقته دوامة العمل الأكاديمي الجامعي التي تدور سريعة متلاحقة في فصول دراسية يسابق بعضها بعضا.

فوجئ الكاتب أن جماعة تحرير هذه المجلة يخططون للاحتفال بمرور زهاء أربعين عاما على صدور العدد الأول منها ، وفي نفس الوقت يخططون للاحتفال بمرور خمسين عاما على بزوغ فجر ثورة ٢٣يوليو المجيدة أي العيد الذهبي للثورة التي غيرت وجه الحياة في مصر . مصر التاريخ والعراقة، والحضارة، والمدنية . . تغييرا شاملا تناول كل أبعاد الحياة منها في جميع الميادين.

وكان على الكاتب -بحكم تخصصه الأكاديمي في الجامعة- أن يبدأ عودته بهذا المقال التسجيلي الذي يعرض فيه التجربة الإدارية في مصر استجابة لما حدث من تطور على مدى هذه الحقبة الطويلة في خمسين عاما.

■ **د. صبرى توفيق**

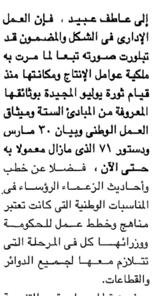
عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو كان من بين مبادئها الستة إقامة حياة ديموقراطية سليمة، بيد أن هذا المبدأ لم يكتب له التنفيذ، ذلك أن القائمين على الثورة، قرروا أن الأولوية في التطبيق للمبادئ الأخرى ، مثل إقامة جيش وطني قوي ، وإقامة عدالة اجتماعية ، فضلا عن القضاء على الإقطاع، وتحكم الرأسمالية، وقد كان ذلك على حساب مبدأ الديموقراطية .

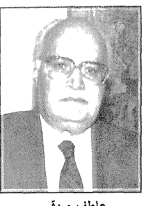
قيادة العمل الوطني

ومنذ رئاسة الحكومة بمجلس قيادة الثورة بزعامة مفجر الثورة **الزعيم جمال عبد الناصر** أو بأحد أعضاء ذلك المجلس بعد ذلك ، اللواء **زكريا محيى الدين** ثم بقيادة الزعيم أنور السادات الذي عهد برئاسة مجلس الوزراء إلى رؤساء مدنيين أمثال الدكتور **عبد العزيز حجازى** إلى أن تولى الرئاسة الزعيم القائد حسني مبارك الذي عهد إلى رؤساء لمجلس الوزراء لهم خلفية أكاديمية تسند عملهم السياسي التنفيذي أمثال الدكاترة **على لطفى وعاطف صدقى والجنزورى**

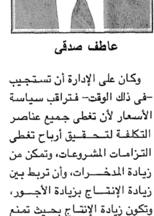


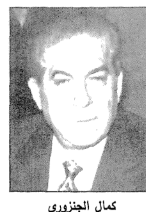
د. على لطفى



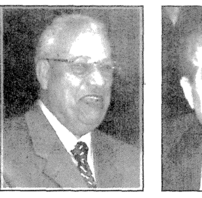


عاطف صدقى





كمال الجنزورى



عاطف عبيد

إلى عاطف عبيد ، فإن العمل الإدارى فى الشكل والمضمون قد تبلورت صورته تبعا لما مرت به ملكية عوامل الإنتاج ومكانتها منذ قيام ثورة يوليو المجيدة بوثائقها المعروفة من المبادئ الستة وميثاق العمل الوطنى وبيان ٣٠ مارس ودستور ٧١ الذى مازال معمولا به حتى الآن ، فضلا عن خطب وأحاديث الزعماء الرؤساء فى المناسبات الوطنية التى كانت تعتبر مناهج وخطط عمل للحكومة ووزرائها كل فى المرحلة التى تتلازم معها لجميع الدوائر والقطاعات.

فمن قطاع عام يقود التنمية وينفرد بإقامة المشروعات الكبيرة وينفرد بالاستيراد والتصدير مملوك ملكية مباشرة للدولة فى مجتمع اشتراكى ويتبع الوزراء المعنيين فى وزاراتهم المشرفة على الإدارة إشرافا مباشرا إلى مؤسسات إلى مجالس نوعية إلى شركات قابضة إلى خصخصة تحاول أن تجعل القطاع الخاص يأخذ دوره الفعال فى التنمية.

والواقع أن الاقتصاد القومى فى بلادنا قد تعرض لصعوبات وعقبات نتيجة عدة حروب وضياع بعض الموارد الحيوية التى كانت توفر له أسباب التوسع والنمو ومنها على سبيل المثال توقف الملاحة فى قناة السويس وتحمل الدولة اعتمادات وخدمات للمهاجرين، وتأكد الصمود الاقتصادى ، وأبدت جميع القطاعات.والدوائر فهما واسعا بعدم المبالغة فى الاستيراد وزيادة التصدير.

وكان على الإدارة أن تستجيب -فى ذلك الوقت- فتراقب سياسة الأسعار لأن تغطى جميع عناصر التكلفة لتحقيق أرباح تغطى التزامات المشروعات، وتمكن من زيادة المدخرات، وأن تربط بين زيادة الإنتاج بزيادة الأجور، وتكون زيادة الإنتاج بحيث تمنع أى زيادة تضخمية فى المستقبل، وأن يقترن ذلك بتوسع اقتصادى رأسيا وأفقيا.

معركة التحرير ومعركة الإصلاح

وبعد أن قاد الرئيس السادات معركة التحرير فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وتبعها بمعركة السلام قام بإصلاحات سياسية ، فأصدر قرارات إصدار المنابر ثم قرارا بتحويل تلك المنابر إلى أحزاب سياسية .

وفى هذه المرحلة أعقبت الحروب ظروف اقتصادية سيئة ، وديون متراكمة، وخراب فى البنية الأساسية لمعظم المرافق، وتدهور القطاع العام مع زيادة سكانية كل هذا كان يبرر الحاجة الملحة للإصلاح فى كافة المجالات.

جوانب الإصلاح

وتحددت جوانب الإصلاح فى ثلاثة جوانب رئيسية:

الجانب الاقتصادي: وتأثير ذلك على خطة التنمية وأهدافها القريبة والبعيدة واستثماراتها وواقعيتها ومرونتها.

الجانب المالي: وتأثير ذلك على الميزانية من حيث الشكل والمضمون ومن حيث إيراداتها ومصروفاتها بالنسبة لقطاع الأعمال أو قطاع الخدمات.

الجانب الإداري: وتأثير ذلك على هيكل الأجهزة القائمة بالتخطيط والتنفيذ ، وعلاقة القطاع العام بالوزارات، ودوره فى خطة التنمية، وإطلاق حوافزه ، وكذا الدور الذى يمكن أن يؤديه القطاع الخاص متعاونا معه فى تحقيق أهداف التنمية مع حل مشاكلهما ، وتوفير الجو الملائم لانطلاقهما.

وقد تبلورت المشاكل الرئيسية فى تلك المرحلة فى الآتي:

-عدم توازن ميزان المدفوعات

-المشاكل والعقبات التى تواجه القطاع العام من حيث استكمال رؤوس الأموال ، وتوفير مستلزمات الإنتاج.

-المشاكل والعقبات التى تواجه القطاع الخاص ليساهم بدوره فى خطة التنمية.

-وطبقا لذلك اعتبر طريق الإصلاح واضحا، الإصلاح الاقتصادى والمالى والإدارى ليهدف إلي:

-إظهار التكاليف الحقيقية للخدمات تمهيدا لإنهاء العجز فى ميزانية الخدمات

-محاولة تطبيق مفهوم المحاسبة التجارية ، والرقابة المالية على أساس تجارى للقطاع العام.

-إعطاء دفعة تحررية للصادرات المصرية عن طريق إعطاء أجهزة التصدير الحوافز المستمرة ، وفتح جميع الأسواق أمام المصدرين.

-إيجاد الحلول الخاصة بإنهاء المعوقات التى تعترض الوحدات الإنتاجية عن طريق المصالح الحكومية، وحتى لا تتدخل الأجهزة المركزية فى تفصيلات أداء العمل داخل الوحدات ، وألا تعود الشركات العامة فى أى عمل يدخل فى صميم اختصاصها إلا إذا كان هناك تعديل فى الأهداف .

-تعدد الحلول الخاصة بتشجيع القطاع الخاص ، ومراجعة إجراءات التطبيق الاشتراكى فيما يتعلق بعلاقة القطاع الخاص بالقطاع العام.

وهنا بدأت فى تلك المرحلة اتجاهات ما كان يطلق عليه **"الانفتاح الاقتصادي"** وأصدرت الحكومة وقتئذ قرارات تشجيع الاستثمار العربى والأجنبي.

الإصلاح الاقتصادى

والحق يقال إن **الرئيس محمد حسنى مبارك** رغم أنه ورث تركة مثقلة وعسيرة ، وقد ركز الإصلاح على المجال الاقتصادى باعتبار أن **"مالايملك قوته لايملك قراره أو حريته"** فضلا عن أن المشاكل الاقتصادية كانت هى الأكثر خطورة وإلحاحا من غيرها.

وعلى أثر توليه المسئولية عند المؤتمر الاقتصادى لتحديد هذه المشاكل والوصول إلى اقتراحات الحلول المناسبة لها ، على المدى الطويل منذ أن تولى الرئيس القيادة إلى انفراج الأزمة الاقتصادية من خلال عدة محاور منها:تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحسين دخل مصر من السياحة ، والإهتمام بإنشاء مدن ومجتمعات ومناطق جديدة ، واستزراع مساحات كبيرة من الأرض مع تجديد كافة مرافق الدولة ، وإصلاح القطاع العام أو بيع بعض شركاته ، بما أطلق عليه

"برنامج الخصخصة" .

مشاكل وصعوبات الإصلاح

لقد حقق الوطن منذ قيام الثورة حتى الآن منجزات سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت لها انعكاساتها على الأداء الإداري والتجربة الإدارية، كما واجه العمل الوطني كثيرا من العقبات والمصاعب، وهو الأمر الذي يجعل المهتمين بالأداء الإداري العام أو الخاص يهتمون بالتقييم الموضوعي لأنه هو الذي يوضح أبعاد العمل الإداري الذي ينتظرهم في المستقبل ومدى الجهود الكفيلة ببلوغ مستواها.

ويوجد الكثير من المجالات التي لم تبلغ أهدافها، فخطة التنمية لم تبلغ أهدافها في مضاعفة الدخل القومي، وبالدراسة كانت لذلك أسبابه لعل أهمها **أن قضية التنمية كانت تتطلب ضبط الاستهلاك وزيادة الادخار، وتنظيم زيادة السكان .**

إذ أن الزيادة في الاستهلاك كانت بمعدلات مرتفعة تبلغ ٧٪ في السنوات الأخيرة، وكان هذا المعدل يسبق في بعض السنوات معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الذي لم يتجاوز حوالي ٥٪ .

أما من زاوية الادخار فإن معدله مازال جامدا عن المستوى المطلوب في الوقت الذي تتطلب فيه الظروف الراهنة أن يزيد معدل الادخار إلى مايربو على ٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

وقد اضطرت الحكومات المتتالية إلى الاعتماد على الاقتراض الداخلي والخارجي بمازاد من أعباء تكلفة خدمة الدين وصعوبة إدارته، وإن كانت الحكومة الحالية برئاسة دكتور عاطف عبيد تحاول وعلى ضوء ما أوضحه في جلسات مجلس الشعب في نهاية مناقشات تقرير لجنة الخطة والموازنة في ردها على ماجاء بمقترحات الحكومة فيما يختص بموازنة العام الجديد وخطته والخطة الخمسية الجديدة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ بل إطار الخطة طويلة الأجل العشرينية التي تستمر حتى عام ٢٠٢٢ أن الحكومة تدير هذا الدين إدارة رشيدة بحكمة واقتدار، هذا بالإضافة إلى إدارة الاستثمار وتحفيزه مع إعطاء أولوية للتصدير في ظل تشريعات مشجعة في المجالين معا.

تراجعات

ولكن تقول الخطة التي وافق عليها مجلس الشعب أخيرا "إن للبطالة آثارا مدمرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا، وهو ما استدعى أن تستهدف الخطة تشجيع اختيار أساليب إنتاج تزيد من توليد فرص العمل، وبما يؤدي إلى امتصاص الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل لأول مرة، فضلا عن تحويل البطالة المقنعة إلى عمالة منتجة، والتوظف الجزئي إلى عمالة كاملة ، ولذا تعد الحكومة بأنها سوف توفر ٦٥٧ ألف فرصة عمل في العام الجديد الذي يبدأ أول يوليو ٢٠٠٢.

ولكن باستقراء الأرقام الرسمية نجد أن نسبة البطالة لم تتغير تقريبا طوال الخمس سنوات الماضية .

ففي عام ١٩٩٦ كانت نسبة البطالة ٨.٨٪ من قوة العمل إذ بلغ عدد المتعطلين ١.٥مليون متعطل فزادت النسبة هذا العام ٢٠٠٢ إلى ٩٪ من قوة العمل لتبلغ ١.٨مليون متعطل .

هذا في الوقت الذي لم يستطع النشاط الاقتصادي توفير فرص عمل مقدارها ٨٥٠ألف فرصة العام الماضي وبالتالي لم تنخفض نسبة البطالة إلى ٧.٢٪ هذا العام كما نأمل ومعنى هذا أن المشكلة سوف تكون مستمرة .

كذلك كان من المتوقع أن تحدث نسبة نمو خلال العام الماضي قدرها ٧٪ فهبطت النسبة إلى أقل من ٣.٥٪ كما كان من المتوقع أن تحدث نسبة نمو في العام الحالي قدرها ٥٪ ولكنه لن يزيد عن ٣.١٪ ، كما كان من المفترض أن يزيد دخل الفرد بنسبة ٥٪ ولكن لم تزد النسبة عن ٢.١٪.

أما الاستثمار وهو القوة الضاربة للاقتصاد فقد تأخر إلى الخلف من ٢١٪ عام ١٩٩٧ إلى أقل من ١٧٪ هذا العام.

وإذا كانت الحكومة السابقة تردد أنه إذا كان الحيز العمراني قد انحصر منذ الفراعنة في ٥.٤٪ من الأرض فإنها كانت تستهدف أن يصبح الحيز العمراني ٥ أضعاف الحيز الحالي أي معادلا ٢٥٪ من مساحة البلاد.

أما الخطة الخمسية التي تتقدم بها الحكومة الحالية فتعترف بأننا لانشغل حاليا أكثر من ٥.٣٪ من مساحة الأرض ، وأن هذا الحيز لن يزيد عن ٧٪ أما بعد عشرين عاما وهو إطار الخطة طويلة الأمد حتى ٢٠٢٢ فالأمل أن يمتد هذا الحيز من ١٠٪ -١٢٪ من مساحة الأرض أي نصف ماكانت ترجوه الحكومة السابقة.

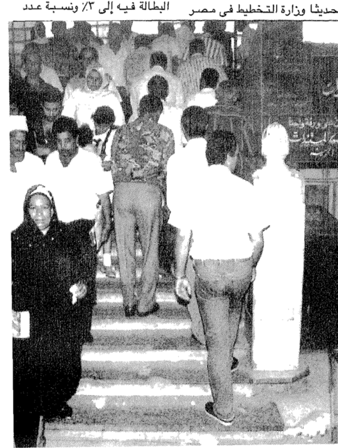
وإذا كانت للعوامل الخارجية تأثيراتها ابتداء من أزمة دول شرق آسيا إلى حادث ١١سبتمبر في أمريكا، والانكماش العالمي الذي أعقبهما بالإضافة إلى أزمة السيولة في مصر وانعكست إلى حالة الركود في النشاط الاقتصادي المصري استثمارا وتجارة خارجية وداخلية وفي كل المجالات.

وإذا كان الهدف هو كما تعلن حديثا وزارة التخطيط في مصر هو"تحقيق جودة الحياة" ، أي تحقيق "حياة أفضل" للمواطنين ، فأي حياة أفضل هذه إذا لم يكن من أولوياتها توفير العمالة الكاملة وإبعاد شبح الفقر عنهم التي تعتبر البطالة مصدرا أساسيا له.

وإذا كانت نسبة الفقر في مصر تبلغ ١٦٪ من عدد السكان وذلك بمقياس الدخل، فإن النسبة تكون أعلى من ذلك بمقياس الحرمان البشري، إذ أن مايعانيه المواطن المصري ليس فقر الدخل فحسب ولكن فقر القدرة أي الحرمان من مستلزمات الحياة الأساسية مثل الغذاء المناسب والمياه النقية والرعاية الصحية والتعليم وجميع الخدمات التي تغير البشر.

وإذا كانت الحكومة حائرة بين البديلين اللذين أوردتهما في إطار الخطة أي الخطة العشرينية حتى ٢٠٢٢ القادمة أحدهما البديل المتحفظ الذي يقدر عدد السكان في مصر في نهايتها ٩١مليون نسمة ونسبة البطالة ٥٪ ونسبة عدد الفقراء ١٠٪ ونسبة الأمية ٧٪.

والثاني البديل المتفائل الذي يقدر عدد السكان من مصر في نهايتها بـ٨٦ مليون نسمة وتهبط البطالة فيه إلى ٣٪ ونسبة عدد



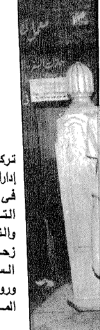
الفقراء ٦٪ ونسبة الأمية ٣٪ .

فهل هي بمستطيعة أن تدير الاقتصاد القومي في ظل تخطيط تأشيري فقط ، وقد اختارت اقتصاد السوق باعتباره الأفضل، وماذا بقي للدولة من أدوات التأثير على حركة الاقتصاد وهي تنسحب من الحلبة لتسلم للقطاع الخاص أدوات التأثير؟

وهل أدى القطاع الخاص دوره حقا، دوره الاقتصادي فضلا عن دوره الأخلاقي والاجتماعي أم بدد الموارد بقرارات الاختيارات الخاطئة أدت إلى مخزون في الإنتاج في مختلف المجالات حتى مجال الإسكان الذي بلغ مخزونه٣ ملايين وحدة سكنية مغلقة وهل كان القطاع الخاص سبب هذا التراجع حتى وصل اقتصادنا إلى الأزمة الحالية، هل كان تعامله مع الجهاز المصرفي أيضا من الأسباب الهامة لهذه التراجعات هل هذا كله في البداية والنهاية سواء إدارة القطاع الخاص لإمكانياته.

ان الإدارة هي الإدارة فتعريفها واحد ووظائفها واحدة وانماطها واحدة وأخلاقياتها واحدة لتحقق أهدافا وتنجز أعمالا ولكن في اختلاف الملكية وتباين الأهداف تضيع الرسالة وينحرف القصد.

وهذا مقال آخر .





تركزت كل إدارات الحكومة في مجمع التحرير .. والنتيجة زحام على السلالم وروتين في المكاتب !!

ثورة يوليو وشريط الذكريات

مسيرة التعليم وتطوره

في نظرة تحليلية لواقع التعليم في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى مدى نصف القرن، نجد أن مصر قد شهدت نموا كبيرا في التعليم في مختلف مراحله يعتبر قياسا إلى الماضي وثبة في تاريخ التعليم بالبلاد، وبفضله تمكنت مصر من سد احتياجاتها من العمالة اللازمة لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.. ولعله من الصعب حصر كل ماحفل به حقل التعليم في مصر من إنجازات منذ قيام ثورة يوليو لضيق المجال ولكثرة ماتم من خطط واتخذ من سياسات واستراتيجيات كان لها أثرها البالغ في تطوير وتحديث التعليم وتنفيذ العديد من الإصلاحات التي ساعدت على دعم مسيرة التعليم طوال هذه السنوات وتقدمها وتمكينها من إضافة الجديد في كل مرحلة من مراحل الحكم منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثم الرئيس محمد أنور السادات وأخيراً العهد الذهبي للتعليم الذي أصبح له الأولوية في العهد الحاضر عهد الرئيس محمد حسني مبارك الذي جعله مشروع مصر القومي.

ونكتفي في هذا العرض السريع لمسيرة التعليم منذ نصف القرن وبمناسبة الاحتفال بقيام ثورة يوليو المجيدة أن نتابع بقدر الإمكان مسيرة تطور التعليم وتقدمه في مختلف المجالات والمراحل ، ونلقي الضوء على نماذج مما تحقق وأمثلة من الإنجازات العديدة التي حفلت بها المسيرة طوال سنوات عديدة ومراحل متتالية. . تعالوا معا نتابع مايقوله عدد من خبراء التعليم في مصر.

أحمد عبد الرحمن

عن وضع التعليم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن يقول **الدكتور حسن شحاته** أستاذ المناهج بتربية عين شمس وعضو المجالس القومية المتخصصة: لقد شهدت العشر سنوات الأولى من عصر الرئيس **جمال عبد الناصر** عدة إنجازات منها إلغاء المصروفات وتحقيق مجانية التعليم في المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، أما في عهد الرئيس **أنور السادات** فقد امتد فيه التعليم الإلزامي ليشمل المرحلة الابتدائية والإعدادية وسميت مرحلة التعليم الأساسي منذ الثمانينات ، وفي بداية عصر الرئيس **حسني مبارك** تم اعتبار التعليم رؤية قومية والمهمة الأولى للدولة، وترتب على ذلك إنشاء كليات التربية النوعية .. وأصبح إعداد المعلم في المرحلة الابتدائية يتم في إطار الجامعة، وألغيت مدارس المعلمين والمعلمات، وكذلك تم عقد بعض المؤتمرات لرعاية الطلاب الفائقين والمبدعين والاهتمام بهم . .وعندما وقع زلزال عام ١٩٩٢ تم القيام بثورة في بناء المدارس تحت رعاية السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** وتناقصت نسبة الأمية من ٧٠٪ إلى ٣٨٪ وأصبحت نسبة الاستيعاب في المدارس تقترب من ١٠٠٪ وكذلك ظهرت مرحلة رياض الأطفال كمطلب اجتماعي ومدارس اللغات والمدارس التجريبية للغات، كما تم تطوير مناهج المرحلة الابتدائية عام ٩٣ وتطوير مناهج المرحلة الإعدادية عام ٩٤ وتطوير إعداد المعلم ورعايته عام ٩٦ والاهتمام برعاية الطلاب الفائقين عام ٢٠٠٠ كذلك تم إيفاد المعلمين في بعثات للتدريب على أساليب التدريس الحديثة.

ويضيف سيادته: أن نسبة الاستيعاب في الجامعات ارتفعت إلى نحو ٢١٪ ووصل عدد الجامعات إلى مايقرب من ٢٠ جامعة حكومية وتضمها الفروع ، هذا إلى جانب ٤ جامعات خاصة ، كما ظهر نظام التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بعد ، وعقد لأول مرة مؤتمر لتطوير التعليم العالي في فبراير ٢٠٠٠ وكانت الجامعات في بداية عهد الثورة ثلاث فقط هي جامعة القاهرة وعين شمس والإسكندرية وكانت ميزانية التعليم حوالي ٨ مليارات جنيه وصلت الآن إلى نحو ٢٠,٤مليار جنيه، ووصل عدد طلاب الجامعات إلى نحو ٢ مليون طالب وطالبة وطلاب مرحلة ماقبل التعليم الجامعي إلى ١٧ مليون طالب وطالبة بمعنى أن تعداد طلاب التعليم الجامعي وماقبل الجامعي الآن هم عدد سكان مصر عند قيام الثورة.

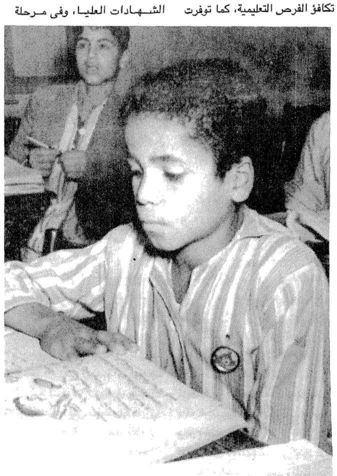
وينتهي سيادته إلى القول بأن الوقت الحاضر يشهد ثورة علمية متقدمة، فقد دخلت التقنيات الحديثة في المدارس والجامعات وأنشئت مدينة مبارك للتعليم وهي أكبر صرح حضاري للتعليم في الشرق الأوسط وتم التوسع في إنشاء كليات الحاسبات والطب والهندسة

ومعهد البيئة ومعهد الدراسات العليا للطفولة والمعاهد العليا لتطوير البرامج والمناهج ، كذلك تم التوسع في كليات التربية في كل محافظات مصر بحيث وصلت إلى حوالى ٧٠ كلية تربية وكانت من قبل كلية للمعلمين فقط ، كذلك كان تعليم المرأة في بداية الثورة محددا ولا توجد إلا بعض المدارس المحدودة مثل مدرسة السنية بينما أصبحت المرأة تفوق الرجل وأنشئت المباني المدرسية والجامعات في كل قرى ونجوع مصر ، وأصبح بكل محافظة جامعة تقريبا ، وبذلك يمكن القول إنه لا اغتراب في التعليم ، كما شمل التطوير التعليم الأزهري الذى تطور بعد أن كان تعليم لغة ودين أصبح تعليما يجمع بين العلوم الشرعية واللغوية والحضارة الإسلامية وكذلك العلوم الحديثة، وتحول الأزهر من جامع إلى جامعة وأصبح التعليم الآن قائما على تكافؤ الفرص التعليمية، كما توفرت الرعاية الطبية للطلاب في المدارس من خلال نظام التأمين الصحى وكذلك نظام التغذية الذى تم إدخاله وأصبح هناك أنشطة واتحادات للطلاب للاهتمام بهم.

وعن تطور التعليم منذ قيام ثورة يوليو ٥٢ ومسيرته خلال نصف القرن قالت لنا الدكتورة عزة كريم خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية:

بعد قيام ثورة يوليو حدثت طفرة تعليمية في المناهج ومجانية التعليم ونسبة الاستيعاب لكل فئات المجتمع ، وكان رد فعل هذا إيجابيا على المجتمع فبعد فترة زمنية محدودة استطاعت الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل وغير المتعلمة أن تعلم أولادها وتخرج من نطاق الأمية والطبقة الفقيرة وتعدل من أوضاعها حتى الاقتصادية وتظهر في المجتمع بحيث تقلد الكثيرون من الفقراء مناصب كثيرة وهامة وعملوا في مهن أصحاب الشهادات العليا، وفي مرحلة الانطلاق الأولى لمسيرة التعليم وبفضل الجهود التى بذلتها الثورة للتقدم والارتقاء به شهدت الفترة من يوليو ٥٢ وحتى يوليو ١٩٨٠ تضاعف حجم التعليم في مختلف مراحله حتى أصبح يستوعب أكثر من ٧ ملايين ونصف المليون طالب وطالبة يدرسون في نحو ١٤٠٠٠مدرسة و١٢ جامعة.

ويضيف الدكتور سعيد إسماعيل على قائلا: لقد فتحت الثورة أبواب التعليم على مصاريعها أمام الشعب وواجهت البلاد إقبالا شديدا نحو التعليم لم يشهده تاريخ التعليم في كثير من بلدان العالم ، وسجلت أرقام التعليم ارتفاعا كبيرا بالقياس إلى الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ حيث بلغ عدد تلاميذ الابتدائي عام ٦٥ حوالى ٣.٤١٦.٩١٤ تلميذا مقابل ١.٣٩٢.٠٠ عام ١٩٥٢ ، كما سجل التعليم الجامعى عدد ١٢٤.٠٠٠طالب عام ٦٥ مقابل ٤١.٠٠٠ عام ١٩٥٢ ، وشكلت لجنة للنظر في سياسة التعليم في ظل الاحتياجات التنموية للبلاد برئاسة الدكتور **عبد القادر حاتم** أقرت خطة لتطوير التعليم في المرحلة التالية تحقق تحسين ورفع مستوى التعليم العام بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية "العام والفني" والجامعى وأوصت بإعادة النظر في الكتب المدرسية في مختلف المراحل بحيث تكون متكاملة وملائمة للبرامج الجديدة ومستويات الطلاب واحتياجات المجتمع، وأن تخلو المناهج والكتب من الحشو ، كما أعيد النظر في برامج وخطط معاهد المعلمين لتتجاوب مع الأنشطة الجديدة للتعليم مع إقرار سياسة التدريب الدائم لهم لتزودهم بالتطورات الجديدة العلمية والفنية وتوفير الأجهزة والمعامل والمكتبات والوسائل التعليمية بالقدر الذى يتناسب مع عدد الطلاب ويتيح لهم فرص ممارسة التدريب العملى ، ولمواجهة ظاهرة الإقبال الشديد على الجامعات وازدحامها بالطلاب بأكثر مما تحتمل كما تم تحديد





أعداد القبول بالجامعات وضم عدد من المعاهد العليا إليها وإيفاد البعثات التى تخصص لهيئات التدريس بالجامعات والاستفادة ببعض الأساتذة الأجانب للعمل بالجامعات ، وتم تشكيل لجنة مشتركة تمثل فيها الجامعات والتعليم الثانوى والإعدادى لربط التعليم الثانوى بالتعليم الجامعى بهدف العمل على رفع مستوى التعليم الثانوى وكذا تشجيع الدراسات العليا واستكمال المعامل والأجهزة والمراجع وتطوير المناهج بحيث ترتبط بواقع المجتمع ، وصدر قانون جديد عام ١٩٦٨ يقضى بإلغاء نظام الطالب الناجح الذى كان يجيز للطالب الذى يرسب فى مادة أو مادتين إذ أن التجربة العملية لهذا النظام أثبتت فشله.

وانطلقت بذلك مسيرة تطوير وتحديث التعليم حتى يوليو ١٩٨٠ فى خطوات مكملة للخطوات السابقة حتى تبلورت استراتيجية جديدة للسياسة التعليمية فى مصر من خلال مجموعة برامج لتطوير بنية التعليم ومحتواه تمثلت فى التوسع فى تربية الأطفال فى سن ماقبل التعليم الأساسى وإنماء التعليم الأساسى وتطوير التعليم الثانوى والتعليم الفني، والنهوض بالتعليم فى المناطق ذات الطبيعة الخاصة ودعم التعليم غير النظامي، وتطوير وتحديث التعليم الجامعى والتوسع فيه من خلال السماح بقيام الجامعات الخاصة وبرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، وتستكمل المسيرة عهدها الذهبى فى عهد الرئيس **محمد حسنى مبارك** الذى حمل شعلة تطوير وتحديث التعليم فى مصر منذ بدايته وحتى الآن معتبرا إياه مشروع مصر القومى وانطلق يحقق فيه طفرة إصلاحية فى بنيته ونظامه ومحتواه .

تحديث التعليم كانت مسيرة طويلة عمرها من عمر الثورة -٥٠ عاما- بداية من مجانية التعليم ووصولا إلى دخول التقنيات الحديثة فى المدارس والجامعات



المرأة من ثورة يوليو .. وحتى اليوم

■ أمل البرنس

عن دور المرأة فى المجتمع وما حظيت به من اهتمام فى كل المجالات منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وماحصلت عليه من حقوق كفلت لها الحياة الكريمة والمساواة والعدالة وتقلد كل المناصب يدور هذا التحقيق

الدكتورة منى الحديدى وكيل كلية الإعلام جامعة القاهرة.. تقول : فى عهد الثورة منحت المرأة حق التعيين فى البرلمان كنوع من تأهيلها وإعدادها لمرحلة الانتخاب ثم كفلت لها الثورة قوانين المساواة فى الأجر وكفالة كل أساليب الرعاية المختلفة التى مكنتها من الجمع بين عملها وأسرتها ، ووفرت لها قوانين العمل كل المزايا التى تحصل عليها المرأة كأم، من إجازة وضع ورعاية طفل وإنشاء دور حضانة، ذلك لأنها مزايا تعود على المجتمع ككل .

كما أتاحت لها فرصة العمل النقابى ، وعلى المستوى الدبلوماسى وصلت إلى أعلى المراكز فى عهد الثورة وكانت مصر رائدة على مستوى الدول الأوروبية، كما شغلت على المستوى الإعلامى أكبر المناصب وتقلدت فى السبعينيات كثيرا من المراكز الهامة نظرا لكفاءتها.

وكان قانون الأحوال الشخصية من إنجازات الثورة الهامة ليس لصالح المرأة فقط بل ولصالح الأسرة ككل حيث أعطى هذا القانون للمرأة مساحة من الأمان، وعلى المستوى العمل العام والتطوعى كونت القيادات النسائية ممثلة فى قرينات رؤساء الجمهورية نماذج قدوة فى العمل العام وشجعن النساء على أن يتجهن إلى هذا المجال وذلك منذ عصر السادات حتى عصر الرئيس محمد حسنى مبارك ، كذلك دخلت المرأة فى عهد الثورة مجال العمل الخاص بعد أن كان قاصرا على الرجال .

وتضيف سيادتها قائلة: من رأيى أن الثورة تعاملت مع المرأة ، كشريك أساسى فى المجتمع والجناح الثانى للمجتمع ، ولايمكن حدوث أى نهضة إلا بهذان الجناحان، والآن تتمتع المرأة بالكثير والكثير من المزايا والحقوق وإن كانت لم تحصل عليها كلها فذلك نتيجة لغياب الثقافة والوعى لذلك نجد أنها مازالت مهمشة فى القطاع غير المنظم كما أنها تحتاج إلى مراجعة أحوال المرأة التى لاتعمل ، فأين هى من قانون ونظام التأمين؟

نقلة كبيرة ومتميزة

وعن النقلة الكبيرة التى تحققت للمرأة خلال الخمسين سنة الماضية تقول الدكتورة كاميليا شكرى الخبيرة الدولية فى التنمية والمرأة ورئيسة لجنة سيدات الوفد : إن الخمسين سنة الماضية حققت نقلة كبيرة فى حياة المرأة أهمها حقها فى التعليم حيث كانت هناك فجوة نوعية كبيرة نظراً للتراث الثقافى السائد ولأن نسبة كبيرة من العائلات كانت تُعلم أولادها ولكن تمنعها التقاليد من تعليم الفتيات وتعمل على إعدادهن ليكن زوجات وربات بيوت، ولكن بمرور الزمن كافحت المرأة واثبتت نفسها ، فكان جيل الخمسينيات جيلا مكافحا حظت فيه المرأة بالتعليم وبذلك ضاقت الفجوة النوعية فى التعليم، وانطلقت بعده المرأة لتشغل مناصب عديدة مثل السلك الدبلوماسى حوالى ٣٠٪ إلى ٤٠٪ ثم مناصب كثيرة فى الجامعات، ورغم ذلك بقيت الفجوة الحقيقية متمثلة فى مدى مشاركتها فى الناحية السياسية ، فبالرغم من أن المرأة حصلت على حقوقها السياسية منذ عام ١٩٥٦ كاملة إلا أن نسبة مشاركتها السياسية لازالت ضئيلة حتى الآن لدرجة أن نسبة تمثيلها فى المجالس النيابية التشريعية لا تمثل أكثر من ٢٪ وفى المجالس المحلية ١.٢٪ مع أن نسبة تواجدها كناخبة وصلت إلى مايقرب من ٣٨٪ .

وتضيف سيادتها بأننا لو نظرنا للناحية الصحية للمرأة والطفل نجد أن نسبة الوفيات كانت كبيرة جدا بالنسبة للمرأة الحامل والأطفال الرضع، وذلك لأن الأوضاع الصحية لم تكن على مستوى عال ، ولكن الآن توسعت عيادات رعاية الأم الحامل والأطفال ، وانشئت العديد من المراكز غطت قرى ونجوع مصر كلها .

وفى العصر الحالى نشهد طفرة كبيرة فى جميع مجالات رعاية الأم والمرأة العاملة والطفل ، ونشهد خطوات جادة فى كثير من القوانين مثل قانون الأحوال الشخصية ، ولكن مازالت هناك فجوة بالنسبة لقوانين أخرى مثل منح الجنسية ، فلا يمكن التفرقة بين مواطن ومواطنة فى مدى أحقية أولادها فى الحصول على الجنسية فى حالة زواجها من أجنبى.

وعن رؤيتها المستقبلية لوضع المرأة تقول سيادتها: إن المرأة ستحظى بفرص عمل أكثر من الرجل لأن العالم يتجه نحو فرص عمل الخدمات المعتمدة على الكمبيوتر والتكنولوجيا بعيدا عن القوى العضلية ، وكذلك لإقناع المرأة نفسها بأنها شريك متضامن مع الرجل فى التنمية بالنسبة لمصر، وهذا يفرض عليها مسئوليات كثيرة .

المرأة والتنظيم النقابى

وعن دور المرأة العاملة المصرية فى التنظيم النقابى العمالى تقول السيدة عائشة عبد الهادى سكرتير الاتحاد العام للعمال لشئون المرأة العاملة والطفل وعضو مجلس الشورى: ترجع مشاركة المرأة العاملة فى المعركة العمالية إلى نشأة التنظيم النقابى فى مصر عام ١٩٥٧ ، وقد شهد لها التاريخ قبل ذلك بالعديد من المواقف النضالية مع الرجل لايمكن إغفالها سواء بالمشاركة فى الاضرابات أو فى المطالبة بتخفيض ساعات العمل والمساواة فى الأجر بين العمال المصريين والأجانب وتحسين ظروف العمل ، وقد بدأت المشاركة الرسمية للمرأة العاملة فى التنظيم النقابى بعد تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى ٣٠ يناير عام ١٩٥٧ وإنشاء شعبة للمرأة العاملة وتشكيلها من عناصر نسائية خاضت معارك نضالية فى مواجهة الرأسمالية الأجنبية فى قطاع النسيج وغيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى أمثال عليه عزمى وخيرية محمد وجهاد الدمرداش ، وتقدمت شعبة المرأة العاملة بمشروع لتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٢ فى شأن إجازات الحمل والوضع والأجر أخذ بها المشرع المصرى



في ذلك الوقت، كما كان لشعبة المرأة العاملة رأى فى قانون العمل الموحد الذى صدر فى ابريل سنة ١٩٥٩ ليكون تشريعا عماليا موحدا بين مصر وسوريا فى ظل الوحدة.

وتضيف سيادتها : بأن هناك اهتماما ملحوظا بدور المرأة بشكل عام والمرأة العاملة بشكل خاص ومدى فعاليتها فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزاد هذا الاهتمام بدور المرأة فى الآونة الأخيرة نظرا لأن الظروف والمتغيرات على المستوى المحلى والدولى لم تساعد على زيادة نسبة القوى العاملة النسائية فى مصر بالقدر الذى تقرره الجامعات والمعاهد العليا والمدارس باعتبار أن الخريجين قوى طالبة للعمل ، وجدير بالذكر أن تمثيل المرأة العاملة فى التنظيم النقابى تصاعد خلال دوراته المتتالية حيث شهدت دورة ١٩٧٦-١٩٧٩ تمثيل واضح على مستوى النقابات العامة بلغ ٧ سيدات وعلى المستوى القاعدى بلغ عدد النقابيات ٤٠٠ نقابية، أما الدورة النقابية لعام ٢٠٠١-٢٠٠٦ الحالية فقد شهدت تقدما ونجاحا للمرأة المصرية أسفر عن نجاح ٧٥٩ نقابية منهم ٢٦ سيدة رئيسا للجنة، و٧٨ نائب رئيس ، و٥٣ نائبا أمينا عاما ، و٦٠ سيدة مساعد للأمين العام، و٦٧ سيدة أمين صندوق بالإضافة فوز عشرة سيدات بعضوية النقابات العامة بزيادة قدرها ١٥٠٪ مقابل أربع سيدات فى الدورة السابقة وفوز سيدة واحدة بمجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.



حرص شديد من المرأة على المشاركة فى الحياة السياسية .. وتزاحم الناخبات على الإدلاء بأصواتهن .. ومع ذلك فنسبة تمثيل المرأة فى المجالس النيابية التشريعية لا تتجاوز ٢ ٪ !!

وعن دور وزارة الشئون الاجتماعية فى رعاية المرأة وتقديم كل الخدمات اللازمة لها وتحقيق وضعها المتميز فى المجتمع وكفالة حقها فى المشاركة والمساواة فى التنمية تقول الأستاذة سعدية زكى مدير عام الإدارة العامة للمرأة:

فى هذه المرحلة التى شهدت البدايات الأولى للثورة عام ١٩٥٢ والتى تضمنت مبادئها الستة للعدالة الاجتماعية فتم إنشاء إدارات جديدة بوزارة الشئون يتبعها فروع بالمحافظات وتركزت أنشطة الوزارة على الجانب الاجتماعي.

وفى إطار تحقيق أهداف الدولة فى العمل مع المرأة والنهوض بها أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية الإدارة العامة للمرأة عام ١٩٧٧وتهدف هذه الإدارة إلى رسم السياسة القومية لتنمية المرأة الحضرية والريفية والنهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ومتابعة تقييم الأداء لأنشطة المرأة فى المحليات وكذلك دعم دورها فى التنمية من خلال عدة مشروعات منها:

مشروع تنمية المرأة الريفية والذى ينفذ منذ عام ١٩٨٢ وشمل حتى الآن ١٥٦ قرية ، وكذلك مشروع مراكز خدمة المرأة العاملة وقد نشأت فكرة هذا المشروع لتحرير المرأة العاملة من المعوقات التى تقف فى سبيل أدائها لعملها بالكفاءة المنشودة وهذه المراكز تقدم الوجبات الغذائية النصف مطهية وكذلك إرسال من يقوم بالأعباء المنزلية من كى وتنظيف وهذه المراكز تعمل فى ١٩ محافظة وكذلك مشروع حماية المرأة ويعمل فى محافظتين .

وكل هذه المشروعات تعمل من خلال محورين

الأول: محور تنموى يتم من خلال عقد دورات وبرامج تنموية وتدريبية

الثاني: محور اقتصادى من خلال مايقدمه من قروض لتنفيذ هذه المشروعات ويبدأ فيه القرض من ١٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠جنيها.

أما الأستاذة عزة عقيل وكيل أول وزارة القوى العاملة وعضو المجلس القومى للمرأة فتؤكد بأن منذ الثورة وسار التحرك من أجل قضية المرأة المصرية فى مسارين أحدهما هو المسار الحكومى حيث مارست الدولة سلطتها فى سبيل دفع حركة المرأة إلى الأمام والآخر هو المسار الأهلى حيث قامت فيه المرأة متجمعة فى جمعياتها وهيئاتها وأنشطتها بجميع الممارسات التى تحدم قضيتها ، هذا وقد حققت المرأة المصرية خلال تلك الفترة تقدما فى مجالات عديدة .

وعن التطور التشريعى فيما يتعلق بالمرأة تقول الأستاذة عزة عقيل: بأن جاءت الخطوة الأولى فى أول دستور مصرى بعد الثورة والذى صدر عام ١٩٥٦ والذى أولى اهتمامه بإعطاء المرأة المصرية حقوقها السياسية وإبراز كل مايتعلق بشئونها من حيث الدور الذى تقوم به فى المجتمع والأسرة، ثم جاء الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ والذى نص على أن المرأة لابد أن تساوى الرجل ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها ثم جاء الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤ والذى نص على أن المصريين لدى القانون سواء ثم صدر دستور جمهورية مصر العربية عام ٧١ والذى أكد على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين كما اهتمت بالأمومة والطفولة ثم جاءت تشريعات العمل المصرية وليس فى تطبيق أحكام هذه القوانين (قانون ٤٧ لسنة ٧٨ ، قانون ١٣٧ لسنة ٨١ وقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ وقانون ١٢ لسنة ٩٦) ثمة تميز بين الرجل والمرأة بل حرص المشرع فيها فى بعض أحكامه على رعاية المرأة صحيا واجتماعيا وأخلاقيا .

وتضيف سيادتها:

بأن الصحوة الكبرى كانت بإنشاء لجنة قومية للمرأة عام ٨٧ وأعيد تشكيلها تحت مظلة المجلس القومى للطفولة والأمومة عام ٩٣ ثم كان قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومى للمرأة ومن الأهداف الاستراتيجية للمجلس هو الارتقاء بمكانة المرأة وتمكينها من القيام بدور فعال فى النهضة الاجتماعية لمصر ، وترأس هذا المجلس السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية.

المرأة والحقوق السياسية

وننتهى إلى التشريع والمرأة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن حيث تتناوله الدكتورة فوزية عبد الستار مقررة اللجنة التشريعية بالمجلس القومى للمرأة قائلة:

إن أول إنجاز تشريعى كان دستور ١٩٥٦ وهو الذى أعطى المرأة حقوقها السياسية، وفى أعقابه صدر قانون مباشرة الحقوق السياسية سنة ٥٦ الذى اقر أن تقيد المرأة نفسها فى جداول الانتخابات ، فقد باشرت المرأة هذه الحقوق السياسية فى برلمان ١٩٥٧ ودخلت البرلمان سيدتان لأول مرة ثم بعد ذلك صدر قانون لدعم تواجد المرأة فى المجالس النيابية -مجلس الشعب بالذات- ثم صدر قانون بتخصيص ٣٠ مقعدا للمرأة فى مجلس الشعب ،

وفى ظل هذا القانون قفز عدد السيدات فى مجلس الشعب إلى ٣٥ سيدة ، ولكن هذا القانون قضى بعدم دستوريته لمخالفته لمبدأ المساواة الدستورية فألغى وعادت نسبة النساء ضئيلة فى المجالس النيابية اللاحقة ، أما على صعيد الوظائف العامة فقد تطور وضع المرأة تطورا كبيرا حيث شغلت المرأة منصب الوزارة وأصبحت سفيرة لبلادها فى الخارج ، ثم زاد عدد الوزيرات والسفيرات بعد ذلك مما أثبت قدرتهن على أداء هذه الأعمال ، وكذلك عينت المرأة فى أعلى قمة قضائية عليا هى رئاسة هيئة النيابة الإدارية ، وفى عهد الرئيس مبارك شغلت المرأة مراكز قيادية فى مجلس الشعب حيث رأست بعض اللجان منها التشريعية وأصبحت وكيلة لمجلس الشعب ، وتنتهى سيادتها إلى القول بأن قانون الأحوال الشخصية الصادر فى ١٩٢٩ عدل فى ١٩٨٥ بما يكفل للمرأة الحفاظ على كرامتها فأجاز لها أن تطلب الطلاق إذا تزوج عليها زوجها كما أعطى للزوجة الجديدة الحق في طلب الطلاق إذا كانت لم تعلم بزواج زوجها بغيرها ، كذلك تم رفع سن الحضانة وذلك لرعاية ضعف الطفولة ورعاية لمشاعر الأمومة، كذلك منع إجبار الزوجة الغاضبة على العودة لمنزل الزوجية بقوة الشرطة كما كان يحدث فى الماضى ، وأخيراً صدر قانون تسهيل إجراءات التقاضى فى الأحوال الشخصية سنة ٢٠٠٠.

وتم إنشاء المجلس القومى للمرأة برئاسة السيدة الفاضلة سوزان مبارك الذى يبذل الجهود الكبيرة من أجل النهوض بالمرأة واستنهاض طاقاتها لكى تصبح عنصرا منتجا وفاعلا فى المجتمع المصرى وتسهم فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف تثمر هذه الجهود عن مشاركة إيجابية للمرأة فى جميع المجالات بإذن الله.

سيناء

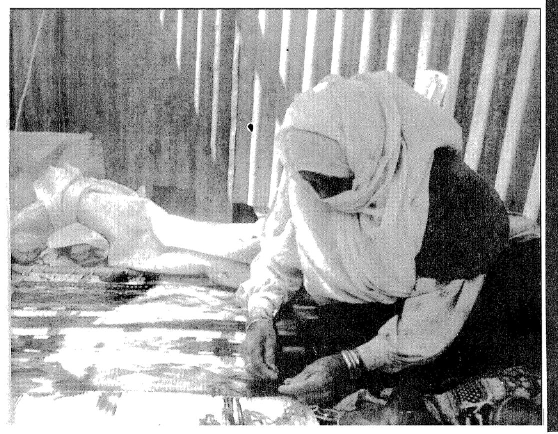
عبر حروب أربع .. والتنمية

سيناء بوابة مصر الشرقية المكان والتاريخ ذلك بداية يستهل بها أى ما يكتب عن سينا وإن كان السيد الرئيس حسنى مبارك أعلن فى آخر خطاب له بمدينة العريش أنه يرفض أن يطلق لفظ بوابة وإنما هى حصن مصر الشرقى المكان والتاريخ - هذا بداية -

ولقد ظلت سيناء مئات السنين تعانى من حكم الأجانب لمصر خلال فترة الحكم العثمانى التى استمرت آثاره فى سيناء حتى الحرب العالمية الأولى ، وفى زمن الاحتلال البريطانى لمصر أصبح المحافظ الإنجليزى هو المسئول الأول وتمثل المنطقة العسكرية البريطانية فى مصر واستمر هذا النظام قائما فيما بينهم من عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٤٩ وقد ظلت الإدارة البريطانية مسيطرة وبقيت شبه جزيرة سيناء تابعة لسلاح الحدود ويعتبر تعديل ولا تبديل وكانت نظرة التعمير والتطوير تؤجل من حين إلى حين ورغم ارتفاع الأصوات بكسر الحدود والعزلة فى تلك الأرض إلا إنها ظلت نائمة لم يغيرها سوى ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ حيث امتدت إليها حركة التعمير وإن كانت بطيئة .

أحمد الطبرانى

إن شبه جزيرة سيناء منطقة حدودية مترامية الأطراف تشغل نحو ٦١ ألف كم٢ أى ما يعادل ضعف مساحة دلتا وادى النيل كلها لذلك تحتل سيناء موقعا مهما فى الفكر الاستراتيجى على مر العصور إلا أن هذا الفكر انحصر فى نطاقه العسكرى فقط بمعنى إعداد سيناء دائما لتكون بمثابة مسرح للعمليات وبالتالى ظلت سيناء بدون أية مظاهر حقيقية للتنمية والعمران وظل سكانها المنتشرون فى صحاريها وسواحلها محدودى العدد يعانون معاناة حقيقية فلا مرافق ولا خدمات



إضافة إلى أن السلطات التى تدير أمورها قيدت حركة كل أبناء مصر بين وادى النيل وسيناء إلا بتصاريح خاصة بما يشعر الإنسان أن سيناء ليس جزءا من مصر وأن آخر حدودنا هى الضفة الشرقية للقناة عند مدينة القنطرة شرق ولم يطرأ ببال أحد حينها أن أبناء سيناء قد ظلموا بالحرمان والفقر والتشتت فى صحراء معرضة لخطر الغزو العسكرى فى أى لحظة .

وهو ما حدث فعلا خلال حرب ١٩٦٧ عندما تمكنت إسرائيل من السيطرة على سيناء ليتعرض سكان سيناء لأبشع أشكال الاحتلال العسكرى باعتبار أن إسرائيل تنتهج سياسة الاحتلال الاستيطاني حيث تسعى لاقتلاع السكان الأصليين من موطنهم وتحل محلهم سكان يهود تأتى بهم من أنحاء العالم - لقد هاجر نصف سكان سيناء إلى وادى النيل وظل النصف الآخر داخل سيناء يتجرع الذل والهوان تحت وطأة آلة استعمارية استيطانية طاحنة ومع ذلك لم يقل أبناء سيناء أن مصر قد ظلمتنا قبل حرب ١٩٦٧ بل سارعوا بالانضمام إلى تشكيلات المقاومة بمبادأة منهم ، ولولا مبادأتهم ما تمكنت الأجهزة الأمنية من تحقيق أى اتصال بهم .

ولقد كانت القيادة السياسية على علم تام برصيد أبناء سيناء الوطنى وليس أدل على ذلك من تكريمها لهم بالأوسمة والنياشين والأنواط تقديرا لأدوارهم فأبناء سيناء رصيد مصرى غنى بالعطاء الوطنى ، ولابد من التأكيد أن تنمية وتعمير سيناء يجب أن تضع فى اعتبارها أن سكان سيناء هم اللبنة الأولى والأساس القوى فى صرح بناء المجتمع الجديد فهم أكثر أبناء مصر معرفة بسيناء ودروبها ومسالكها ، وهم قادرون فى لحظات الخطر على التمسك قبليا واجتماعيا بشكل يستحيل اختراقه من أية قوة أجنبية ثم أنهم قادرون على أن يكونوا ظهرا منيعا لقواتهم المسلحة فى أحلك الظروف ، وفى الشدائد تظهر معادن الرجال فعندما اشتدت الأمور وحارت العقول من هول الصدمة والهزيمة المرة فى عام ١٩٦٧ التى أحترقت بالجميع وشملت الكهل والرضيع وأصبح الخوف شديدا على الشباب أن تستهويه إغراءات سفور ومجون العدو فى نصره المزيف مما يحدث فراغ دينى شجعت إسرائيل عليه حتى ينصرف الشباب عن واجبه الوطنى خاصة فى فترة المراهقة فشكلت ما يشبه حكومة الظل فقام قدامى المدرسون يمثلون وزارة التعليم وحتى لا يحدث فراغ حفاظا على جيل من الضياع قرروا تعليم المناهج المصرية ولم يتمكن الإسرائيليون أن يمنعوا الشباب من التحصيل العلمى وقام المحامون من أبناء سيناء ممثلون فى وزارة العدل بالدفاع عن المتهمين ورفع راية العدل وحل المشاكل والتوصل إلى لجنة حقوق لإنسان الدولية .



وكان دور وزارة الصحة واضحا ملحوظا عندما جند الأطباء أنفسهم لعلاج المرضى والجرحى فى المنازل والأزقة وعلى أرصفة الشوارع بعد أن حاول العدو طردهم من المستشفيات .

وحتى وزارة البحث العلمى فى ذلك الوقت كان لها دور وكان فى العريش من يمثلها الدكتور درويش الفار الحائز على جائزة الدولة التقديرية فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر لبحث ظاهرة الرزاز الذى كان يسقط بدون أن يحس به الإنسان بينما يسمع أزيز الطائرات فلقد كانت هناك خدعة كبرى وتمكن من الإبلاغ عنها فورا والتى عرف أنها ستارا للامداد الأمريكى بالدبابات عن طريق العريش .

وزارة الشئون الاجتماعية كان لها برجالها فى العريش حيث كانت تنظم الإعانات والمعونات للشباب والتخفيف من حدة الكوارث وحتى لا يكون هناك فراغ دينى تشكلت جمعيات من الشباب لإعادة تشييد المساجد المدمرة ونشر المكتبات الدينية وتشكلت جمعيات لأداء الحج والعمرة بما يمثل دور وزارة الأوقاف وحتى وزارة المالية - منذ قام الرجال التقاه المشهود لهم بالتقوى والصلاح بجمع المال وتوزيع الهدايا والمعاشات للمستبعدين عن طريق كشوف سلمت بعد ذلك وبعد اعمال السيادة المصرية المختصين.

وأيضا لاننسى دور المرأة العظيم والفريد فى رعاية المرضى والخدمة العامة وقامت بأدوار عظيمة وفريدة فى إخفاء الأسلحة والتستر على الجنود وبأدوار لاتقل عن أدوار أسماء بنت أبى بكر وجميلة أبو حريد وغيرهم .

إن كتابا أبيض لابد وأن يصدر يسجل بطولات فترة أدهشت العدو وأفقدته صوابه .. كيف كانت تصل المعلومات الدقيقة والمؤثرة للجيش المصري الذى كان يفتقر إلى الأقمار الصناعية والتكنولوچيا المتطورة والدرس القاسى الذى لقنه الشباب والأطفال إلى ديان وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت الذى دهش وتملكته الدهشة والحيرة والغيظ الشديد أمام صلف إسرائيل وغرورها وأن يدها الطويلة تستطيع أن تفرض سلطانها على جميع العرب فلا تتعجب، الأطفال زرعوا المسامير الشائكة فى طريق المحتل وأصابوا عدة حافلات ودمروا الكوبرى بين

ضـفـتي وادى العريش وقـام أحـد الأطفـال بـحـمل جـهـازا لاسلكيـا ويمتطى الجـمل وكـان قـد وضـع الجـهاز في سـرج الجـمل وأخـذ يرسل الإشارات التى درب عليـهـا وكانت الدهشة أكبر عندما اكتشف جهاز لاسلكى مخبأ فى بئر مياه والأعجب أنه عندما حكم على أحد المجـاهدين بالسـجن ٢٥ عـامـا الساعة الثـانية عشرة وفى نفس اليـوم يذاع هذا الحكم من إذاعـة صوت العرب مما أذهل المخابرات الإسرائيلية كيف وصل هذا الخبر بهـذه السـرعـة قـبل أن يذاع فى إذاعاتهم ؟؟

لقـد اتخـذت إسـرائيل القـرار بالهجوم فى وقت متأخر من الليل فى الاجتمـاع الذى عقـده مجلس الوزراء يوم ٣ يونيـة أى قـبل ٣٦ ساعة من بدء الهجرم وفى الساعة ٨,١٢ من صباح ٥ يونية انهالت القنابل الإسرائيلية على المطارات المصرية وبدأت انتفـاضة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والعدوان فهذا الشباب الذى أذهل العالم يوم ١٩ أغـسطس ١٩٦٧ يوم أن ظنت إسرائيل أن الوضع استقر والأمن قد استتب فقد حشدت لهذا اليوم المشهود صحافة وإذاعة وتليفزيون العـالم ليـروا ذلك ولكن كـان على عكس مـا كـانوا يتـوقعون إضـراب شـامل وشلل تام ويومـهـا طيـرت وكالات الأنباء الحقيقية المؤلة وفى مـحـاولة دنيـئـة أخـرى طلب الإسرائيليون عقد مؤتمر يحضره مشايخ وعوائل سيناء لبحث أمور تدوين سيناء ومعاونتهم وذلك بمدينة الحسنة للنيل من أبناء سينا.

والذى كـان خـيـر شـاهد على الوطنيـة والانتـمـاء حـيث وقف المرحوم الشيخ سالم الهرش ممثلا عن أبناء سينا بعد اتفاق مسبق فيـمـا بين اخوانه المشـايخ قـائلا للإسـرائيليين وبكل قـوة إن مـخططاتكم تحـتـاج إلى رجـال لا قلب و،لا ضمير ولا وطن لهم ولكن نحن أبناء سيناء مـصـريون ونحن نرفض رفـضـا باتا خططكم وإن طال الزمـان أو قصر مصر عائدة مـصـر عـائدة وسـتطردكم من أراضـيـهـا ولا يمكن لأى أحـد من أبنـاء سـيناء أن يوافـقكم إلى مـا تهدفون وأن حكومتنا هى حكومة مصر ورئيسنا الرئيس جمال عبد الناصر .

وبعد انتصارات قواتنا المسلحة فى أكتوبر ٧٣ أصبح لا صوت يعلو على صوت التنمية خاصة بالنسبة لسـيناء التى أهملت كـثيـرا وكـان ينظر إليها فى العهود السابقة على إنها مجرد حاجز طبيعى بيننا وبين إسـرائيل وكـان ذلك هـو الخطأ الكبيـر على جـمـيع المسـتـويات العسكرية والسياسية والاقتصادية وبمجـرد عـودة سـيناء إلى الوطن الأم فى أعقاب نصر أكتوبر ١٩٧٣ بدأت حـركة تنمـية كـبيرة تسـابق الزمن خـاصـة أن كل مـقـومـات التنمـيـة وهبـهـا الله لهـذا الجـزء العزيز من أرضى الوطن والسؤال الذى يفرض نفسه ما هو الحال لو لم تـعـد سـينا للوطن الأم مـصـر فسيناء كانت وستظل بمثابة عودة الروح للقوات المسلحة التى أسهمت فى تعميرها وتنميتها دعما لأمن مصر القومى ،إن أعمال السيادة الكاملة على كل بشـر منهـا بعـد صراع وجهاد وحرب ودبلوماسية رفع رأس العرب كلهم عامة ومصر خاصة أمام دول العالم ، فمازالت دول شقيقة تصارع وحتى الآن لم تحـصل على أرضـهـا وبالقطع فإن أى تنميـة وتعـمير يحـتـاجـان إلى تأمين ، وقـواتنا المسلحـة هى الحصن والأمان والتأمين الحقيقى لذلك بدونها نكون قد خسرنا منطقة كـاملة بكل مقوماتها الهائلة التى تمثل ثلاثة أمثـال مسـاحة الدلتا ، ولو لم تعد سينا إلى أرض الوطن مـازرع أكثـر من ٣٧٥ ألف فـدان بالجـهـود الذاتية وفرت على الدولة أكثر من ٦ مليارات جنيـه ، ونقل المحافظة من محافظة مستهلكة إلى محافظة تعد الخامسة على مستوى مصر فى إنتاج الفاكهة والخضر وسلة الخضار والخبز لكل مصر ولم تكن لتـقـام على أرضـهـا وفى وسطها نواة لقلعة صناعية عملاقة حيث أقيم مصنع أسمنت بطاقة إجمـاليـة ٤ ملايين طن بدأ يغطى حـاجـة السـوق المحلى ويصـدر للخارج ومصنع للأسمنت الأبيض بطاقـة ٦٥٠ ألف طن بخـلاف المصانع التكميلية لإنتاج الشكائر ومـواسـيـر الأسـمنت وحـوائط التجهيز ومصانع الطوب بخلاف ما قـامت به الدولة من تجـهـيـز ثلاث مناطق صناعية للصناعات الحرفية والمتـوسطة والثـقـيلة ومنطقـتين أحداهما للصناعة والأخرى للتجارة علـمـا بأنه يوجـد ١٧ مـادة خـام وتعـديـنيـة يجـرى العـمل على استغلالها .

وكل يوم تشـرق الشـمس على إنجـاز جـديد يحـقق الحلم لأبناء مـصـر وربط سـينا بهـا وتتـوالى الإنجـازات بروح أكـتـوبر التى مـازالت تتجسد فى المشروعات القـومـيـة التى جـرت بالفـعل على أرض سـينا بعـد تخطيط جـيـد وإصـرار من جـانب الإنسـان المصرى الذى حقق النصر العظيم فى أكتوبر ٧٣ والعمل بروح الفريق وإنكار الذات مع حـسن توظيف الإمكانات المتاحة للنهوض بمجتمع سيناء فى مختلف المجالات ،فحرب أكتوبر كانت بداية العبور الحقيقى لسينا وتلى ذلك العـبـور التنمـوى الذى شمل إقامة الموانى والمطارات والكبـارى وخط السكة الحـديد والطرق والغاز الطبـيـعى وخطوط المياه العـذبة وترعـة السـلام التى تيـسـر زراعـة ٢/١ مليـون فـدان وشرق التفريعة ووادى التكنولوچيا وغـيـر ذلك كـثيـر ولا يمكن فى هذه المناسـبـة أن ننسى الدور الكبـيـر الذى قامت به قواتنا الجوية بقيادة الفريق محمد حسنى مبارك ، قائد القوات الجوية فى ذلك الوقت والتى شهدت لانتصارات أكتوبر وبذلك بدأت مصر تجنى مردودات نصر أكتوبر وسيناء تقطف أحلى الثمار فـأبناؤها أعطوا المثل الطيب فى الدفاع عن الأرض ومعاونة القوات المسلحة بالعمل كوحدات استطلاع داخل أرض سيناء المحتلة وخلف خطوط العدو بحكم إقامتهم بدروب الطرق على أرض سـيناء فكانوا الطليـعـة فى مـعـارك الدفـاع عن الوطن كـمـا أصـبحـوا الآن طليعة التنمية لمصر اقتصاديا وزراعيا وسياحيا كل ذلك اقتناعا بمبدأ - أن كل ابن فى سيناء هو جندى فى القوات المسلحة وأن كل جندى فى القـوات المسلحـة ابن من أبناء سـيـناء ومن هـذا المنطلق ولدت منظمـة سـيناء التى أدت أروع الأمثلة فى حـرب ٦٧ من بطولات فذة شارك فيها الطفل قبل الرجل وأيضـا المرأة والكهل بأن تلهب خيال الكتاب وأن تسجل فى كتاب أبيض ليكون قـدوة للأجـيـال وأبنائنا.

ولا ينكر أحد أو أن يكون جاحد أن الإنجازات التى تحققت جاءت كلهـا فى عـصـر الرئيس مـحـمـد حسنى مبارك الذى صاغ الحياة وأقـام حـضـارة ونهـضـة جـديدة وعملاقة على أرض سيناء المقدسة فى خلال ولايته التى مضى عليها عشرون عاما هى العمر الحقيقى للتنمية الحقيقية لسيناء فقبل ذلك كانت فراغا ومسرحا لأربع حروب طاحنة وأصبحت الآن تحقق الأمل والرخاء والمستقبل فالتنمية قضية حسمتـهـا مصـر فى عهـد مبـارك وأصبحت ضرورة حتمية تدفعنا إليـهـا كل المتـغـيـرات من حولنا وأخيرا دعونا نحقق أحلاما أخرى كثيرة فما تحقق من أحلام بالفعل كان فوق التصور والخيال ونعيش أحـلامنا الكبيرة فى توشكى وفى الصـعـيد ومناطق أخـرى بمصـر الحبيبة ولتتكامل سيمفونية العطاء



في الذكرى الخمسين لميلاد الثورة . . ماتزال فجاعة الرحيل المباغت - في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠ - لصانع الثورة جمال عبد الناصر .. تجهش في ذاكرة الشاعر.

الطائرُ الذي أجهدهُ التحليقُ



وفجأةً . . هوى!

جناحُهُ المشدودُ .. ما انطبقَ

جناحُهُ رسا علي مرافئِ الشفقِ

كأنما الغروبُ والأرقْ

تنازعاهُ حينما دنا من الأفقْ

وأنَّهُ لازالَ حائماً

وأنَّهُ لازالَ يحترقْ !!

• •

تمددتْ علي الترابِ جثةُ السحابْ

تسلقتْ حوائطَ النهارْ

وعششتْ في كبدِ البيوتْ

ودهشةِ العيونْ . .

وشهقةِ الأبوابْ !!

• •

يا حلمهُ المشنوقَ بالغيومْ

الفارسُ المهيبُ نامَ فوقَ أذرعِ الظلالْ

حرّاسهُ النجومْ

والفجرُ في يديهِ مايزالْ

وسيفهُ القديمْ !!

شعر: عبد القادر حميدة

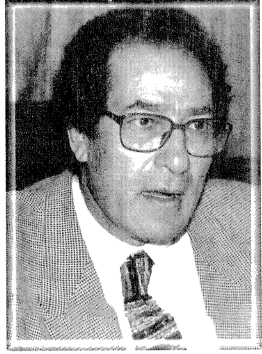
خمسون عاما على الثورة البيضاء

تحقيق **أحمد أبو النيل**

من أشهر أقوال ماوتسى تونج الزعيم الصينى الشهير ذات يوم " إن الثورة ليست حفلة عشاء بالملابس الرسمية الأنيقة " الثورة عاصفة وعملية جراحية كبيرة ولابد أن تعتريها كل التقلصات والآلام و المعاناة التى تصحب دائما الميلاد فى كل مظاهر الحياة " ولقد ولدت ثورة يوليو فى أحرج الساعات والأوقات وصادفت أقسى التحديات وحققت أعظم الأهداف ومازال تواصل المسيرة متحدية كل العقبات والمعوقات حتى يومنا هذا ، وفى هذ الجزء من ملف ثورة يوليو - خمسون عاما على انطلاقها نتناول جانبا هاما وحيويا من تلك التجربة الإنسانية العظيمة وهو المسألة الثقافية ما قبل وما بعد انطلاق ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن .

الثقافة فى مصر من ثروت عكاشة إلى فاروق حسنى





لأن التاريخ لا يعرف العواطف والأمزجة بل تعامله الأساسى مع الحقائق والوقائع فيمكن القول إنه فيما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت هناك نجوم لامعة فى سماء الثقافة والفن والمسرح أمثال الدكتور طه حسين عميد الأدب العربى وعملاق الثقافة عباس محمود العقاد وأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وسياس المثقفين أو مثقف السياسيين الدكتور محمد حسين هيكل وفى المسرح كانت هناك أسماء كبيرة أمثال جورج أبيض وزكى طليمات ونجيب الريحانى وعلى الكسار وغيرهم ولكن ذلك وحسب هو ما يراه المفكر السياسى والاجتماعى " السيد ياسين " الكاتب الصحفى بالأهرام الذى يقول إن ذلك لم يصنع حركة ثقافية ويضيف لقد نجح الفكر الليبرالى الذى ساد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ فى صناعة نجوم عظيمة فى مجالات الثقافة والأدب والفن لكنه فشل فى أن يشكل حركة ثقافية وهذا ليس انتقاصا مما كان سائدا فقد عطلت ظروف المواجهات مع المحتل انتظام ذلك .

ويضيف ومع قيام الثورة وقدوم عام ١٩٥٨ ذلك العام الذى شهد إنشاء أول وزارة للثقافة فى بلادنا وإن كانت قد سبقتها إلى الوجود وزارة الإرشاد القومى التى حملت من بين مهامها بعض الشئون الثقافية لاسيما فى مجال الفنون وقد كان هذا الإنشاء إيذانا بإقدام حكومة الثورة على بذل جهد واع ومخطط من أجل تنظيم العلاقة بين الثورة وجهود المثقفين واستثمارها فى إكساب الثورة أبعادها الثقافية وإثراء منجزاتها المادية والسياسية





السيد ياسين — رجاء النقاش — الغزالى حرب — فتحي عبدالفتاح

والاجتماعية بمنجزات ثقافية وفنية.

أول وزارة ثقافة

وكما يقول الأستاذ السيد ياسين فقد شهدت أواخر الخمسينيات إنشاء أول وزارة ثقافة فى مصر ولذلك فقد كان لزاما علينا أن نسعى لسماع شهادة فارس هذه التجربة **دكتور ثروت عكاشة أول وزير للثقافة فى مصر وأحد الضباط الأحرار وصاحب الفضل فى الإنجازات الثقافية العظيمة التى شهدتها الستينيات من القرن الماضى** الذى بادرنا بالقول : الإنجازات العلمية أو الفكرية أو الفنية لا يمكن أن تولد من فراغ وإنما هى حصيلة أفكار وآمال وجهود أجيال من المثقفين على مر السنين فلما أن اضطلعت بعبء وزارة الثقافة للمرة الأول من نوفمبر ١٩٥٨ إلى سبتمبر ١٩٦٢ حتى وجدت الفرصة مواتية لكى أضيف إلى تلك الجهود جهودا واجبة ومكملة لما فات ولقد وفقنى الله أن وجدت مناخا مهيئا بفضل اهتمام أهل العلم والفن والثقافة .

وكان أول ما قمنا به فى وزارة الثقافة إعداد خطة عمل خمسية للمسألة الثقافية فى حدود سبعة ملايين جنية لإقامة المتحف المصرى الجديد ودار الأوبرا الحديثة ودار الكتب الجديدة ومطبعة حديثة واستكمال وبناء المسارح ومدينة ملاهى بالقاهرة ومتحف المثال مختار ومتحف الإسكندرية وعرض الآثار الكبرى بالصوت والضوء وإنشاء قصور الثقافة وقوافلها والسيرك القومى وإنشاء دار العرض وبيع إنتاج الفنانين التشكيليين وذلك بدءا من ميزانية ١٩٥٩ .

وكان مشروع " الألف كتاب " الذى صدر عن الإدارة العامة للثقافة حين كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم سنة ١٩٥٧ من بين المشروعات الثقافية الأولى فى عهد الثورة ثم رأينا أن نعيد فيه نظرة تتناول الأسس التى يقوم عليها وأنواع المعارف التى يضمها فخرج المشروع من جديد على طريقة سوية ومدروسة وكانت الخطوة الثانية التى أظلتها الثورة فى مجال التخطيط لصدور الكتب هى " المكتبة العربية " فأصدرت جملة من الكتب فى فروع مختلفة لا سيما فى مجال التراث وإن جاءت قليلة .

ويشير دكتور ثروت عكاشة إلى جهوده فى تحويل إدارة النشر فى عام ١٩٦٠ إلى مؤسسة مستقلة هى مؤسسة التأليف والنشر ، استطاع أن يرسم لها سياسة تضع الكتاب فى خدمة كافة مستويات القراء متعلمين ومثقفين .

ويضيف وتأتى خطة هذه المؤسسة للنشر كثالث مشروع للثورة فى مجال صدور الكتاب فانشأت أربع سلاسل دورية أولها " تراث الإنسانية " وهى دراسات لأمهات الكتب العربية والأجنبية التى أثرت فى الفكر العالمى والعربى صدر منها نحو مائة عدد " والمكتبة الثقافية " التى استهدفت إثراء القارئ العادى بمعرفة ذاته وتراثه والكون الذى يعيش فيه وكانت تباع بثمن زهيد فى مقدور كل قارئ ٣ قروش وصدر منها نحو أربعمائة كتاب ثم سلسلة أعلام العرب " التى حرصت على تعريف القارئ بأبرز الأعلام فى مجال التراث الإنسانى العربى وصدر منها نحو مائة كتاب ويضيف لقد آمنت وزارة الثقافة بأنه من أهم واجبات الدولة فى ميدان النشر هو تبنى المشروعات الضخمة **مثل دوائر المعارف والمعاجم فبدأنا بمشروعين أساسيين هما دائرة المعارف الإسلامية والقاموس الإنجليزى العربى** "وفى مجال الفنون كانت البداية إنشاء مؤسسة عامة لفنون المسرح والموسيقى لها رئيس مجلس إدارة يدير شئونها راعيت أن يضم من الكفاءات أعلاها لا فرق بين يمينى ويسارى وكان الهدف المحدد إتاحة الظروف لأكبر انطلاقة ممكنة لطاقات الإبداع المسرحى والموسيقى والغنائى القومى .

أما بالنسبة للمسرح القومى فقد دعمته بعناصر جديدة ووضعت له نظما تكفل طمأنة أعضائه على أرزاقهم كما شيدت الوزارة خلال هذه الحقبة مبنى مسرح العرائس وفى هذه المرحلة أيضا أنشأت الوزارة الفرقة القومية للفنون الشعبية كما قدمت الوزارة لفرق القطاع الخاص الجادة مثل المسرح الحر وغيره معونات تشجيعية مختلفة كما أنشأنا أيضا فى هذه الفترة أوركسترا القاهرة السيمفونى ومبنى الكونسرفاتوار " وقاعة سيد درويش للاستماع الموسيقى " وفى العام ١٩٥٧ أنشأت وزارة الإرشاد القومى مؤسسة دعم السينما " ومع اطلاعى بمسئولية الوزارة اعتمدت للمؤسسة مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه شاركت المؤسسة منه بالتمويل والخدمات فى إنتاج فيلمين على درجة كبيرة من الجودة شكلا ومضمونا هما " الناصر صلاح الدين و" وإسلاماه " .

ويضيف دكتور ثروت عكاشة – وخلال هذه المرحلة أيضا أنشئت نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية وتكونت جمعية الفيلم لعقد الندوات السينمائية الدورية .

ومن الأعمال التى سعيت لإنجازها خلال فترة اضطلاعى بمسئولية وزارة الثقافة مشروع الصوت والضوء بالكرنك ومشروع الصوت والضوء بأهرامات الجيزة وإنقاذ آثار النوبة من الغرق كذلك إنشاء متحف الآثار المصرية ومتحف الآثار الإسلامية " والمركز الثقافى" الذى يضم المعهد العالى للآثار " ومتحف خاص يحتضن جسد مراكب الشمس ثم جاء إنشاء أكاديمية الفنون التى اشتملت على المعهد القومى العالى للموسيقى والمعهد العالى للسينما والمعهد العالى للفنون المسرحية والمعهد العالى للفنون الشعبية ومعهد التذوق الفنى .

الأساس العلمي

الناقد الأدبى الكبير " رجاء النقاش " يرصد رؤية ثابتة أهم إيجابيات وسلبيات ثورة يوليو فى المسألة الثقافية فيقول ، لقد وضعت الثورة الأساس العلمى الراسخ للحركة الثقافية العامة بإقامة المعاهد العلمية العليا التى تكونت منها بعد ذلك أكاديمية الفنون وهذا شيء غير مسبوق فى تاريخ العمل الثقافى فى مصر والوطن العربى كله كما أنه مثل السد العالى لا

يمكن هدمه أو تجاهله أو تجنب آثاره مهما تآمر المتآمرون .

ويضيف أن الاتجاه إلى تغليب الكيف على الكم قد انتصر بعد أن عاشت نظرية الكم مشادة في أرض الحياة الثقافية منذ ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦ ونظرية الكم قبل الكيف ، هي في رأيي المتواضع أحد الأسباب الرئيسية التي مهدت لمحنة يونيو ١٩٦٧ وقد نتجت عن هذه النظرية نتائج سلبية بالغة الخطر والضرر مثل كتاب كل ست ساعات الأمر الذي انتهى إلى تسعة ملايين نسخة من الكتب المكدسة في المخازن لا يقرأها أحد ولا ينتفع بها إنسان لأنها كانت مثل الأغذية الفاسدة التي استوردها بعض تجار الانفتاح ليس لها أثر سوى تسميم الجسم وامتلاك الأعضاء وقد رافق نظرية كتاب كل ست ساعات عند الدولة شعار آخر عند المواطنين من القراء وهذا الشعار غير المعلن هو الفرار .. الفرار .. النجاة .. النجاة .

ويضيف الناقد الكبير لقد انتصرت الثورة بعد صراع طويل لما نادى به الدكتور ثروت عكاشة من أن الثقافة ليست سلعة تنطبق عليها قوانين الربح والبيع والشراء مثل بقية السلع الأخرى والغريب عند النظر إلى هذه القضية أنه في الفترة التي اقتنعت فيها الثورة بضرورة البحث عن الربح من وراء العمل الثقافي خسر العمل الثقافي خسائر مادية فادحة أما الفترة التي تبنت فيها الثورة نظرية اعتبار الثقافة من الخدمات فقد كسبت مكاسب مادية كبيرة ومازالت إنجازات الثورة الثقافية تدر أرباحا ضخمة في هذا الإطار ولن تنتهي هذه الأرباح وستظل متجددة إلى ماشاء الله .

وتلك حكمة كبرى لها عبرتها الألهية العميقة الرائعة فالباحثون عن الربح يخسرون والذين لا يهتمون بالربح يحققون مكاسب كبيرة .

واستطرد قائلا لقد استطاعت الثورة أن تبرز للنور والضوء عالمية المسألة الثقافية في مصر " وخاصة في مجال الآثار وتلك فكرة كان يمكن أن تتسع لتشمل مجالات ثقافية أخرى لو أن عمر العمل الثقافي الثوري كان أطول وهذه القضية تحتاج إلى الكثير من المناقشة والتحليل واستطاعت الثورة ولأول مرة في عمر الوطن أن توسع قاعدة الاستهلاك الثقافي إذا صح التعبير فأصبحت قاعدة



عباس العقاد



طه حسين



على الكسار



زكى طليمات

نجيب الريحانى

الاستهلاك الثقافي غير مقصورة على طبقة محدودة من القادرين ماديا تعيش في العاصمة وحدها تنظر إلى مصر بنصف عين وتفكر فيها بنصف عقل وتطل على الدنيا من ناطحة سحاب اجتماعية ،الشعب في سفحها الأدنى وهم في العلالي هادئون مستريحون لا يصل إليهم ضجيج الهم اليومي للناس .

المثقف والسلطة

أما أسامة الغزالي حرب رئيس **تحرير مجلة السياسة الدولية وأحد المفكرين الليبراليين البارزين يقول في مجال تقييمه لثورة يوليو والمسألة الثقافية ، أود أن أركز على ثلاث نقاط** أساسية النقطة الأولى هي قضية محو الأمية ولا أريد أن أدخل في جدال حول ما إذا كانت تلك التقنية تتعلق بالثقافة أو التعليم ولكنها بلا شك قضية مشتركة بينهما وأعتقد أن عجز ثورة يوليو عن حل مشكلة الأمية في مصر من أهم الجوانب التي تحتاج لمزيد من الفهم والتفسير لماذا فشلت الثورة في قضية نجحت فيها ثورات وتجارب أخرى عديدة في الصين وكوبا والهند والمكسيك في حلها ؟؟ ذلك سؤال لا يزال مطروحا .. النقطة الثانية تتعلق بما أسميه الثقافة والبيروقراطية فأجهزة الدولة تقوم بتخطيط السياسات الثقافية وتنفيذها وأحد خصائص الإدارة البيروقراطية هو النجاح في المراحل الأولى (إنشاء مسارح ودور للسينما وقاعات للفنون الخ) ولكن قدرة البيروقراطية على الاستمرار بنفس الكفاية تحول دونها عوائق كثيرة والثقافة يصنعها المثقفون وليست وزارة الثقافة .

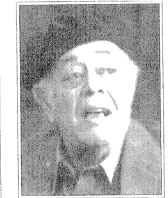
ويضيف دكتور أسامة الغزالي النقطة الثالثة تتعلق بعلاقة المثقفين بالثورة وهنا أقول باطمئنان لقد كانت هناك وصاية من الثورة على الفكر السياسي والاجتماعي واختفت هذه الوصاية في الفن والأدب لقد كانت هناك حرية في الفكر الفني والأدبي ولم تطال هذه الحرية الفكر الاجتماعي والسياسي أي حرية التعبير الرمزي غير المباشر لا حرية التعبير الواقعي المباشر .

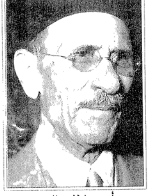
الطرف الآخر

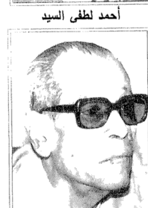
قضية حرية الإبداع وعلاقة المثقفين بالثورة ستظل متجددة كما رأينا من أقوال دكتور أسامة الغزالي حرب الذي عاب على الثورة هذا المأخذ لكن الكاتب

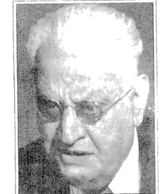
الصحفي الكبير محمد عودة له وجهة نظر تحليلية في هذه القضية فهو يقول العلاقة بين المثقفين والثورات سواء البرجوازية أو الاشتراكية علاقة جدلية عسيرة والمثقفون يحلمون بالثورات ويبشرون بها يمهدون لها ويتصدون لحمايتها وحراستها وإذا لزم الأمر لتقويم مسيرتها ، ولهذا فهم في تفاؤل مستمر ومواجهة دائمة مع الثورة ، ولما كانت الثورات خلال تغييرها الجذري للواقع لاتسير


د. محمد حسين هيكل


محمد عودة


أحمد لطفي السيد


نجيب محفوظ


جورج أبيض

عادة في طريق مفروش بالورود فإن كثيرا من المثقفين تخيب آمالهم أو يثور سخطهم هذا إن لم ينقلبوا على الثورة ذاتها ولهذا فإن الثورات تعيش دائما في حوار جاد أو صدام مع المثقفين

مبارك والسادات

وإذا كان البعض يرى أن ثورة ٢٣ يوليو انتهت في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ برحيل زعيمها وقائدها جمال عبد الناصر فإن الناقد الأدبي الكبير دكتور فتحي عبد الفتاح رئيس تحرير مجلة المحيط الثقافي يرى عكس ذلك ويضيف أن ثورة يوليو هي امتداد لثورة عرابي وثورة ١٩١٩ ومازالت مستمرة حتى الآن إنها ببساطة امتداد لحركة التطور الإنساني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه مصر بمعنى آخر ثورة يوليو حلقة في سلسلة وليس معنى ذلك أن يوليو هي آخر الحلقات فمن الممكن حدوث حلقات أخرى سواء أخذت شكل حركة أو ثورة أو غيرها من المسميات وكل ذلك استنادا إلى الثورة الفرنسية التي يعتبرها البعض أم الثورات في العالم .. فهل اعتبر الفرنسيون ثورتهم فقط أربعين أو خمسين عاما فقط ؟ ، الحاصل أنهم نظروا إليها باعتبارها حركة تطور مستمرة على امتداد قرن كامل أثمرت فرنسا المتحضرة التي نشاهدها الآن .

ويضيف دكتور فتحي عبدالفتاح ، كون المجتمع يتحول من حكم الفرد إلى التعددية السياسية أو من الانغلاق إلى العولمة هذه كلها أشياء متعلقة بتطورات عالمية لاعلاقة لها ببداية ونهاية الثورات ومن الظلم حصر ثورة يوليو في مرحلة معينة ذلك أنها ممتدة ومستمرة .

وعن المسألة الثقافية في عصر كل من أنور السادات وحسني مبارك يقول دكتور فتحي عبد الفتاح في البداية أسجل أن الثقافة تزدهر مع ازدهار الحريات ففي الستينيات عندما تحقق التحرر الوطني كان هناك رواج ثقافي وفي السبعينيات نتيجة لظروف سياسية عديدة كان النشاط الثقافي غير بارز وإنما أؤكد بكل ثقة ودون مجاملة أن العشرين عاما الماضية هي الفترة التي شهدت أوسع وأكبر حركة ثقافية وأدبية ففي هذه الفترة حدث تجديد دار الأوبرا المصرية لترويج الثقافة الرفيعة كما افتتحت مكتبة الإسكندرية كما حدث اهتمام بالآثار غير عادي وأصبحت الدولة أكبر ناشر عن طريق الهيئة العامة للكتاب وما تصدره من كتب و سلاسل أدبية ومجلات ثقافية ومشاريع رائدة مثل مكتبة الأسرة ومشروع القراءة للجميع كل ذلك يجعلني أقول باطمئنان ودون مجاملة أيضا أنه إذا كانت مصر تنتمي إلى العالم الثالث اقتصاديا فإنها دولة عظمى ثقافيا فقد اجهضت كل الأحلام السياسية والاقتصادية لكن الحلم الثقافي ظل صامدا و مزدهرا قابلا للنمو والتطور في كل لحظة وأؤكد كذلك أن الذي قضى على الإرهاب في مصر هم المثقفون الذين تصدوا بإبداعاتهم ومواقفهم الشجاعة لكل جرائم الإرهاب من محاولة اغتيال نجيب محفوظ إلى اغتيال د، فرج فودة وإلى ذهابهم إلى المحاكم في قضايا الردة والحسبة وكافة قضايا الإرهاب الفكري أضيف إلى ذلك أن عصر حسني مبارك شهد مساحة واسعة نسبيا من حرية التعبير بما لم تشهده المرحلة الأولى أو الثانية في ثورة يوليو.

وحول دور الدولة في الإنتاج الثقافي الآن يقول دكتور فتحي عبد الفتاح أنا مع إلغاء وزارة الإعلام لكن مع بقاء وزارة الثقافة .

لدعم المنتج الثقافي وليس توجيه العمل الثقافي فقد مضى عصر التخطيط المركزي والتوجيه والإرشاد من فوق وفي النهاية أؤكد أنه طالما اتسعت مساحة الحرية كلما ازدهرت الثقافة والإبداع والقائلين أن الستينيات شهدت ازدهارا ثقافيا فأقول لهم إن الذين صنعوا هذا الازدهار نشأوا وأبدعوا قبل ٥٢ أمثال د. طه حسين والعقاد إلى آخره بدليل ثان أن أزهى عصور الحركة الثقافية نعيشها الآن سواء كانت إبداعا فنيا أو أدبيا أو فكريا لأن مساحة الحرية اتسعت .

ثورة يوليو .. ذكرى تحرير الإنسان !!

• تلبس " مصر " فى الأيام الأخيرة من هذا الشهر الشديد الحرارة أثواب العيد الذهبى احتفالا بمرور خمسين عاما على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. ووسط زحام الفرحة بالعيد تظهر بعض الأصوات متجردة من أصول الحوار ، طارحة وثائق إدانة لهذه الثورة ، ولزعيمها عبد الناصر ، ولفكرها ، ولقوانينها ، داخلين فى مباراة لا هدف منها سوى إثارة الانتباه ، حتى وصل التجاوز بأحد الكتاب فى الكويت إلى حد المطالبة فى الصحيفة التى يكتب فيها بإلغاء شارع "جمال عبد الناصر" فى الكويت ، وهو موقف مؤسف ندد به الإعلامى اللامع " حمدى قنديل " فى برنامجه التليفزيونى " رئيس التحرير " المذاع يوم ١٧ يونيو .. وهذا الكاتب الكويتى وأمثاله نسوا أو تناسوا أن كل مصرى مهما كان موقفه من الثورة ، فإنه يرفض بشدة من يرش الحقد على الشطآن الوردية ، أو يطلق على تاريخنا النار بروح قبلية ، أو يحاول أن يقتل فى صدر " مصر " جوهرة يجهلها اسمها " الحرية"..!!

•••

•ومن المؤكد أن كل موقف ، وكل إجراء ، له ملابساته ، وله ضروراته ، وأن الحكم على فترة معينة أو إجراء معين ، لابد وأن يكون وفق الظروف والملابسات المحيطة وقتها ، وليس وفق ظروف وملابسات ومعايير الحاضر ..

ومن الإنصاف أن نقرر أن الثورة مثل أى كائن حى ، يعتريها فترات قوة ، وفترات ضعف وهزال ، ولكن العبرة هى بالنتائج النهائية والإنجازات ..

كذلك ، فإن مسيرة أى شعب تمر بصحوات ، وأيضا يعتريها كبوات ، ولكن العبرة تكون بالاستمرار ، وعدم التوقف.. وبهذا المنطق ، فإن ثورة ٢٣ يوليو يكون التقييم الأمين لها فى ضوء ما تحقق منها من إنجازات هائلة فى التحرير ، والتصنيع ، والتنمية ، وتغييرات إيجابية فى بنية المجتمع المصرى !

•••

• ومصر .. حين تحتفل بذكرى ثورة ٢٣ يوليو فإنها تذكر قيامها خلال فترة حفلت بالتناقضات السياسية ، والمآسى الاجتماعية ، والقحط الثقافى ، وإنحدار مستوى القيم ، والاستهانة بالكرامات .

واستطاعت ثورة ٢٣ يوليو أن تنفذ عددا من الإجراءات دفاعا عن الأمانى القومية ، بقيادة زعيمها " جمال عبد الناصر " الذى كان رفيق سعى الجماهير ، وحادى قافلتها فى رحلة البحث عن الخبز ،والحرية ، والعدالة .. وهو قائد تميز بزعامة لم تتركب فى مختبرات مشبوهة ، ولم يسهم الأجنبى أو العدو فى صنعها ، وإنما كانت زعامته حاصل إدراك الشعب لمصالحه ادراكا لا تمويه فيه ولا إرغام ، فاستطاعت الثورة بزعامته أن تغرس فى الصخر " منارة " التحدى للاحتلال والاستغلال ، وأن تشق طريقها لتمسح عن التعساء والبؤساء الحزن والشقاء ، وأن تطلق شعاراتها الحارة التى أرهبت الخفافيش ، وسجلت يقظة الإنسان فى مصر والعروبة وإفريقيا وآسيا والعالم الثالث كله ، مما جعل الاحتفال بثورة ٢٣ يوليو يبدو وكأنه ذكرى تحرير الإنسان ، الذى كانت الثورة بعثا جديدا لآدميته ، بعد أن تعاونت على تمزيقه ضغوط عديدة ، كادت أن تحوله من مواطن حى ، إلى كائن من ورق ، انتزعت منه آدميته ، وحاولت تركه شبحا بلا كرامة ، وبلا قدرات ، وبلا اهتمام بالدفاع عن أى قيمة من القيم .

ولم يكن غريبا أن يكون مستهل نضال ثورة ٢٣ يوليو ، البيان الذى أصدره مجلس قيادة الثورة ، متضمنا إعلانا بأن " الثورة قامت لتأخذ بأيدى العمال والفلاحين " ..!

وبعدها ، بدأت فى انتشال القوى العاملة من أوضاع الفوضى والتخلف والاستغلال ، وتصدت للإقطاع فى الريف ، بقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ عام ١٩٥٢ ، الذى قضى على الاقطاع، وكان من بين محاوره تحرير العمال الزراعيين من الرق والاستغلال ، ووضع حد أدنى لأجورهم بمعرفة لجان شكلت لهذا الغرض ، والسماح لهم بإنشاء نقابات لحمايتهم من مقاولى الأنفار ، والسعى لرفع مستوى حياتهم المعيشية .

كما تصدت للرأسمالية المستغلة فى المجال الصناعى ، فأصدرت تشريعات عديدة من بينها:

– القانون ٣١٧ /٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى لحماية العمال من الفصل التعسفى ، وتحديد ساعات العمل ، والمساواة بين الرجل والمرأة فى العمل الواحد ..

– القانون ٩٥٢/٣١٨ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والذى تضمن إقامة محاكم خاصة للنظر فى منازعات العمال بدلا من ضياع قضاياهم فى زحمة القضايا الأخرى ..

– القانون ٩٥٩/٩١ بشأن عقد العمل (بعد الوحدة مع سوريا)متضمنا الضمانات والحقوق التى احتوتها تشريعات العمل فى البلدين .

– القانون ٩٥٩/٩٢ بشأن التأمينات الاجتماعية ، وهى أحد مفاخر الثورة الاجتماعية.

– القانون ١١١/ ٩٦١ بشأن اشتراك العمال فى الأرباح

– القانون ٩٦١/١١٤ بشأن اشتراك العمال فى إدارة الشركات

– القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتخفيض الحد الأقصى لساعات العمل فى الصناعة إلى ٤٢ ساعة أسبوعيا .

– قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ٩٦٢ بإنشاء وزارة العمل.

– وقد اهتمت تشريعات الثورة بحقوق المرأة العاملة ، ووضعت الأحكام المتعلقة بتشغيلها ، متضمنة تحريم تشغيل النساء فى بعض الأعمال ، وتحريم العمل الليلى ، وحماية الأمومة ، وتوفير الراحة الضرورية للمرأة العاملة قبل وأثناء وبعد " الوضع " وحرصت الثورة على تمثيل المرأة فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وفى النقابات ، وصارت المرأة لأول مرة فى تاريخ مصر صاحبة حقيبة وزارية!

واهتمت الثورة برفع المستوى الفكرى للعمال ، فأنشأت فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٠ المؤسسة الثقافية العمالية ، ثم أنشأت المؤسسة الاجتماعية العمالية لكفالة الرعاية الاجتماعية والرياضية والترفيهية للعمال .

ورعاية من الثورة لتنظيم العمال والدفاع عن حقوقهم ، فإنها أباحت لأول مرة تشكيل اتحاد عام للعمال ، وألغت التسجيل والحل الإدارى للنقابات ، وأدخلت نظام التفرغ النقابى ، وحرمت وقف أو فصل القائد النقابى .

وسمحت للعمال بأن يكون لهم ٥٠٪ على الأقل فى المجالس التشريعية .

وواضح من التشريعات المتعددة لرعاية العمال ، والإجراءات التى أصدرتها الثورة أن السلطة السياسية قد وضعت تنمية المجتمع هدفا استراتيجيا لها ، وأن اتجاه هذه السلطة كان وطنيا شعبيا ، حيث كانت السياسات والإجراءات موجهة أساسا إلى غالبية الجماهير من العمال والموظفين والفلاحين ، واستطاعت السلطة بمؤازرتهم أن

بقلم : محمود دبور



تخلص مصر من الاحتلال البريطانى ، ومن النظام الملكى ، وأن تضرب الإقطاع وتعيد توزيع الثورة الزراعية على الكادحين من الفلاحين .. ورغم ذلك ، فإن الحماية التى أضفتها الثورة على التنظيم النقابى وحرياته ، قد جرى إهدارها فى مخالفات ثلاث لاتفاقية دولية صادقت عليها مصر ، هى الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ بشأن الحريات النقابية وحماية حق التنظيم ، تضمنت حقوقا عديدة منها حق المنظمات فى إعداد لوائح النظام الأساسى لها ، وانتخاب ممثليها فى حرية تامة " .

وحق المنظمات فى عدم حلها عن طريق السلطة الإدارية ، وحقها فى ممارسة نشاطها بمجرد إيداع أوراقها .

وقد تمثلت المخالفات للاتفاقية الدولية بشأن الحريات النقابية فى محاور ثلاثة :

١- حرمان من يصل إلى وظيفة معينة (مدير عام مثلا) من حق الترشيح لعضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية

٢- تحريم وجود أكثر من اتحاد عام للعمال

٣- ضرورة عرض أسماء المرشحين للانتخابات النقابية على المدعى العام الاشتراكى.

•••

•وهكذا تتضح شعبية ثورة ٢٣ يوليو التى استطاعت أن تحقق مجانية التعليم ، وإلغاء الألقاب ، والتأميم ، والنظام الجمهورى ، وتأميم قناة السويس ، وتشييد السد العالى ، ودستور جديد فى يناير ١٩٥٦ تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن بالإضافة إلى حرياته الأساسية ، وحقوقه السياسية .

•لذلك لم يكن غريبا أن يكون الرئيس مبارك حاسما فى إنصاف ثورة ٢٣ يوليو فى خطابه السنوى بعيد العمال فى مايو ١٩٨٨ حيث قال .

"إن ثورة يوليو جاءت تعبيرا عن إرادة شعبية عارمة فى مواجهة التفسخ والسيطرة الأجنبية ، وهى أكبر تحول اجتماعى عرفته مصر ، وقد أعادت الحكم إلى أبناء مصر ، وتبنت أفكار الاستقلال والتحرر والدفاع عن حقوق الإنسان".

وما قاله الرئيس " مبارك " كان إنصافا للثورة ، رغم ظروف عصيبة مرت بها ، تمثلت فى طموح بعض قادتها إلى تولى المناصب السياسية والمراكز الاقتصادية ، وتشبثهم بممارسة السلطة ، وتخوفهم من الاعتماد على الجماهير ، وإلغاء منظمة الشباب رغم أنها كانت أحد أجنحة الثورة ، وظهور ما سمى بمراكز القوى التى تحكمت فى مناصب المستشارين .. فضلا عن أخطاء فى مجال بعض المشروعات الاقتصادية لم يرتكبها قادة الثورة ، وإنما ورطهم فيها بعض من تقرب إليهم من الانتهازيين ..

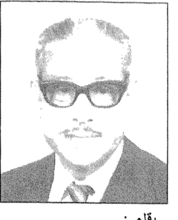
•وهذه الأخطاء لا تعنى التهوين من شأن أكبر وأخطر انتفاضة فى تاريخ مصر ، لأن من شأن هذا التهوين ، تولد احساس شبابنا بالضياع والغربة ، وشعور المواطنين العاديين بأنهم أشبه بديدان تزحف بين القبور !!

ولذلك ، فإن التصدى للتقييم السطحى وغير الأمين للثورة هو مسئوليتنا جميعا على المستوى الشعبى والرسمى ، حتى تنشط قوانا للسعى للتطوير والتنوير ، استمرارا لثورة خطت فى مسار التاريخ آلاف الأميال إلى الأمام ، ثورة أرادت ،وصممت، وصححت ، ولم تندثر تحت رمال التاريخ !

حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية

• ضرورة توحيد نظم التأمينات الاجتماعية فى قانون واحد

• التأمينات الاجتماعية هى البقية الباقية للأهداف الستة لثورة يوليو



بقلم :
عبد الحليم القاضى

فوجئنا وجموع المؤمن عليهم بمشروع تعديل قوانين التأمينات الاجتماعية وبالاطلاع عليها تبين أن الهدف من هذا التعديل :

١- سلب حقوق يتمتع بها المؤمن عليهم منذ عشرات السنين .

٢- إلغاء نظام التأمين الشامل الذى ينتفع به أكثر من خمسة ملايين مؤمن عليه .

والسبب من وراء هذا التعديل :

أولا : عدم تحميل صناديق التأمينات الاجتماعية أعباء قد تؤدى إلى عجز أكتوارى فى المركز المالى لهذه الصناديق .

ثانيا : عجز إدارة صناديق التأمينات الاجتماعية عن تطبيق قوانين التأمين الاجتماعى وعجزها عن حصر المؤمن عليهم الذين يخضعون لهذه القوانين .

لقد كان المشرع الذى قام بإعداد مشروع التعديل متأثراً بعقد (بوليصة) التأمين على الحياة الذى يعقد مع شركات التأمين فأخذ بقواعد تصفية بوليصة التأمين على الحياة وأعد التعديلات المقترحة دون أن يعرضها على مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى كما ينص على ذلك بند (٥) من المادة ١١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى ينص على أن من اختصاص مجلس الإدارة (دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعى)

وقد أغلفت وزارة التأمينات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كما أغفلت مجلس الإدارة فلن تعرض عليه مشروع التعديل كما وعد الدكتور رئيس الوزراء مجلس إدارة الاتحاد فى لقائه معه قبل الاحتفال بعيد العمال .

إنه فى تصورى أن الوزارة كانت تهدف إلى إصدار المشروع خلسة ، إذ إن المشروع لا يمكن أن يفهم أبعاده إلى المتخصصين و الباحثين فى مجال التأمينات الاجتماعية خصوصا أن المشروع ليس مذكرة إيضاحية تبين أسباب التعديلات المقترحة .

لكن ماذا تضمن المشروع عن حقوق سلبت يحملها فيما يلى :

أولا : إن هذا المشروع يسلب حقوقا مكتسبة قانونا للعمال مقررة منذ عشرات السنين منها :

١- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش فى التقاعد أو بلوغ سن الستين إلى ١٨٠ شهرا بدلا من ١٢٠ شهرا (م١٨ بند ١) ، ويترتب على إعمال هذا التعديل أن كل من بلغ سن الستين ولم يستكمل مدة اشتراك ١٥ سنة أن يحصل على تعويض دفعة واحدة بدلا من المعاش ومعنى ذلك أن يلجأ إلى الضمان الاجتماعى وتتحمل خزينة الدولة مبالغ كبيرة .

٢- زيادة المدة الموجبة لاستحقاق المعاش المبكر إلى ٣٠٠ شهر (٢٥ سنة) بدلامن ٢٤٠ شهرا (أى ٢٠ سنة) وهذا يعوق نظام الخصخصة (م١٨ بند ٥)

٣- استحقاق المعاش فى حالتى الوفاة أو ثبوت عجز كامل بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو بلوغ سن الستين بعد انتهاء خدمة بشرط أن تكون مدة اشتراكه ١٨٠ شهرا (١٥ سنة) بدلا من ١٢٠ شهرا فى القانون الحالى أى عشر سنوات (م١٨ بند ٦) وبالتالى يؤدى له تعويض دفعة واحدة فإذا لم يكن له دخل يلجأ للضمان الاجتماعى .

٤- سلب المشروع حقا آخر للمؤمن عليهم فى حالة استحقاق المعاش المبكر إذ قرر تخفيض المعاش المستحق عن كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير بنسبة ٥٪ (دون حدود)

والقانون الحالى يقرر تخفيض معاش الأجر الأساسى بالنسب الآتية :

١- ١٥ ٪ إذا كان سن المؤمن عليه أقل من ٤٥ سنة .

٢- ١٠٪ إذا كان سن المؤمن عليه أقل من ٥٠ سنة .

٣- ٥٪ إذا كان سن المؤمن عليه أقل من ٥٥ سنة

٤- لا يخفض المعاش إذا بلغ سن المؤمن عليه ٥٥ أو أكثر .

والتعديل المقترح يقرر تخفيض المعاش عن الأجر الأساسى حتى السنوات التى لا يخفض عنها المعاش حاليا (٥٥ سنة فأكثر) ومعنى ذلك أن العامل الذى يطلب المعاش المبكر فى سن ٤٥ سنة يخفض معاشه بنسبة ٧٥٪ من قيمة المعاش بدلا من ١٥٪ حاليا .

وكذلك بالنسبة للأجر المتغير إذ لا يصرف معاش هذا الأجر قبل بلوغ سن الخمسين فى القانون الحالى ، ولكن المشروع أجاز صرف المعاش عن الأجر المتغير قبل هذه السن فإذا تقاعد المؤمن عليه فى سن ٤٥ سنة فيصبح المعاش مخفضا بنسبة ٧٥٪ .

إن هذا التعديل لا يراعى البعد الاجتماعى للتأمينات الاجتماعية وللدور السياسى لها .

٥- أضيفت فقرة أخيرة للمادة ١٤٠ تقضى بسقوط دعوى المطالبة بكل معاش لم يتم صرفه فيما يزيد على السنة السابقة على تاريخ المطالبة.

وهذا النص يتنافى مع مبدأ التقادم الخمس المنصوص عليه فى الفئة الأولى من هذه المادة .

٦- ورد فى تعديل المادة ١٥٠ إلغاء ميزة يتمتع بها المؤمن عليهم فعلا أو حكما وهو التزام جهاز التأمينات الاجتماعية بأداء الحقوق التأمينية كاملة ولو لم يقم صاحب العمل

بالاشتراك عنهم فى الهيئة المختصة ونظرا لعجز الهيئة عن تحصيل الاشتراكات المستحقة على بعض أصحاب الأعمال أو إلزامهم بالاشتراك عن عمالهم فإن المشروع المقترح قرر أن يكون التزام الهيئة الناشئة عن ثبوت علاقة العمل إلا على أساس الحد الأدنى لأجر الاشتراك ثم للمؤمن عليه الرجوع على صاح العمل فيما زاد على الحد الأدنى المشار إليه وعليه أن (يدوخ) بين المحاكم للحصول على حقوقه من صاحب العمل بدلا من قيام الهيئة طبقا للقانون الحالى بالرجوع على صاحب العمل بمستحقاتها التى ترتبت على أداء حقوق العامل .

ثانيا : بالنسبة للعقوبات المقترحة يلاحظ مايلي:

١- أن المشروع شدد العقوبة على من يحصل على أموال الهيئة .. ألخ (م١٧٩) وذلك بعقوبة الحبس والغرامة ،فى حين أن عقوبة الذى لم يقم بالاشتراك فى الهيئة عن أى من عماله الخاضعين لأحكام القانون بالغرامة فقط (م١٨١) .

٢- لم ينص مشروع تعديل القانون على عقوبة أصحاب الأعمال الذين يشتركون عن عمالهم بأجور تقل عن أجورهم الفعلية (التهرب عن الاشتراك عن الأجر الفعلى) .

ثالثا : بالنسبة للتعديلات المقترحة على قانون التأمين على أصحاب الأعمال (١٠٨ لسنة ١٩٧٦) يلاحظ ما يلى :

١- إضافة حائزى الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها فدانا فأكثر إلى المنتفعين بالتأمين على أصحاب الأعمال ويقترح أن تكون مساحة الحيازة ثلاثة أفدنة فأكثر .

٢- زيادة مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش فى حالتى انتهاء النشاط لثبوت عجز المؤمن عليه أو وفاته بعد سنة من تاريخ انتهاء نشاطه أو بلوغه السن بعد انتهاء النشاط إلى ١٨٠ شهرا بدلامن ١٢٠ شهرا فى القانون الحالى .

٣- استحقاق المعاش عند بلوغه سن ٥٥ سنة لانتهاء النشاط على أن تكون مدة اشتراكه فى التأمين ٣٠٠ شهر بدلا من ٢٤٠ شهرا فى القانون الحالى وفى هذا سلب لحق مكتسب قانونا .

٤- قرر المشروع خفض المعاش الذى يستحق قبل بلوغ سن ٦٥ سنة بنسبة ٥٪ عن كل سنة أقل من سن الخامسة والستين معنى ذلك أن من يتقاعد فى سن الخامسة والخمسين (بسبب انتهاء النشاط مثلا) يخفض المعاش بنسبة ٥٠٪ فى حين أن التخفيض طبقا للقانون الحالى ٥٪ فقط ، **وفى هذا سلب لحق مكتسب قانونا .**

رابعا : ألغى المشروع نظام التأمين الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الذى يسرى على عمال الزراعة المؤقتين وعمال التراحيل ومن فى حكمهم ، معنى ذلك أنهم حرموا من حق المعاش ، ويخضعون بالتالى لنظام الضمان الاجتماعى وهذا يؤدي إلي زيادة كبيرة فى عبء الضمان الاجتماعي على الدولة .

وحرمان أكثر من خمسة ملايين من نظام التأمينات الاجتماعية يسرى عليهم منذ أكثر من عشرين عاما له أثر سلبى محليا ودوليا .

ولأهمية هذا القانون المطلوب إلغاءه نذكر فيما يلى الفئات المنتفعة به :

١- العاملون المؤقتون فى الزراعة سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات أو الدواجن أو فى المناحل أو فى أراضى الاستصلاح والاستزراع ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عمالتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذى يزاولونه لايدخل بطبيعته فيما يزواله صاحب العمل من نشاط .

٢- ملاك الأراضى الزراعية غير الحائزين لها ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة .

٣- حائزوا الأراضى الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو المزارعة .

٤- ملاك المبانى الذين يقل نصيب كل مالك فى ريعها عن مائتين وخمسين جنيها سنويا .

٥- العاملون فى الصيد لدى أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص .

٦- عمال التراحيل

٧- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ، ومنادى السيارات وموزعى الصحف ومساحى الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة .

٨- خدم المنازل ومن فى حكمهم ممن يعملون داخل المنازل سواء كانوا يحصلون على أجورهم بالشهر أو اليومية .

٩- أصحاب المراكب الشراعية فى قطاعات الصيد ، والنقل النهرى والبحرى وأصحاب وسائل النقل البسيطة ويشترط فى هؤلاء جميعا ألا يستخدموا عمالا .

١٠- المتدربون بمراكز التدريب المهنى لمرضى الجذام .

١١- المرتلون والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة غير الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال .

١٢- الناقهون من مرض الدرن الملحقون بمراكز التدريب التابعة للجمعيات المختلفة لمكافحة الدرن ويرجع إلى بطاقة الحالة المدنية الشخصية أو العائلية لتحديد مهنة المؤمن عليه .

كل هذه الفئات سوف تلجأ للضمان الاجتماعى الممول من خزينة الدولة إذا ما حرموا من حق المعاش المقرر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المقترح إلغاؤه صحيح أن هناك فئتين وهما ملاك وحائزوا أقل من عشرة أفدنة يمكن تعديل القانون بنقلهم إلى قانون أصحاب الأعمال والمشتغلين لحسابهم إذا كانت الملكية والحيازة ، تبلغ ثلاثة أفدنة فأكثر.

إن زيادة القيود على استحقاق المعاش بزيادة المدد الموجبة لاستحقاق المعاش المبكر وخفض المعاش المبكر لامبرر له طالما أن المركز المالى للتأمينات لا يوجد به أى عجز ، وكذلك فإن إلغاء نظام التأمين الاجتماعى (التأمين الشامل) على عمال الزراعة وعمال التراحيل ومن فى حكمهم الذين يصل مجموعهم إلى أكثر من ٥ ملايين عامل يعتبر رده ونكسة للتأمين الاجتماعى محليا ودوليا كما أشرنا سالفا ، ولا مبرر له طالما لا يوجد عجز فى المركز المالى للتأمينات الاجتماعية طبقا لآخر تقرير مالى (٢٠٠٠/٦/٣٠)

(راجع مقالنا فى عدد مجلة العمل ٤٦٨ فى مايو الماضى عن المركز المالى للتأمينات الاجتماعية).

إن سلب هذه الحقوق المقررة للمؤمن عليهم من عشرات السنين وإلغاء التأمين على عمال الزراعة المؤقتين وعمال التراحيل ومن فى حكمهم (التأمين الشامل) هو بداية للقضاء على الهدف السادس من أهداف ثورة يولية سنة ١٩٥٢ وهو الهدف الباقى من أهدافها والذى يمس ١٧٫٥ مليون مؤمن عليهم وأسرهم ونتساءل لمصلحة من يتم هذا التعديل ، لقد كان هناك كفاح منذ قيام الثورة لوضع نظم التأمينات الاجتماعية ، تحققت واستكملت حلقاتها وأصبحت التأمينات الاجتماعية أكبر صرح اجتماعى واقتصادى فى البلاد ينبغى حمايته لمصلحة الملايين .

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: **برين عبدالرحمن**

كيف تحسب الزيادة فى معاشك ؟

● زيادة الأجور والمعاشات بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ٢٠٠١/٧/١

نظرا للارتفاع المتزايد فى الأسعار وتكاليف المعيشة وما يتبعه من عدم كفاية الدخول من أجور ومعاشات فى مواجهة الأعباء المعيشية ، فقد درجت الدولة على زيادة أجور العاملين سنويا بصفة استثنائية خلاف الزيادات الدورية والعلاوات السنوية المقررة بنظم العمل والتوظف ، وذلك بموجب قوانين العلاوات الخاصة التى تصدرها الدولة ليعمل بها من أول يوليو فى كل عام ويقابل هذه الزيادة فى الأجور زيادة مماثلة بنفس النسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من أفراد أسرهم.

●فكيف تحسب الزيادة فى معاشك إن كنت من أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم؟

● ● تقضى أحكام المادة الأولى من قانون زيادة المعاشات بأن "تزاد بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ

● فما المقصود بالمعاشات المستحقة قبل ٢٠٠٢/٧/١

●● يقصد بها المعاشات التى نشأ الحق فيها قبل ٢٠٠٢/٧/١ ، فالعبرة بالواقعة المنشئة للحق فى المعاش ، فإذا كانت هذه الواقعة نشأت قبل ٢٠٠٢/٧/١ استفاد المنتفع أو المستحقين عنه من أحكام الزيادة ، أما إذا كانت الواقعة المنشئة للحق فى المعاش حدثت بعد التاريخ المشار إليه فلا يستفيد المنتفع أو المستحقين عنه بأحكام الزيادة.

● وماهى الواقعة المنشئة للحق فى المعاش؟

●● إذا كان المعاش المستحق بسبب بلوغ المؤمن عليه سن الستين فإن الواقعة المنشئة للحق هى بلوغ السن، فإذا كان تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين سابقا على ٢٠٠٢/٧/١ استحق الزيادة المشار إليها حتى لو تم صرف المعاش فى تاريخ لاحق على هذا التاريخ لأن المعاش فى هذه الحالة يصرف اعتبارا من أول الشهر الذى بلغ فيه سن الستين اى يكون للمؤمن عليه الحق فى تقاضى المعاشات المستحقة له فى الفترة السابقة على تاريخ الصرف.

وإذا كان المعاش مستحق بسبب العجز المستديم استحق المؤمن عليه المعاش من أول الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة بالعجز أو من أول الشهر الذى ثبت فيه العجز إذا ثبت العجز خلال فترة التعطل باعتبار أن العجز هو الواقعة المنشئة للحق.

وإذا كان المعاش مستحق لأسرة المؤمن عليه بعد وفاته صرف المعاش للأسرة اعتبارا من أول الشهر الذى وقعت فيه الوفاة باعتبار أن الوفاة هى الواقعة المنشئة للحق، فالواقعة المنشئة للحق هى سبب استحقاقه.

أما المعاش المبكر فإنه لايستحق إلا بناء على رغبة المؤمن عليه وبذلك يكون طلب الصرف هو الواقعة المنشئة للحق فى المعاش ويستحق المعاش فى هذه الحالة من أول الشهر الذى قدم فيه طلب الصرف.

وعلى ذلك فإن تقديم طلب صرف المعاش ، باستثناء المعاش المبكر، أو إتمام إجراءات صرف المعاش بعد ٢٠٠٢/٧/١ لايسقط الحق فى الزيادة إذا كانت الواقعة المنشئة للحق فى المعاش تقع فى تاريخ سابق على التاريخ المذكور.

●تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى سالفة الذكر على أن "تعتبر هذه الزيادة جزء من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه فما المقصود بذلك؟

●● يقصد بذلك ادماج الزيادة فى المعاش واعتبارها جزء لايتجزأ منه فى تحديد الحقوق الآتية:

١-اضافة قيمة الزيادة لمعاش صاحب المعاش عند توزيعه على المستحقين عنه بعد وفاته أى أيلولة الزيادة التى تقررت لصاحب المعاش إلى أفراد أسرته بعد وفاته.

٢- اضافة قيمة الزيادة لوعاء المعاش الذى تحسب علي أساسه إعانة العجز، بمعنى أن يعاد حساب اعانة العجز المستحقة قبل ٢٠٠٢/٧/١ بواقع ٢٠٪ من المعاش بعد اضافة قيمة الزيادة أما الإعانة التى تستحق بعد هذا التاريخ فتحسب على المعاش مضافا إليه الزيادة.

٣-إذا كان المستحق يجمع بين الأجر من العمل والمعاش فإن الزيادة تضاف إلى الجزء المستحق الصرف من المعاش.

٤- تدخل الزيادة فى حدود الجمع بين المعاش والدخل بالنسبة للمستحقين.

٥- تضاف قيمة الزيادة إلى معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد وفاته عند تحديد نصيب المستحق فى حالات رد المعاشات أو ايلولتها بين المستحقين

٦- تضاف قيمة الزيادة لمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد وفاته عند تحديد نصيب المستحق الذى يتقرر له الحق فى المعاش دون المساس بحقوق باقى المستحقين كالابنة التى تطلق أو تترمل بعد وفاة ابيها ويقدر لها نصيب فى المعاش بافتراض أنها كانت مستحقة فى تاريخ وفاة ابيها دون أن يستقطع نصيبها من أنصبة المستحقين الآخرين نظرا لتوزيع المعاش بالكامل.

٧-تضاف قيمة الزيادة لمعاش صاحب المعاش عند تقدير منحة الوفاة ومصاريف الجنازة المستحقة للأسرة بعد وفاته.

٨- تضاف قيمة الزيادة لنصيب البنت أو الأخت عند تقدير قيمة المنحة التى تصرف لها بسبب

الزواج والتى تحسب بواقع معاش سنة بحد أدنى ٢٠٠جنيه ، كما تضاف أيضا لنصيب الابن والأخ عند حساب منحة قطع المعاش.

٩- تضاف قيمة الزيادة لمعاش المؤمن عليه عند تحديد جزء المعاش الجائز استبداله فى حالة طلب الاستبدال بضمان المعاش.

١٠- تضاف قيمة الزيادة للمعاش عند حساب نسبة الاشتراك فى تأمين المرض بالنسبة لأصحاب المعاش والمستحق المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية .

١٢- تضاف قيمة الزيادة للمعاش عند تحديد الجزء الجائز عليه سدادا لدين النفقة أو لدين الصندوق المختص الواجب على المستحق أو صاحب المعاش.

● كيف تحسب الزيادة فى المعاش؟

●● تحسب الزيادة بنسبة ١٠٪ من مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش وما أضيف إليه من زيادات وإعانات منذ استحقاق المعاش وحتى ٢٠٠٢/٦/٣٠ اليوم السابق على استحقاق الزيادة المشار إليها.

ويراعى بالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مايأتى:

١- تسرى الزيادة على المعاش المستحق عن الأجر الأساسى ولاتسرى فى شأن المعاش المستحق عن الأجر المتغير.

٢- تستبعد إعانة العجز الكامل من الوعاء الذى تحسب عليه الزيادة ثم يعاد حسابها على مجموع معاش الأجرين بعد إضافة الزيادة لمعاش الأجر الأساسي.

٣- تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش ، فالمعاشات التى استحقت قبل ٢٠٠٢/٧/١ وكانت تقل عند الربط عن ٤٠ جنيها بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ أو كانت تقل عن ٣٥جنيها بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ١٠٨لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وتم رفعها إلى الحد المشار إليه تزاد بنسبة ١٠٪ وبحد أدنى ١٠جنيهات كما سيرد بيانه.

٤- وتستحق الزيادة أيضا بالإضافة للحد الأقصى بمعنى أن معاش الأجر الأساسى المستحق وفقا للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبلغ أو تجاوز ٤٨٠جنيها شهريا يستفيد من هذه الزيادة ، كما تضاف هذه الزيادة إلى المعاشات المستحقة وفقا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أو القانون ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وما أضيف إليها من زيادات وإعانات إذا كانت تجاوز الحد الأقصى وقدره ٢٠٩جنيهات شهريا.

٥- توزع الزيادة على المستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش الذى توفى قبل ٢٠٠٢/٧/١ بافتراض أنه توفى بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٣٠ اى فى اليوم السابق على استحقاق الزيادة بمعنى أن الزيادة تحسب على نصيب المستحق وما آل إليه من أنصبة المستحقين الآخرين حتى التاريخ المشار إليه ، فالأرملة التى استحقت ٢/١المعاش عند وفاة زوجها لوجود أولاد مستحقين معها ، ثم أصبح نصيبها ٤/٣المعاش بعد أيلولة أنصبة الأولاد إليها فى حدود النسبة المذكورة تستحق ٤/٣الزيادة .

٦-لايستفيد صاحب معاش العجز الجزئى المتخلف عن إصابة عمل من أحكام الزيادة إلا بعد انتهاء خدمته واستحقاق المعاش الآخر عن مدة اشتراكه فى التأمين أو إذا توافرله سبب استحقاق هذا المعاش ولم يستكمل المدة المطلوبة لاستحقاقه لأن استمراره فى الخدمة كان يجيز له الحق فى الجمع بين الأجر والمعاش كما يجيز له صرف العلاوة الخاصة المستحقة على الأجر.

● هل نص القانون على حد أقصى للزيادة أم أنها تحسب بنسبة ١٠٪ من قيمة المعاش بغير حدود؟

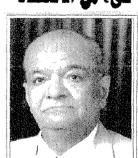
●● عند إعداد مشروع قانون زيادة المعاشات فى العام الماضى تلاحظ أن المعاشات القديمة التى استحقت قبل ١٩٨٤/٤/١ وكانت تحسب على أجر الاشتراك بجميع عناصره من أساس ومتغيرات، قبل فصل مدة الاشتراك فى الأجر الأساسى عن مدة الاشتراك فى الأجر المتغير وحساب معاش مستقل عن كل منهما، تلاحظ أن المعاشات القديمة المشار إليها تجاوزت قيمتها الحد الأقصى لمعاش الأجر الأساسى فى ٢٠٠١/٦/٣٠ وقدره ٤٦٠جنيها شهريا إذ بلغ بعض هذه المعاشات ١٢٦٨.٨٠٠جنيها ومن مقتضى ذلك تصبح الزيادة بنسبة ١٠٪ ١٢٦.٨٨٠جنيها بينما تكون الزيادة المستحقة عن المعاش المربوط فى حدود الحد الأدنى ٤جنيهات فقط ، لذلك رئي وضع قواعد للزيادة يكون من مقتضاها إزالة التفاوت الصارخ بين قيمة الزيادة المستحقة عن المعاشات القديمة وتلك المستحقة عن المعاشات الحديثة وإيجاد نوع من التقارب بين الفئات محدودة الدخل والفئات ذات الدخل المرتفع مراعاة للبعد الاجتماعي، لذلك جرى العمل منذ العام الماضى على أن تكون الزيادة بحد أقصى ٦٠جنيها شهريا وبحد أدنى ١٠جنيهات شهريا.

● ماهى الميزة المقررة للمعاشات المستحقة اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١ مقابل الزيادة المقررة للمعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ والسابق بيانها؟

●● الفئة التى ستتقاضى معاشاتها مستقبلا اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١ هذه الفئة كان دخلها فى ٢٠٠٢/٦/٣٠ يتمثل فى الأجر وقد زيدت أجورها بمقدار العلاوة الخاصة وعند إحالتها للمعاش اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١ وحتى ٢٠٠٣/٦/٣٠ سيضاف لمعاش الأجر المتغير لكل فرد من أفراد هذه الفئة زيادة بواقع ٨٠٪ من العلاوة الخاصة التى صرفت لها فى ٢٠٠٢/٧/١ وكذا ٨٠٪ أيضا من العلاوات الخاصة الأربعة السابقة والتى استحقت عن الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٠، ١٩٩٩، ١٩٩٨ ولم تضم للأجر الأساسي.

التصدير .. حقائق

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبدالكريم

مع كل الأحاديث المسموعة والمرئية والمقروءة التى لاتكف عن نمو الصادرات المصرية وازدهارها، تبقى الحقائق وحدها تأمرنا أن نكف عن الحديث حتى تسبق الأفعال كل الأقوال فمازال التصدير يعانى من مشكلات بعضها يرجع إلى المنتجين أنفسهم وبعضها يرجع إلى المنتجات ذاتها وثالثها سببه الصناع والعمال ورابعها تلك التصريحات الوردية التى تقول إنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ومايكون وماسيكون من ضخامة مشروعات التصدير وعملية خطط المصدرين وعودة أساطيل الملكة حتشبسوت ليس إلى بلاد بونت الصومالية القديمة وإنما إلى بلدان أفريقيا وأوروبا وأمريكا وكل البلاد التى لاتستطيع الحياة دون منتجات مصر وصناعتها الثقيلة والمتوسطة والخفيفة.

ضربت رأسى فى الحائط غيظا حين قرأت تصريحا بأن الصادرات المصرية قد أوغرت صدور اليابان لأنها احتكرت أسواق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأثارت حنق أسواق استراليا، ولسوف أهرع بعيدا عن تلك الأفكار الهشة واتركها فى واد بينما أقف فى واد آخر أنادى بفتح الأبواب الموصدة أمام المصدرين المصريين الذين سبق أن اقتحموا فى شجاعة ميدان مناقصات التصدير الأمريكية فى أكثر من مائة وستين مناقصة أفلتت جميعها للأسف من بين أيديهم . لماذا؟ سأذكر مثالا واحدا من عدة أمثلة سلبية غزيرة مثل ماء المطر، فتلك شركة مصرية عرضت قمصانا مصرية سعر القميص الواحد يساوى أربعة أضعاف سعر القميص الصينى فخسرت مناقصة التوريد، والدول العربية المتاخمة أصبح تضاؤل التصدير المصرى إليها أضحوكة لأن الإنتاج العربى كله يكاد يكون إنتاجا متوازيا وليس إنتاجا متوازنا أو تكامليا، كما أن عقدة الخواجة مازالت تحكم الاستهلاك العربى من المحيط إلى الخليج خاصة لدى باعة البترول الذين هم فى حاجة دائمة إلى منسوجات وإلى ملابس جاهزة والى سجاد وإلى سيراميك وإلى حمضيات وإلى مستلزمات منزلية والى أثاث وموبيليا دمياطية كانت تصدر إلى الاتحاد السوفيتى فى الزمن الجميل وجميعها تفوقت فيها مصر على كثير من دول العالم ولكنه استعذاب العذاب ونار الغريب ولا جنة عمى وابن عمي!!.

تعالوا نضحك معاً ساخرين ممن يصدعون رؤسنا بحديثهم الممل المتكرر عن الركود الاقتصادى وجمود السوق المحلى وانخفاض سعر الجنيه المصرى وعجزه عن أداء وظيفته وزيادة البطالة فالذين يذكرون ذلك هم أنفسهم الذين يتحدثون عن ازدهار التصدير مع أنه لو كان التصدير مزدهرا وكانوا صادقين لما وجدت مشكلة واحدة من تلك المشكلات التى يتحدثون عنها .. ثم كيف يكون التصدير مزدهرا بل كيف يكون هناك تصدير حقيقى ونحن نستورد فى العام الواحد بأكثر من ستين مليار من الجنيهات بينما نقوم بتصدير ماقيمته ١٢ مليار جنيه فقط!!.

وأين هى إذن استراتيجية التصدير .. وأين هى خطط التصدير وأين برامجه الترويجية؟!

ويبدو أن الذين يهوون الوقوف على رءوسهم لايدركون الصلة الوثيقة بين التصدير والاستيراد . . ولدينا كذلك من ينادون بضرورة أن نقوم بالتصنيع حتى نقوم بالتصدير وآخرون ينادون بأن نقوم بالاستيراد حتى نقوم بالتصنيع طالما أن التصنيع المنشود يقوم فى معظمه على الخامات المستوردة . . ومن هنا عادت تتردد من جديد حكاية البيضة والكتكوت.

وانتظر معى -ياصاح- حتى يأتى موسم الحج الجديد ويعود حجاج بيت الله الاتقياء من حجهم و قد حملوا ماحملوا من الجلابيب والسُّبَحْ والطواقى والقفاطين والالكترونيات الخفيفة صناعة الصين وتايوان وهونج كونج وماليزيا وبلاد أخرى تركب الأفيال . . ولست أدرى كيف أدركت بلد كالصين ولم ندرك نحن المسلمين أن هناك تسبيحا لله بغير الأصابع وسجاجيد غير الحصير يسجد فوقها المسلمون . . إنه الاستقصاء الذكى الذى نجهله أو نتقاعس عنه! ولسوف أقفز قفزة سريعة إلى نقطة أخرى ، فمن المعروف أن الايطاليين والأسبان هم ملوك السيراميك ولكن صناعة السيراميك المصرية سبقتهم فى جودتها ومع ذلك بقى الاقبال عليها ضعيفا، لأن الفرق بيننا وبينهم أنهم يجيدون فن التسويق ويلهثون خلف متغيرات الأسواق العالمية ، ولقد أدى ذلك إلى عدة نتائج بشعة هي:

١-وجود شركات كبرى تنتمى إلى دول صديقة تتعاقد على توكيلات لها فى دول الجوار بينما تمر على مصر مر الكرام.

٢- هناك دول تستورد لأهداف التصنيع وتطرح العديد من المناقصات بضمان حكوماتها ولكن حكوماتها تشترط أن يتم التصنيع فى دولها محليا ثم يعاد التصدير وهو مالايحدث فى مصر .

٣- الولايات المتحدة الأمريكية العملاقة اقتصاديا لم تتركنا فى حالنا ولم تتعفف عن الإضرار بمصالحنا فذهبت إلى الأسواق التى وجدت مصر فيها منافذ لتصريف المنتجات الزراعية المصرية وعرضت منتجاتها الزراعية الأمريكية بسعر أقل فى إصرار وتعمد على اغتيال صادراتنا بالضربة التنافسية القاضية غير المتكافئة بينما أجهزة تجارتنا الخارجية قد أضناها طول السهر.

٤- نحن نضرب التصدير فى مصر بسهام الاستيراد، فنحن نستورد السلع السفيهة أى الكمالية والترفيهية والمستفزة والتى بلغت فى عام ١٩٩٩ على سبيل المثال اثنى عشر مليارا من

ـــوق وأباطيل وحلــول

الجنيهات عبارة عن فواكه وجبن وشيكولاته وحلويات وروائح عطرية وملابس سيدات داخلية وأدوات تجميل ولبان وأطعمة كلاب ، ناهيك عن استيراد السيارات التى أصبحت تسد عين الشمس وتعرقل حركة النقل والانتقال وتزيدها تعقيدا وتلوثا، ومازلنا نستورد السلع المصنعة ونصف المصنعة لنستكمل صنعها محليا ومازلنا نستورد المواد الخام اللازمة لمعظم الصناعات بما يزيد تكلفتها فلا نستطيع إعادة تصديرها فنصيب بها المواطن المصرى فى مقتل إذ يستهلكها وحده باعتبارها قدره المكتوب!!.

ولن ننسى أنه فى الستينيات زاد زهونا وفخرنا حين بلغ حجم تجارتنا الخارجية نسبة ١٪ من حجم التجارة العالمية وحين ارتفعت النسبة فى السبعينيات إلى ٢.٤٪ بينما أصبح ترتيبنا فى هذه اللحظة التى أحدثكم فيها هو ١٩٤ من ٢٠٠ دولة وهو تقهقر إلى الوراء يعنى أننا لم نكتشف حتى الآن أهمية التجارة الخارجية وأنها المكون الرئيسى لكل النشاطات الاقتصادية، ولست أدرى ماحجة رجال الأعمال القائمين فى مصر على أنشطة الإنتاج والتصدير والاستيراد وقد أصبح لهم شأن كبير فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأصبح منهم أعضاء بارزون فى مجلسى الشعب والشورى وأصبحت غرفتهم التجارية لها فعل وتأثير ومشاركة فى صنع الأحداث وأصبح منهم أعضاء فى المجالس القومية المتخصصة والنوادى الكبرى وإدارة الأحزاب السياسية والجمعيات وهم يتمتعون الآن فى مصر بما لايحظى به أمثالهم فى أعتى الدول الرأسمالية وهى أمريكا التى أعلن رئيسها الحالى منذ عدة أسابيع(أن سياسة رجال المال جزء من سياسة أمريكا وليست أمريكا جزءا من سياسة رجال المال فعليهم أن يمتثلوا للمصلحة الأمريكية العليا وفى مقدمتهم الذين ساندونى فى انتخابات الرئاسة وأياديهم التى طوقت عنقى بالجميل لايجب أن تدفع ثمنها أمريكا) فما بالنا مادام فضلنا ونحن أبناء دولة مجهدة مرهقة تتصارع حولها الذئاب؟!.

يجب إذن أن تنبعث صحوة الضمائر وأن يواكبها أكثر من واجب وطنى مقدس!!

مطلوب انطلاق صاروخى إلى الأسواق الدولية .. مطلوب جمارك جديدة تراعى البعد الاقتصادى ولاتعتمد على أسلوب الجباية العمياء فقط . .مطلوب ترشيد الضرائب على السلع الرأسمالية . . مطلوب إلغاء ضريبة المبيعات على وسائل الإنتاج .. مطلوب رفع نسبة المكونات المحلية فى الصناعة المصرية ، فأى عار أن تقوم صناعة مثل صناعة السيارات فى مصر منذ عام ١٩٦٠ وبعد أكثر من أربعين عاما لايكون فى السيارة من مصريتها سوى البطارية والكاوتش وتيل الفرامل ولحام الشوكمان وتصنيع الفرش! مطلوب أن يقوم الإنتاج على المنافسة بدل الحماية لأن الحماية وحدها تهبط بالميزان التجارى إلى أسفل سافلين وتبقينا عبيدا دائمين للواردات وتجعلنا فى مهب الريح أمام أية أزمات اقتصادية عالمية .. مطلوب إعادة التيجان والأكاليل التى سقطت من فوق رووسنا والخاصة بصناعات طالما تميزنا بها على غيرنا مثل صناعة النسيج رحمها الله وأحسن مثواها .

ولأن الذكرى تنفع المؤمنين أرجو أن تذكروا ماحدث عام ١٩٨٥ حين رفعنا شعار(التصدير هو المصير) وقتها كنا ندعو إلى التصدير ونحن نجهل السوق ونحسب أن التصنيع هو مجرد منتجات بينما هو فى حقيقته تسويق . . ثم نحن الآن نتجاهل حقا دستوريا للمستهلك الداخلى فنكتب على بعض المنتجات المصرية أنها للتصدير أى ممتازة الصنع وكأننا نعلن للعالم كله أن المواطن المصرى هو إنسان درجة ثانية واننا ننتج سلعا رديئة له وسلعا ممتازة للتصدير!!.

إن التصدير هو الآن نوع من الحروب وهو حرب تحتاج إلى خوذات ودروع وأسلحة نارية . . التصدير-ياسادة -حرب مركزة من أجل الحصول على موقع لقدم فى أسواق الكون!! وهو حرب تبحث عن ميزة تاريخية يتم تحويلها إلى ميزة نسبية يتم تحويلها إلى ميزة تنافسية!.

وأرجو أن نقوى ذاكرتنا علَّها تدرك أن بلادنا هى ظهر أوروبا وهى وجه أفريقيا وهى بلد الأهرام وبلد القطن وكل شيء يخرج منها يجب أن يحمل ماركة عالمية وأن يكون له هوية؟

إذن . .كيف ننجح فى التصدير وعشرات الشركات الأجنبية تتكالب على السوق الوطنى كما تتكاثر الأكلة على قصعتها فتسرق المواطن المصرى من صناعته المحلية؟!

كيف ننجح فى التصدير ونحن نجهل أن قيمة الجنيه المصرى من قيمة المواطن لأن الجنيه المصرى انعكاس لقوة العرض وللصمود فى وجه المنافسة العالمية؟

كيف ننجح فى التصدير ونحن نعالج السيولة بالاقتراض فنساعد على انهيار الجنيه المصرى أكثر وأكثر؟

كيف ننجح فى التصدير وخططنا الاقتصادية عبارة عن ردود أفعال وأداء مناسبات

كيف ننجح فى التصدير ونحن نحاول أن نشطب دور الدولة تارة باسم الخصخصة وتارة باسم العولمة وتارة باسم حرية التجارة واقتصاد السوق؟

كيف ننجح فى التصدير وجميع أبواب مصر من كل الجهات الأصلية والفرعية مفتوحة أمام الاستيراد العشوائي؟

كيف ننجح فى التصدير ونحن نمتطى ارجوحة تندفع مابين التشاؤم القاتل والتفاؤل الخادع؟

لابد أن تتوقف كل الأباطيل عندنا لأن الباطل لايلد إلا باطلا كما قال الملك لير قديما لابنته كورديليا وهو يحذرها فى أسطورته الشهيرة التى هى واقع يحيط بنا!!

موسوعة العاملين

إعداد :
عبد الوهاب محجوب

يبدأ من أول يوليو ٢٠٠٢ تنفيذ الميزانية الجديدة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وقد تضمنت أخبارا هامة لصالح العاملين بالدولة والتيسيرات اللازمة فى التعين والترقيات وتسوية حالات العاملين وتندرج تلك التيسيرات تحت عنوان التأشيرات العامة والخاصة ، وقد وردنا العديد من الأسئلة والاستفسارات فى كثير من القضايا وتسوية الحالات وسنحاول من خلال استعراض أهم القواعد التى سيلتزم بها المسئولون فى مختلف الجهات الرد على تلك الاستفسارات

جواز زيادة الاعتمادات لتطوير الخدمات

أجازت القواعد التنفيذية للميزانية زيادة الاعتمادات اللازمة لتطوير الخدمات والأداء بالوزارات والمصالح والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية مقابل الزيادة فى إيرادات الخدمات بهذه الجهات عن تقديراتها فى السنة المالية الحالية وذلك بما لايجاوز نسبة ٧٥٪ من الزيادة المحققة فى إيرادات الخدمات بهذه الجهات فى السنة المالية السابقة عن تقديراتها.

تعيين المعاقين

وأكدت الميزانية مراعاة استكمال نسبة الـ ٥٪ المحددة لتشغيل المعاقين طبقا للقوانين المنظمة لذلك وعلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة احتجاز هذه النسبة من أعداد ومسميات الوظائف التى يصرح بالإعلان عن شغلها.

سلطة نقل درجات الوظائف

كما أجازت التأشيرات العامة للميزانية لوزير المالية بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة سلطة نقل درجات الوظائف والاعتمادات من موازنات الدواوين العامة للوزارات إلى المحافظات وفروع الخدمات بها وبالعكس.

وكذلك نقل درجات الوظائف والاعتمادات من محافظة إلى أخرى أو فروع الخدمات فيما بينهما سواء فى نطاق المحافظة الواحدة أو المحافظات الأخرى.

الاحتفاظ بالدرجات الشاغرة

وتحتفظ الوحدات الإدارية بموازناتها بأعداد الوظائف الشاغرة والممولة أو التى تخلو أثناء السنة على سبيل التذكار وتدرج المخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف فى اعتماد إجمالى خاص ومستقل ولايتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بموافقة وزارة المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إلا لأغراض تمويل الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكار وتعزيز تمويل الأعباء المالية للوظائف العليا القيادية وتعزيز فروق تمويل الأعباء المالية الإضافية للترقيات التى تجريها السلطة المختصة على الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار بناء على اقتراح السلطة المختصة وتعزيز الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ برنامج الإصلاح الإدارى بما يتطلبه من تطوير لنظم الخدمة المدنية وتحريك العمالة الزائدة داخل الجهاز الإدارى وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة.

تخصيص اعتماد إجمالي للتعيينات

وخصصت الموازنة اعتمادا إجماليا عاما بالباب الأول (الأجور) للأغراض التالية:

أ- تكاليف تمويل الوظائف الجديدة لمواجهة احتياجات التشغيل الحقيقية.

ب- تكاليف تمويل أدنى وظائف التعيين التى يقرر مجلس الوزراء شغلها من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة.

ج- تكاليف الاحتياجات الوظيفية لمواجهة المبالغ المطلوبة للمكافآت التشجيعية والحوافز وفقا للمتطلبات الحتمية الملحة.

د- تكاليف تمويل الوظائف المعادلة لوظائف مساعدى المدرسين بالمؤسسات العلمية للحاصلين على درجة الماجستير وتمويل الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين الحاصلين على درجة الدكتوراه مقابل إلغاء تمويل الوظائف التى كانوا يشغلونها.

ويحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المخصصة للأجور والمدرجة بمختلف الموازنات إلا بعد توزيعها على مختلف المجموعات والبنود والأنواع وبموافقة وزير المالية بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

حظر تمويل درجات الوظائف العليا

ويحظر تمويل درجات الوظائف العليا خصما من الاعتماد الإجمالى العام المدرج بالموازنة العامة للدولة ولايرفع هذا الحظر إلا بالموافقة رئيس الوزراء.

شغل الوظائف

وينبغى على جميع الوحدات المختلفة قبل التقدم للسلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف سواء عن طريق التعيين أو الترقية التأكد من ضرورة أن تكون الوظائف المطلوب شغلها واردة بنفس المسمى والدرجة فى جداول ترتيب الوظائف المعتمدة باستثناء القرارات والإجراءات الواردة بأحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية لشغل الوظائف.

حالات النقل بالدرجة المالية إلي وحدة أخرى

وأجازت تعليمات الموازنة لوزير المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل العامل من الدرجة الأولى فما دونها بدرجة وظيفته المالية من وحدة إلى أخرى فى الحالات الآتية:

(أ) إذا لم يكن مستوفيا لاشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الوحدات التى يعمل بها.

(ب) إذا كان زائدا عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها.

(ج) إذا كان العامل زائداً عن حاجة العمل فى الوحدة التى يعمل بها وفق المقررات الوظيفية التى يقررها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ورشح فى إحدى الوظائف المعلن عنها بوحدة إدارية أخرى على أن يلغى تمويل وظيفته الأصلية من موازنة الجهة التى يعمل بها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها دون حاجة إلى موافقة لجنة شئون العاملين فى الهيئة المنقول منها أو إليها العامل.

(د) العاملون بالوحدات الإدارية المختلفة الراغبون فى النقل إلى جهات قريبة من مجال إقامتهم بالمحافظات المختلفة بعد موافقة لجان شئون

العاملين بالجهة المنقول منها وإليها العامل وفق الضوابط التى يضعها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

(هـ) العاملون الذين تم تدريبهم على المهن الحرفية وذلك بدرجاتهم المالية إلى خارج وحداتهم بناء على اقتراحها وذلك لسد احتياجات وحدات إدارية أخرى.

النقل من مجموعة الخدمات المعاونة إلي المجموعة الحرفية

- ويجوز خلال السنة المالية بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية نقل العاملين بالمجموعة النوعية لوظائف الخدمات المعاونة بدرجاتهم المالية إلى إحدى الوظائف بالمجموعة النوعية للوظائف الحرفية بجداول ترتيب وظائف الوحدة المعتمدة على أن يصدر قرار هذا النقل من السلطة المختصة بالوحدة.

النقل إلي المجموعتين المكتبية والفنية لغير المؤهلين

ويجوز خلال السنة المالية نقل تمويل درجات وظائف العاملين بالوحدات الإدارية الشاغلين لوظائف مكتبية من غير المؤهلين وكذلك الشاغلين لوظائف فنية من غير المؤهلين إلى المجموعة المستحدثة لهذا الفرق بجداول وظائف الوحدة تحت مسمى "المجموعة النوعية للوظائف المكتبية لغير المؤهلين أو المجموعة النوعية للوظائف الفنية لغير المؤهلين".

وذلك بمراعاة اشتراطات الالتحاق بوظائفها وفقا للضوابط المقررة بمعرفة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وقف شغل وظائف المعارين

وبوقف شغل درجات المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب إلا فى أدنى درجات التعيين بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

المكافآت التشجيعية والحوافز

ولايجوز خلال السنة المالية تجاوز اعتمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف حوافز العاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وفى حدود اعتمادات الباب الأول.

ولا يجوز الصرف بناء على أى قرار يصدر من السلطة المختصة دون أن يقابله اعتماد قائم ومدرج وقابل للصرف فى ذات القرض المطلوب خلال السنة المالية.

ومع ذلك يجوز بموافقة وزير المالية أو من يفوضه تجاوز اعتمادات المكافآت التشجيعية أو حوافز العاملين بنسبة لاتجاوز٣٪ من الزيادة الحقيقية فى الحصيلة الفعلية للإيرادات عن التقديرات الخاصة بكل جهة أو من قيمة الوفورات الفعلية فى اعتمادات النفقات العامة التى تتحقق نتيجة تنفيذ أنظمة خاصة لترشيد الإنفاق يتم الاتفاق عليها مع وزارة المالية بحيث يؤدى ذلك إلى رقى مستوى أداء الخدمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية ويتم صرف هذه النسبة بقرار من وزير المالية أو من يفوضه.

قواعد وإجراءات التعاقد مع الخبراء الوطنيين والعمالة المؤقتة

ولايتم التعاقد أو تجديده على بند مكافآت شاملة خبراء وطنيين أو تجديد التعاقد على أجور الموسميين إلا بعد مراجعة وموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

وتعتبر بصفة شخصية وتلغى لدى خلوها من شاغليها وظائف"كبير" بدرجة مدير عام بالمجموعات النوعية

التخصصية والفنية والمكتبية ولايجوز شغل هذه الوظائف أو استخدام تكاليفها فى أى أغراض أخرى وعلى أن يوافق الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية ببيان من يتضمن عدد الدرجات التى ألغيت وتكاليفها المالية وتاريخ إلغاء كل منها.



عرض : محمد حسنى السيد

تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية

يسرنى أن نلتقى – عزيزى القارئ – فى هذا الركن الصغير لنستعرض كتابا أو بحثا أو دراسة مما تضمه أرفف المكتبة من إنتاج الفكر الإنسانى .. ويسرنى أن أقدم اليوم كتاب " تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية " للأستاذة الدكتورة أمانى قنديل ، ونشرته لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية . ويواكب عرضنا لهذه الدراسة صدور القانون الجديد للجمعيات واعتماد الرئيس مبارك له وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يتضمن دراسة لواقع ومستقبل تدريب الجمعيات الأهلية – أو المنظمات غير الحكومية – فى إطار مفهوم المشاركة القائم على فكرة " شركاء فى التنمية" والشركاء هم : الحكومة والقطاع الأهلى المنظم (الجمعيات الأهلية) والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية .. والتدريب الذى يتصدى له الكتاب هو الآلية الرئيسية للتطوير وتحديث هذا القطاع من عدة نواحى كالمنهج ومحتوى التدريب ، والجهة التى تقوم بالتدريب ، والمستفيدين منه ، وكيفية التنسيق وترشيد وتطوير عملية بناء قدرات الجمعيات من خلال التدريب .

تتميز الدراسة بشمولها سبعة أقطار عربية هى : مصر – لبنان – الأردن – تونس – المغرب – البحرين – اليمن .

وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول ، نحاول أن نلقى الضوء فيما يلى على أهم ما تتضمنه من نقاط :

الفصل الأول : وهو تمهيد للدراسة ، حيث يناقش الأهمية والأهداف والمنهجية المتعلقة بالدراسة ، حيث أجتذب القطاع الأهلى فى غالبية الدول العربية اهتماما كبيرا فى السنوات الأخيرة ، سواء من جانب المنظمات الدولية والإقليمية ، أو من جانب الرأى العام وصانعى السياسات ، وبالرغم من أن هذا القطاع التطوعى يعود فى العالم العربى إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، إلا أن تصاعد مظاهر الإهتمام به قد ارتبط بالعشر سنوات الأخيرة ، وعلى وجه الخصوص منذ عام ١٩٩٠ ، ويتمثل ذلك فى إنعقاد الندوات والمؤتمرات القطرية والإقليمية والعربية ، مع اهتمام إعلامى كبير بها ، وحرص بعض الحكومات العربية على تفعيل دور الجمعيات الأهلية ، ومناقشة مسئولياتها الاجتماعية والاقتصادية مع تفويضها إنجاز جانب من الخطة الرسمية للدولة .

وتوضح المؤلفة أن المتغيرات الدولية والمناخ العالمى كان لهما دورا بارزا فى طرح مفهوم تعزيز المنظمات غير الحكومية ، وما أرتبط بذلك فى الوثائق والمؤتمرات الدولية من أدوار جديدة تلعبها هذه المنظمات ، ومن آليات تمويل مباشرة تتوجه نحوها ، وقد أسهمت المؤتمرات العالمية المتابعة ووثائقها فى إبراز هذه المسئوليات خاصة المؤتمر العالمى للبيئة فى البرازيل عام ١٩٩٢ ، ومؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا عام ١٩٩٣ ، ومؤتمر السكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٤ ، وقمة العالم للتنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥ ، ومؤتمر المرأة العالمى فى بكين عام ١٩٩٥ ، أيضا وما تلاها من مؤتمرات ، والتى أسهمت كلها فى توجيه أنظار العالم نحو محافل المنظمات غير الحكومية واجتماعاتها الموازية للوفود الحكومية الرسمية ، وفى نفس الوقت عززت من الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية فى ظاهرة لم تشهدها العلاقات الدولية من قبل .

ثم تناقش المؤلفة كيف ساهم تساعد الإهتمام بالجمعيات الأهلية ، فكرة تنمية العنصر البشرى بالجمعيات وفكرة زيادة القدرات التنظيمية الذاتية للجمعيات بهدف تعظيم تأثير وفعالية هذه المنظمات غير الحكومية ، ولكنها تلاحظ غياب عاملين هامين :

١– الرؤية الواضحة لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية بالجمعيات والأولويات التى ينبغى أن تتوجه نحوها خطة التدريب .

٢– التنسيق والتعاون والتفاعل على المستوى القطرى والإقليمى العربى .

كما تناقش أيضا أهمية دراسة الموضوع ونطاق الدراسة ومنهاجيتها والصعوبات التى واجهتها .

الفصل الثانى : وتخصصه الكاتبة لمناقشة موضوع تدريب المنظمات غير الربحية فى المجتمعات الغربية ، وتعرض علينا نماذج قامت بدراستها شخصيا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى إطار الأهداف الثلاثة المترابطة والمتفاعلة للتدريب ، أولها : إكساب المتدربين مهارات مهنية معينة فى الإدارة والتخطيط والقيادة وتدبير الموارد وفى العمل الجماعى وفى أسلوب تقديم الخدمة وفى تدريب غيرهم .

ثانيهما : التأثير فى المعرفة .

ثالهما : التأثير فى سلوك وإتجاهات المتدربين.

ثم تستعرض المؤلفة ملامح وسمات عملية التدريب فى المنظمات الغربية غير الربحية فى ظل علاقة التفاعل بين طبيعة المجتمعات الرأسماالية الغربية وبين تمويل مثل هذه المنظمات وفى ظل التخصص الدقيق فى المجتمعات الرأسمالية الغربية .

وتخلص الكاتبة من دراستها الشخصية للتدريب فى بعض المؤسسات والمنظمات والجامعات والمعاهد التى تقوم بتدريب كوادر المنظمات والجمعيات الغير حكومية ، إلا أن هناك تطورا كبيرا يشهده تدريب المنظمات غير الربحية فى المجتمعات الغربية الرأسمالية وتوجد علاقة وثيقة بين تطور القطاع غير الربحى وبين تطور مراكز ومؤسسات التدريب، كما أن الاحتياجات المجتمعية هى التى عكست نفسها على تطور القطاع وفرضت تطوير محتوى ومنهجية التدريب .

الفصل الثالث : وتخصصه الباحثة لمناقشة ملامح تدريب وتنمية الموارد البشرية والتنظيمية للجمعيات الأهلية العربية ، وذلك من خلال طرح الموضوع فى إطار أوسع لتوضيح واقع الجمعيات من ناحية والعلاقة بين التدريب والتنسيق والبحث من ناحية أخرى

وتوضح الدكتورة أمانى قنديل أنه على الرغم من ظهور كثير من المؤشرات الإيجابية التى تبشر بالتطور والتغير إلى الأفضل على مساحة الجمعيات الأهلية العربية ، إلا أنها فى الواقع لم تشهد نقلة نوعية جوهرية حتى الآن ، خاصة فيما يطلق عليه " ثلاثية تطوير المنظمات غير الحكومية " ، وهى التنسيق ، والتدريب، والبحوث ونظام المعلومات .

أ– فالتنسيق : بمعنى التعاون وتبادل المنافع والخبرات يشهد عثرات كثيرة فى معظم الأقطار العربية ويعد أن تعرض العثرات والمصاعب التى تواجه التنسيق ، تخرج بنتيجة واضحة ، وهى أن التنسيق يتسم بالضعف وغياب

الفاعلية ، وهو ما يؤدى إلى ضعف مردود تدريب العاملين والمتطوعين بالجمعيات .

ب- أما البحوث ونظام المعلومات ، فالاهتمام به بالقطاع الأهلى العربى هو حديث جدا ، ويتناقص مع العمق التاريخى لهذا القطاع ، ومسيرته الحافلة بالعطاء ، فضعف حركة البحث العلمى ونظام المعلومات حول القطاع الأهلى ، تجعلنا لاندرك على وجه الدقة حجم إسهامه الاقتصادى والاجتماعى ، وبالتالى عدم معرفة القيمة الكلية لإنفاق قطاع الجمعيات الأهلية فى الأقطار العربية ، وحجم التمويل المتاح له ، والنفقة البديلة للخدمات التى يقوم بها خاصة فى الصحة والتعليم .

وتلخص الباحثة إلى أن كلا من التنسيق والبحث العلمى ركنان أساسيان لمنظومة تطوير الجمعيات الأهلية العربية ، والتدريب يستفيد بشكل مباشر منهما ، لذلك تنتقل الباحثة إلى مناقشة الملامح التى تحدد واقع التدريب للجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، حيث إن التدريب هو الركن الثالث فى منظومة التطوير .

الفصل الرابع : وتتناول فيه المؤلفة طبيعة المؤسسات المعنية بتدريب الجمعيات الأهلية العربية من حيث نطاق عملها الجغرافى ، والمجالات التى تهتم بها ، ومصادر تمويلها ، والمنهجية المستخدمة فى التدريب ، وكذلك ملامح الجمعيات المستفيدة من التدريب ، وصعوبات ومحددات التدريب .

وتشير الباحثة إلى الصعوبات العملية التى واجهت الدراسة من أجل تحديد مؤسسات التدريب ، لعل أهمها أنخراط أو اشتراك مؤسسات عديدة - أجنبية وعربية - فى عملية التدريب ، إلا أنه قد أتفق على اختيار المؤسسات التى يتسم عملها بالاستمرارية والتواصل فى مجال التدريب ، بالإضافة إلى مراعاة بعض المعايير الأخرى منها : الاهتمام بالمؤسسات ذات الطبيعة العالمية مثل منظمات الأمم المتحدة ، والمؤسسات الدولية التى لها مكاتب أو فروع فى الدول العربية ، بالإضافة إلى الاهتمام بالمؤسسات الإقليمية العربية ، والمؤسسات الأهلية غير الربحية ، والمؤسسات الحكومية ، وشبه الحكومية النشطة فى هذا الميدان .

وقد شملت هذه الدراسة حوالى مائة مؤسسة معنية بالتدريب تنشط فى سبعة أقطار عربية كانت محلا للدراسة (مصر - لبنان - الأردن - تونس - المغرب - البحرين - اليمن) .

وفى عملية جمع البيانات من مؤسسات التدريب برزت صعوبتان أساسيتان تشكل مؤشرات مهمة لأوضاع القطاع الأهلى عامة وتدريب الجمعيات الأهلية خاصة .

الصعوبة الأولى ، تمثلت فى عدم إهتمام مؤسسات التدريب فى أغلب الأقطار العربية بتوثيق البيانات ، وبالتالى بتوثيق خبراتها .

الصعوبة الثانية : هو تحفظ الغالبية العظمى من المؤسسات إزاء التساؤل عن حجم الإنفاق فى مجال التدريب كخطوة لتقييم وزن الإهتمام بتنمية القدرات البشرية والتنظيمية للجمعيات .

وقد تضمن الفصل الرابع أيضا شكلا توضيحيا لمؤسسات تمويل وتدريب الجمعيات الأهلية ونوعياتها المختلفة .

٢- جدولا بأسماء المنظمات العالمية والدولية التى تتولى تمويل أو تنظيم تدريب الجمعيات الأهلية .

٣- جدولا يتضمن بيانات عن المؤسسات العربية المعنية بتدريب الجمعيات .

٤-جدولا يوضح ملامح المنهجية المتبعة فى التدريب وأساليب التنفيذ والتقييم .

٥- جدولا يحدد مشكلات ومعوقات فاعلية تدريب الجمعيات الأهلية .

الفصل الخامس : وتعرض فيه الدكتورة أمانى قنديل بعض النماذج المختارة من المائة مؤسسة ومركز للتدريب فى الدول العربية السبع السابق الإشارة إليها التى شملتها الدراسة الميدانية ، وقد أختارت الباحثة هذه النماذج لدراستها عن قرب والتعرف على خبراتها ، وذلك فى ضوء عدة معايير من أهمها :

أ- أن تكون بعض هذه المؤسسات والمراكز ذات سمة دولية فى نشاطها ، والبعض الأخر له فاعليات على المستوى الإقليمى العربى ، وكذلك إختيار نماذج قطرية متنوعة .

ب-أن تتوافر بيانات عن طبيعة نشاطها ، وعن طبيعة المستفيدين من ذلك النشاط .

ج- تقديم خبرات متنوعة بعضها حديثة النشأة ، والبعض الآخر ذات سمة تقليدية فى إمتداد نشاطه .

د- أن يتسم عملها فى التدريب نسبياً بالاستمرارية خلال فترة زمنية متصلة وبعد أن تنتهى الباحثة من عرض ومناقشة نماذجها المختارة تفصيليا بالنسبة لأنشطتها وبرامجها التدريبية وتمويلها ومناهجها .. ألخ ، تتوصل إلى عدة أمور مهمة تتعلق بالمؤسسات والمراكز المعنية ، بتدريب الجمعيات الأهلية فى العالم العربى لعل أبرزها :

١- هناك أطراف دولية عديدة ومتنوعة تنشط فى هذا المجال ، منها ما يقوم بالتمويل فقط، ومنها ما يقدم التمويل والخبرة الفنية ، ومنها ما يقدم الخبرة الفنية فقط (التدريب) وهذه الأطراف بعضها له سمة عالمية مثل منظمات الأمم المتحدة ، وبعضها فروع لمنظمات دولية أو مكاتب إقليمية لها .

٢- محدودية المؤسسات العربية الإقليمية النشطة فى مجال التمويل ، وبعضها يمول برامج التدريب مثل برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، والبعض الآخر يقدم البرامج التدريبية فقط مثل لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية ومثل مركز المرأة العربية ومثل المعهد العربى لحقوق الإنسان .

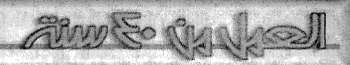
٣- هناك تنوع فى المنظمات الأهلية العربية المعنية بالتدريب، وهى فى أغلبها تعتمد أساسا على مصادر تمويل أجنبية ، فهناك جمعيات كبرى قد أسست مراكز تدريب متخصصة ، وأخرى تقوم بالتدريب دون توافر هذه المراكز المتخصصة .

٤- أعداد المستفيدين من التدريب مازالت محدودة على وجه العموم ، على الرغم من تعدد وتنوع المؤسسات والمراكز المعنية بالتدريب .

٥- هناك غياب للتنسيق والتعاون بين مؤسسات ومراكز التدريب ، وعدم وضوح رؤية بشأن أولويات الأهداف ، وأولويات الفئات المستفيدة من التدريب ، كما أن المعلومات والبيانات حول هذه المراكز والمؤسسات غير موثقة ، وتحتاج إلى مزيد من الجهد لتطوير الوضع القائم .

وهذه النقطة الأخيرة تناقشها المؤلفة فى الجزء الأخير من الكتاب والذى تخصصه للنتائج الرئيسية وبرنامج العمل المستقبلى والذى يتضمن أربعة عشر بندا .

وتنهى الاستاذة الدكتورة أمانى قنديل هذه الدراسة بقولها إن القطاع الأهلى فى الدول العربية ، ونحن نعيش بدايات القرن الحادى والعشرين تواجهه تحديات عديدة ، لعل أول هذه التحديات هو قدرته على تنمية موارده البشرية ، وعلى زيادة قدراته التنظيمية ، فذلك هو الطريق الوحيد الذى يثبت أقدام مؤسسات المجتمع المدنى ، ويؤكد أن لدينا تقاليد مؤسسية راسخة يشارك من خلالها المواطن فى الحياة الهامة .



إعداد : حسن عبدالستار

ثورة يوليو وانجازات

في عددها الثالث والصادر في أغسطس ١٩٦٣ احتفلت المجلة بالإنجازات التى تحققت فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ وجاء هذا الاحتفاء على عدة محاور اهتمت فى مجملها بالعمال كدعامة للاقتصاد القومى ودورهم فى تدعيم بناء الثورة، ثم المكاسب التى تحققت للعمال على مدى ١١ عاما ، واهتمت المجلة بتأثير الثورة على الفن والأدب والتحول فى فكر الكتاب بعد قيام الثورة ونحاول هنا إلقاء الضوء على ماقدمته المجلة فى أول ذكرى للثورة منذ صدور المجلة .

نشرت مقالا بقلم الأستاذ **كمال رفعت عضو مجلس الرياسة** بعنوان"العمال وثورة ٢٣ يوليو" أكد فيه أن الحركة العمالية تلعب دوراً أساسيا وهاما فى بناء الاشتراكية وتمهيد الطريق للسير قدما فى تدعيم هذا البناء وتطويره طبقا لمراحل التطور التى يجتازها المجتمع وقد كان للحركة العمالية فى مصر دور طليعى فى تحطيم الأنظمة الرجعية والرأسمالية التى تحكمت فى مصير شعبنا قبل عام ١٩٥٢.

وكان تأييد العمال لثورة ٢٣ يوليو دليلا على وعى عميق لأهداف ومبادئ هذه الثورة . . فقد كانوا يؤمنون بأن الثورة إنما قامت من أجلهم ومن أجل غيرهم من الطبقات الكادحة فى الأرض.

واختتم كمال رفعت مقاله بقوله.

إننا اليوم ونحن نتطلع إلى الطبقة العاملة التى أكدت ذاتيتها وأبرزت شخصيتها البناءة فى كل مرحلة من مراحل تطورنا ، وأكدت

أخبار عمالية



وزير العمل يكرم الوفود العمالية العربية والأجنبية

أقام السيد أنور سلامة وزير العمل حفل غداء تكريما للوفود العمالية التى تزور الجمهورية العربية المتحدة للمشاركة فى احتفالات أعياد ثورة ٢٣ يوليو .. وقد ألقى سيادته كلمة رحب فيها بالوفود ، وأشاد بالمكاسب التى حصل عليها العمال فى الجمهورية العربية المتحدة ، وتمنى لهم إقامة طيبة بين إخوانهم العمال العرب . . طوال مدة الزيارة.

مجلة العمل -أغسطس ١٩٦٣

التأمينات الاجتماعية لعمال التراحيل

انتهى مجلس الدولة من إعداد مشروع تطبيق نظم التأمينات الاجتماعية على عمال التراحيل.

وبسريان التأمينات الاجتماعية على عمال التراحيل يتحقق لهم الاستقرار والطمأنينة، وبذلك يتيح الوطن فرصة طيبة لعدد من أبنائه كانوا بعيدين عن موكب الحياة ، فأعادتهم إلى ركبها بثقة وعزم وإيمان.

تشريعات وفتاوى من زمان

عبدالحميد بلال

العامل الذى حكم عليه قبل التحاقه بالشركة

• ماحكم العامل الذى قضى مدة الحبس لحادث ارتكبه قبل التحاقه بالعمل؟

•• استفسرت إحدى الشركات عن حالة عامل لديها حكم عليه بالحبس لمدة شهرين لحادث ارتكبه قبل التحاقه بالعمل ونفذت العقوبة عليه أثناء خدمته بالشركة . . فهل تضم مدة العقوبة إلى مدة خدمته بالشركة أم تخصم منها؟

وقد أفادت إدارة بحوث التشريعات العمالية بأن الحكم بالحبس على العامل المذكور يعتبر من قبيل القوة القاهرة التى يستحيل معها تنفيذه للعمل المنوط به .. ويترتب على ذلك وقف عقد العمل فى مدة الحبس، والعودة إلى استئناف تنفيذ التزامه بمجرد زوال هذه الاستحالة، أى انتهاء مدة الحبس المحكوم بها عليه.

وعلى ذلك فإن مدة الوقف التى قضاها العامل فى الحبس لاتضم لمدة خدمته بالشركة.



مقدرتها على تحمل مسئولياتها كاملة تجاه المجتمع فى صنع التقدم ، نشعر بحق أن قوى شعبنا العاملة التى وقفت صامدة لأحداث التاريخ ستكتب صفحة مشرفة فى مستقبل الحضارة الإنسانية لأنها تستمد قوتها من أصول تاريخية عميقة رسمت طريقنا منذ آلاف السنين

الوزير يتحدث

كما نشرت المجلة الحديث الذى ألقاه السيد أنور سلامة وزير العمل إلى المواطنين فى تليفزيون الجمهورية العربية المتحدة يوم ١٨ يوليو ١٩٦٣م والذى أكد فيه أن القوى البشرية من أهم الدعامات التى يقوم عليها الاقتصاد القومى فى مختلف الدول ، وكلما تقدمت اقتصاديات البلاد ، زادت الحاجة الملحة إلى رعاية وحماية القوى البشرية للدولة، ومن ثم كان إنشاء وزارة العمل إثر إعلان القرارات الاشتراكية الخالدة فى يوليو ١٩٦١ عملا ثوريا كبيرا أراد به الرئيس جمال عبد الناصر أن تكون هناك وزارة متخصصة فى شئون العمل والعمال لتقوم على دراسة ورسم السياسة التى ترمى إلى الاستخدام الأمثل للقوى البشرية وضمان شروط وظروف العمل العادلة .. وتأمين العمال وأسرهم على حاضرهم ومستقبلهم.

مكاسب عمالية

وفى مقال كتبه الأستاذ عبد اللطيف بلطية عضو مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال مصر فى ذلك الوقت، والذى أصبح بعد ذلك وزيرا للعمل مرتين ، استعرض فيه المكاسب العمالية التى حققتها ثورة يوليو .

ففى مجال قوانين العمل: عملت الثورة على تكافؤ فرص العمل ، وإنشاء أجهزة ديمقراطية للمشاركة فى المسئولية بين أصحاب الأعمال والعمال ، وانقصت ساعات العمل بمقدار ساعة فى اليوم وصدر قانون توزيع الأرباح، والعمل على تنظيم النقابات العمالية.

وفى مجال التأمينات الاجتماعية: صدر قانون التأمينات الاجتماعية ثم قانون المعاشات وأصدرت الثورة قرارات اشتراكية ملكت بها الشعب جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج وفى ظل القطاع العام صدرت لائحة العاملين بالشركات لوضع قواعد عادلة للمرتبات والعلاوات والترقيات.

ثم كانت قمة هذا التطور تعيين عامل وزيراً للعمل . . فأعطى هذا القرار للعمل الشريف قداسته وقيمته.

حدث عمالى

والمكاسب السابقة كانت أيضا هى محور التحقيق الذى قدمه محمد محمد على عن أهم حدث خلال ١١ عاما من الثورة . . حيث أكد العمال على أن تعيين وزير للعمل من العمال وإشراك العمال فى مجلس الإدارة ، وتخفيض ساعات العمل .. وقوانين التأمينات الاجتماعية واللجان الاستشارية وعدم فصل العمال وقانون النقابات والمشاركة فى الأرباح وإنشاء المؤسسة الثقافية هى أهم الأحداث العمالية خلال الفترة التى أعقبت الثورة والتى قفزت بعمال مصر إلى مصاف عمال أرقى دول العالم.

فى الأدب والفن

ولم تكتف المجلة بالاهتمام بأثر الثورة على العمل والعمال بل امتد اهتمامها إلى إلقاء الضوء على تأثير الثورة على مجالى الأدب والفن باعتبارهما مرآة الحياة ، وعبرت عن انفعال الأدباء والفنانين بالقيم الجديدة ، وذلك فى المقال الذى كتبه الدكتور **محمد مندور** أستاذ النقد الأدبى بجامعة القاهرة حيث أكد أن الثورة غيرت المنهج الأدبى لبعض الأدباء مثل توفيق الحكيم الذى انصرف عن كتابة المسرحيات الذهنية واتجه إلى كتابة المسرحيات التى تجسد مفاهيم حياتنا الثورية الاشتراكية الجديدة مثل مسرحية "**الصفقة**" التى تجسد صراعا عنيفا بين فلاحى إحدى القرى ومالك إقطاعى حول مساحة من الأرض الزراعية فى القرية ، ثم مسرحية "**الأيدى الناعمة**" التى يصور فيها "الحكيم" أحد الأمراء السابقين وقد انتزعت منه ضياعه الواسعة فلم يعد يستطيع أن يستمر فى الحياة متعطلا بالوراثة.

وسار على درب الحكيم بعض الأدباء الجدد أمثال **عبد الرحمن الشرقاوى ونعمان عاشور ويوسف ادريس وغيرهم من الأدباء والفنانين.**

ويوضح المقال فى نهايته أن احترام العمل أخذ ينعكس على آدابنا وفنوننا بالرغم أننا لانزال فى أول الشوط مما يقطع بأنه لن يطول بنا الزمن حتى نرى العمل والعمال والاحترام الواجب لهما قد تغلغل فى جميع آدابنا وفنوننا.

حول العالم
سنة ١٩٦٣

جنيف

سيعقد مؤتمر العمل الدولى دورته السابعة والأربعين بجنيف يوم ٥ يونيو ١٩٦٣ ومن الموضوعات التى سيبحثها المؤتمر التقارير الخاصة بالاتفاقيات والتوصيات وتحريم بيع أو استئجار أو استعمال الآلات والمعدات غير المستوفاة لمسائل الحماية والوقاية وستجرى انتخابات مجلس إدارة مكتب العمل الدولى وانتخابات اللجنة الاستشارية لآسيا، واللجنة الاستشارية لأفريقيا.

الجزائر

لأول مرة تصدر" جريدة الثورة والعمل الجزائرية "الناطقة بلسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين قسما باللغة العربية ، وقد ذكرت الصحيفة فى افتتاحيتها"**أنها تقدم العدد الأول من الثورة والعمل "العربى اللسان**" عن منظمة عربية الإيمان والكيان، ملتمسة بذلك فيما تلتمس تحقيق بعض الرغبة الطبيعية فى توطيد التعامل بلغة الشعب القومية سجل الدين والتراث، ومساهمين فى تنمية التجاوب العمالى بيننا وبين عمال البلاد الشقيقة الناطقة بالضاد

ليوبولد فيل (الكونغو) :

شاركت منظمة العمل الدولية فى أعمال الأمم المتحدة فى الكونغو فى العام الماضى ١٩٦٢ فأرسلت ١٧ خبيرا عماليا قاموا بتنفيذ برامج عدة فى نطاق العمل

أحمد أبو السعود



حائط شارون .. لن يكون أقوى من خط بارليف !

العدوان الصهيوني المستمر ضد أبناء الشعب الفلسطيني والذى امتد منذ ماقبل قيام الكيان العنصرى على أرض فلسطين فى مايو عام ١٩٤٨ . . هو اغتصاب بكل المقاييس لحقوق شعب جذوره تمتد فى أرضه إلى أعماق أعماق التاريخ .. وهو اقتلاع همجي عنصرى لتلك الجذور فى محاولة مستميتة لتزوير التاريخ وتزييف حقائقه .. وتصوير الباطل الصهيونى . . كحقيقة يتم تسريبها بكل الوسائل الصهيونية الدنيئة إلى الرأى العام العالمى وادعاء أن فلسطين العربية هى أرض إسرائيل التاريخية.

إن العدوان الصهيونى الذى استطاع فى غيبة من الوعى العربى والدولى أن يغتصب أرض فلسطين . .وأن يضطر الملايين من أهلها إلى النزوح هربا من المذابح الهمجية ابتداء من مذابح قبية ودير ياسين . . ومرورا بمذابح صبرا وشاتيلا ومجازر قانا . . ووصلا إلى المذبحة الكبرى التى حشدت أخيرا فى جنين .. بالإضافة إلى المحاولات الشارونية النازية لتقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويلها إلى **"كانتونات"** ممزقة بالبدء فى إقامة ذلك السور الذى يعزل أراضى الضفة عن امتداداتها بمدينة القدس وخاصة القدس الشرقية تحت دعاوى الأمن وحماية الجزء المحتل من أرضنا الفلسطينية والذى يطلق عليه اسم **"إسرائيل"** وإعلان شارون أن هذا السور غير قابل للاختراق.

وإننا هنا نقول لك .. خسئت ياسفاح وخابت ظنونك .. مثلما خابت من قبل كل آمالكم فى خط بارليف .. لأن خطكم المهزوز .. لن يكون بأى حال أقوى من المأسوف عليه خط بارليف . .وإننا لمنتظرون!! لأن مابيننا .. حتمية التاريخ . . وإرادة الصمود والحرية والحياة .



ثورة يوليو .. ونصف قرن م

كوكب يدور . .و سنين تمر ..و شهور تترك وراءها شهورا ..و أياما متشابهات وغير متشابهات تلعب بنا و نغتر بها ..و أحيانا ندرى بها ..و أحيانا أخرى لا ندرى بها .

تلك كانت الأفكار التى دارت برأسى بعد أن نبهنى الصديق العزيز الأستاذ السيد الطاهرى – وكنت أناقشه حول ماسوف أكتبه فى هذا العدد– إلى أن عدد هذا الشهر سوف يتناول إنجازات ثورة يوليو فى خمسين عاما.

وفى الحقيقة كنت غير منتبه إلى أن هذا الشهر سوف يشهد العيد الخمسين لثورة هذا الشعب على الفساد والاستعمار والطغيان .. وكنت غير منتبه إلى أن تلك السنوات الطويلة مرت هكذا دون أن نحس ، وأنها **"تسرسبت"** من بين أيدينا .. كما يتسرسب ماء الحياة من صنبور أعمارنا .. فلا ندرى إلا ونحن ننظر فى مرآة ذاتنا .. فنرى أنفسنا غيرنا بالأمس ويتساءل كل منا .. هل هذا هو أنا؟ . . هل هذا هو التلميذ الصغير الذى كان يوم قيام الثورة مازال يحبو فى أولى مراحل التعليم؟ . .هل هذا هو تلميذ الابتدائى الذى كان يرتدى الطربوش والبنطلون القصير ويقوم ناظر المدرسة بطرده وتكليفه بإحضار ولى أمره لأن شعره طويل وحذاءه غير لامع؟

تلك كانت أيامنا مع مولد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فكيف الصورة الآن؟

إنها صورة مغايرة تماما .. فأين تلك الأيام مما نشاهده اليوم فى مدارسنا .. ومايتمتع به تلميذ اليوم فى رياض الأطفال وفى المرحلة الابتدائية من رعاية واهتمام ومن معرفة بالكمبيوتر والإنترنيت ومن معرفة مبكرة باللغات الأجنبية ومن استمتاع بالألعاب الحديثة.

إنها فى الحقيقة صورة تدلنا على أن تلك السنين لم تذهب هباء . .وأنها تركت بصماتها على أجيال وراء أجيال . . حتى وصلت بنا إلى عتبات القرن الحادى والعشرين . . ليرى جيلنا نفسه وقد استكمل رسالته .. وأدى ماعليه نحو بلاده وعمل جاهدا على تسليم"الراية" إلى الأجيال التالية.

إن جيلنا على الرغم من أنه عاصر الثورة وتربى فى أكنافها منذ البداية .. وتفتحت مداركه على شعارات العزة والكرامة . . وأنه أول من تمتع بما حققته الثورة فى كل المجالات . .إلا أنه –وهذا كان قدرنا– أول من عانى وأعطى دون أن يشكو . .ودون أن ينظر إلى أية مكاسب شخصية لأننا كنا ننظر إلى الهدف الأسمى . . وهو مصر . . مصر أولا وقبل كل شيء.

ومن خلال هذا المفهوم قاومنا العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ –ونحن مازلنا صغارا– متطوعين فى الحرس الوطنى والمقاومة الشعبية . . وحاربنا العدو الصهيونى فى عدوانه الغادر فى يونيو ١٩٦٧ كمجندين فى جيش مصر . .ثم انتصرنا فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ وحطمنا أسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لايقهر . .بعد أن دمرنا له خط بارليف الأسطورى

برقيات عاجلة

■ الى فضيلة العرفان والوفاء .. عفوا .. فقد ذهبت بغير رجعة .. ولاعزاء للأوفياء!.

■ الى شعبان عبد الرحيم .. مبروك علينا .. فقد أصبحت رمزا من رموز الفن والثقافة .. عقبال الفنانين .. نخلة وزعبلله . . وأبو رجل مسلوخة!!

■ الى اللغة العربية على ألسنة مذيعينا ومذيعاتنا .. هنئيا لك . . فقد أصبحت حرة طليقة . . بعد أن تخلصت من قيود النحو والصرف .. ووجع القلب !!.

حكمة العدد

نأخذها من أفواه"المواطن والمخبر والحرامى" حيث لايفرق الفيلم بينهم .. هكذا يقولها الحكيم مؤلف ومخرج الفيلم . . داود عبد السيد!.

ودائما هنا نلتقى

مسابقة العدد

-ماهى أهم المبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟

-من هم أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين أعلنت أسماؤهم عند قيامها؟

-متى أعلنت الجمهورية فى مصر؟ .. ومن هو أول رئيس للجمهورية؟

-من هو آخر ملوك مصر قبل إعلان الجمهورية؟

-السد العالى . .من أهم إنجازات ثورة ٢٣يوليو . .فماهى المدة التى استغرقها بناؤه؟ وماهو تاريخ افتتاحه؟ ومن هم الزعماء الذين شاركوا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى حفل الافتتاح؟

الجوائز:

-اشتراك فى مجلة العمل لمدة ستة أشهر .

-مجموعة من الكتب الثقافية للفائزين الثلاثة الأوائل.

نتيجة المسابقة الأخيرة

١- محمد رتيب

إدارة البحوث بالغرفة التجارية بميدان الفلكى بالقاهرة

٢-اسامة مختار

الشرق للتأمين-شارع طلعت حرب بالقاهرة

٣-الدكتور محمد المسلمى

كلية الآداب بجامعة الزقازيق بالزقازيق

قصيدة فى رسالة

رسالة وردت إلينا من الأخ عبدالرحمن رجب عباس .. عضو اللجنة النقابية بمديرية القوى العاملة بأسيوط . . ضمنها محاولة شعرية لاتخلو من موهبة واعدة . . وقد استوحى موضوعها من تلك الأحداث الدامية والجرائم البشعة التى يرتكبها السفاح الدموى شارون وجيشه المكون من القتلة والمجرمين ضد أبناء الشعب الفلسطينى الأعزل إلا من إرادة الصمود والحياة.

ويقول الأخ عبد الرحمن فى رسالته:

لن أستسلم

عذرا يا سيدى .. لن أستسلم للسراب

فالسلام الذى يريدونه .. سراب

مستوطناتهم قضت على الأخضر واليابس

حطمت الشباب

أبى وأخى وابني

شهداء .. من أجل التراب

أختى .. عروس . .

اغتصب ليلتها الذئاب

تخضب ثوب زوجتي

بدم الأحباب

الزيتون فى أيدينا سراب

عذرا ياسيدي

لن أستسلم للسراب

■ شكرا للأخ عبد الرحمن رجب عباس بمديرية القوى العاملة بأسيوط .. وأهلا بك صديقا . . ومراسلا

...ن النضال

فى ست ساعات وطهرنا أرضنا المقدسة من أقدامه النجسة.

ومن خلال كل هذا العناء المتواصل . .كان جيلنا أول من شهد تفجر القومية العربية ، وقيام أولى وحدة حقيقية بين مصر وسوريا ، كما كنا أول من رفع شعار"أفريقيا للأفريقيين" فقامت على أكتافنا منظمة الوحدة الأفريقية .. وامتد اشعاع الثورة المصرية إلى كل الأقطار الأفريقية التى كانت واقعة تحت نير الاحتلال .. فانتفضت وقاومت حتى استقلت بعد أن تسلحت بكل مفاهيم ثورتنا المباركة.

ومن خلال ذلك أيضا . .**نجحنا فى بناء السد العالى** . .أسطورة القرن العشرين .. والشاهد الخالد على إصرار هذا الشعب العظيم وإرادته التى تقهر المستحيل.

إن جيلنا رغم انشغاله بتلك الأحداث الجسام نجح-كأول جيل تربى على مبادئ الثورة- فى إقامة حركة عمالية واعية .. حيث أقيم أول اتحاد عام لعمال مصر فى عام ١٩٥٧ يضم نقابات متعددة تضم عمال مصر الأوفياء . . لتصبح قوة ضاربة تتصدى لكل محاولات الهيمنة الأجنبية والاعتداءات الاستعمارية.

إن جيلنا -وهذا هو قدرنا- أعطى من نفسه ومن جهده ودمه دون أن ينتظر المقابل.

نحن جيل فرش الطريق-بكل رضي- وزرعه بورود الأمل أمام الأجيال التالية .. لتحصد ماعانينا فى زرعه ولتنعم بخيراته .. ولتعمل بدورها على تطويره .. وتنميته . . وهذا هو تواصل الأجيال.

اختيار موفق !!

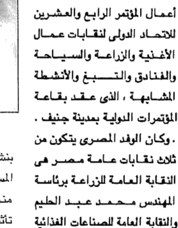
جاء اختيار الصديق الشاعر حيدر محمود وزيرا للثقافة فى التشكيل الوزارى الجديد فى الأردن اختيارا موفقا . وهو اختيار بحق . .صادف أهله.. فالصديق الشاعر حيدر محمود من المثقفين المعدودين والمرموقين فى الأردن .. وهو إذاعى لامع .. له تاريخه الطويل فى المجال الإذاعى والتليفزيونى حيث يعتبر من ألمع المذيعين الأردنيين الذين أثروا الحقل الإذاعى فى الأردن . . وفى منطقة الخليج العربية ، كما أنه عمل لفترة طويلة سفيرا للأردن فى تونس الشقيقة . . بالإضافة إلى اسهاماته الملموسة فى الحقل الثقافى والأدبى فى الأردن الشقيق.

تهنئة للصديق الشاعر الوزير حيدر محمود على ثقة العاهل الأردنى الملك عبد الله الثانى.



يقدمها : **محمد محمد على**

انتخاب مصر رئيسا للمجموعة الإفريقية لعمال الزراعة

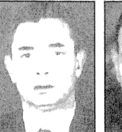




م. محمد عبدالحليم



محمد نجيب مهنى



محمد هلال الشرقاوى

شارك وفد نقابى مصرى فى أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد الدولى لنقابات عمال الأغذية والزراعة والسياحة والفنادق والتبغ والأنشطة المشابهة ، الذى عقد بقاعة المؤتمرات الدولية بمدينة جنيف . وكان الوفد المصرى يتكون من ثلاث نقابات عامة مصر هى النقابة العامة للزراعة برئاسة المهندس محمد عبد الحليم والنقابة العامة للصناعات الغذائية برئاسة النقابى محمد نجيب مهنى والنقابة العامة للسياحة والفنادق برئاسة النقابى محمد هلال الشرقاوي.

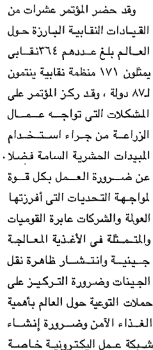
وقد حضر المؤتمر عشرات من القيادات النقابية البارزة حول العالم بلغ عددهم ٣٦٤نقابى يمثلون ١٧١ منظمة نقابية ينتمون لـ٨٧ دولة ، وقد ركز المؤتمر على المشكلات التى تواجه عمال الزراعة من جراء استخدام المبيدات الحشرية السامة فضلا. عن ضرورة العمل بكل قوة لمواجهة التحديات التى أفرزتها العولمة والشركات عابرة القوميات والمتمثلة فى الأغذية المعالجة جينية وانتشار ظاهرة نقل الجينات وضرورة التركيز على حملات التوعية حول العالم بأهمية الغذاء الآمن وضرورة إنشاء شبكة عمل اليكترونية خاصة بنشر معلومات مستحدثة حول أهم المستجدات التى تقع على صعيد منظمة التجارة العالمية ومنهم تأثيرها على الغذاء والزراعة وحث الحكومات على تبنى مواقف موحدة داخل المنظمة وقد ركز المؤتمر بصفة خاصة على ضرورة تطبيق معايير العمل الدولية الخاصة بالصحة والسلامة والبيئة وضرورة العودة مرة أخرى إلى الطرق التقليدية فى الزراعة بدلا من التدخل فى الطبيعة.

كما ناقش المؤتمر قضية عمل الأطفال فى قطاع الزراعة لاسيما وأنهم يمثلون شريحة كبيرة حول العالم لاسيما فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وناشد المؤتمر كافة الحكومات ضرورة التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٢ بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وحث على ضرورة العمل والتعاون مع البرنامج الدولى لمكافحة عمل الأطفال.

تجدر الاشارة أن مصر من الدول القليلة التى صدقت على هذه الاتفاقية فى إطار تصديقها للاتفاقيات الدولية الثمانية الأساسية.

وفى نهاية المؤتمر أجريت انتخابات المجموعة العالمية لنقابات عمال الزراعة ووافقت المجموعة الأفريقية بالاجماع على انتخاب النقابى محمد عبد الحليم أحمد رئيس النقابة العامة للزراعة والرى بجمهورية مصر العربية رئيسا للمجموعة الأفريقية للزراعة وبذلك أصبحت مصر تشغل مقعدا أساسيا من بين تسعة مقاعد هى مجموع المقاعد الأساسية المخصصة للمجلس النقابى العالمى للزراعة، خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وهذا المجلس هو السلطة الوحيدة المعنية بوضع السياسة النقابية فى قطاع الزراعة على مستوى العالم وقد وافق مؤتمر الزراعة على عدد من القرارات بعد مناقشتها للتصديق عليها من قبل المؤتمر العام.

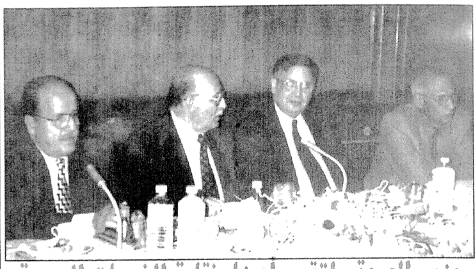
وقد أوصى المؤتمر ضرورة معاملة العمالة المهاجرة بنفس طريقة العمالة الأصلية للبلد المضيف وأن النقابات العمالية عليها دورا كبيرا تلعبه فى هذا الشأن.



وقد شارك الوفد المصرى بفاعلية كبيرة خلال المناقشات ، وفى كلمة النقابى محمد نجيب مهنى رئيس نقابة الصناعات الغذائية أدان بشدة الهجمات الإرهابية التى تستهدف الأبرياء ، فى أى مكان على سطح الأرض وقد ركز المهندس محمد عبد الحليم أحمد بقوة على المشاكل التى تعترض عمال الزراعة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وتشريد الفلاحين وحرق الأراضى الزراعية وتجريفها مما أدى إلى ارتفاع البطالة إلى ٩٢٪ من القوى العاملة الفلسطينية .

وقال النقابى محمد هلال الشرقاوى فى كلمته على أن دائرة العنف والعنف المضاد سوف تكون لها تداعيات خطيرة على المنطقة بل على العالم بأسره وطالب الجميع بممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بالقرارات الشرعية الدولية .

وقد أدان المؤتمر الذى يمثل ١٥٠مليون عامل العدوان الإسرائيلى على فلسطين وطالب بالتدخل لوقف هذه الأعمال الوحشية والأعمال العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين.



وزير الصحة يلتقى وأعضاء نقابة الخدمات الصحية

أعلن الدكتور محمد عوض تاج الدين وزير الصحة والسكان أن مشاكل تطبيق التأمين الصحى سببها تعدد القوانين والقرارات المنظمة له وأن الحل هو توحيد هذه الأنظمة فى قانون واحد وتوفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة الارتفاع المتزايد فى أسعار العلاج عالميا.. جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها السيد وزير الصحة فى اللقاء الذى تم مع أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة للخدمات الصحية وشهده النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة والنقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال والدكتور مصطفى عبد العاطى رئيس هيئة التأمين الصحى والنقابى عبد الحميد عبد الجواد رئيس النقابة العامة.

وأضاف الوزير أنه آن الأوان بأن يتحمل المنتفع جزءا من قيمة العلاج للحصول على رعاية صحية متميزة وقال إن أفضل نظام لتمويل صناديق التأمين الصحى حاليا هو علاج تلاميذ المدارس الذين يساهمون بثلث التكلفة على عكس أصحاب المعاشات الذى يؤدى علاجهم إلى عجز سنوى قدره ١٢ مليون جنيه وأن هناك ٩.٤مليون طفل أقل من سن الدراسة يشملهم التأمين الصحى ولايدفعون شيئا.

وأشاد الوزير بدور العاملين فى توفير الخدمة وتحسين الأداء ، وقال لا فرق عندى بين فئة وأخرى وأننا جميعا نعمل من أجل توفير رعاية صحية متكاملة ، وأن جميع مايراه التنظيم النقابى من مطالب ومقترحات ستكون محل اهتمام الوزارة وأجهزتها .

وقال النقابى أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة إن الهدف من هذا اللقاء هو التقاء النقابة وقياداتها مع الإدارة من أجل توفير الرعاية الصحية لكل مواطن، وإن مذكرات النقابة العامة محل اهتمام السيد الوزير وهى مطالب بسيطة نأمل تحقيقها .

وأشار النقابى السيد راشد رئيس الاتحاد العام للعمال ووكيل مجلس الشعب أن هذا اللقاء يأتى فى إطار اتفاقنا مع رئيس الوزراء بعقد لقاءات مع السادة الوزراء ونقاباتهم من أجل العمل وصالح العاملين والمواطنين .

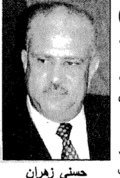
وطالب النقابى عبد الحميد عبد الجواد رئيس النقابة العامة بتخصيص ١٪ من حصيلة صناديق الخدمة بالمستشفيات للأنشطة النقابية التى تقدمها النقابة العامة ولجانها النقابية لأعضائها، وتمثيل العمال فى مجالس إدارات الوحدات العلاجية والعمل على تثبيت ٢١ ألف عامل مؤقت يعملون فى الوظائف المختلفة بتكلفة ١١٠ ملايين جنيه سنويا ، وفى حالة التثبت سوف تنخفض هذه التكلفة إلى ٦٥مليون جنيه سنويا فقط.

نقابى نقدمه لك

سليمان محمد سليمان هريدى
رئيس اللجنة النقابية
لعمال النقل البرى بطما

- بدأ حياته النقابية عام١٩٨٣ بمنصب نائب رئيس اللجنة النقابية بطما
- عام ١٩٨٧ انتخب أمين صندوق اللجنة النقابية
- عام ١٩٩١ انتخب رئيسا للجنة وأعيد انتخابه لدورتين تاليتين (عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠١)
- قام بإنشاء صندوق الزمالة
- تعاقد مع السادة الأطباء لمعالجة الأخوة السائقين وأسرهم بأسعار مخفضة
- إنشاء مقر جديد للجنة النقابية بطما
- يقوم حاليا بتعديل لائحة الصرف لصندوق الزمالة لكى يتماشى مع ظروف الحياة الحالية

رئيس نقابة البريد يشهد مؤتمر البريد الأسبانى


حسنى زهران

عاد إلى القاهرة النقابى حسنى زهران رئيس النقابة العامة للبريد بعد تلبية دعوة نقابة البريد الاسبانية لحضور العيد العشرين لإنشاء نقابات الخدمات والمؤتمر الانتخابى العام لاتحاد الخدمات الاسبانية ونقابة البريد.

وصرح النقابى حسنى زهران بعد عودته أن الاتحاد يتكون من ٩ نقابات خدمية تضم ٥٠٠ ألف عضو يمثل البريد فيها ٢٥٪ من حجم العضوية ، وقد اندمجت النقابات الخدمية فى أسبانيا منذ عامين وأعلنت استمرار عضويتها فى الاتحاد العام لنقابات عمال أسبانيا .

شارك فى المؤتمر وفود ممثله عن انجلترا،فرنسا،ايطاليا،اليونان، روسيا،النمسا،أمريكا،المجر.

وقام الوفد المصرى بعقد لقاءات ثنائية مع ممثلى عمال انجلترا وفرنسا وايطاليا واليونان والنمسا وامريكا وروسيا وقد ركزت هذه اللقاءات على أهمية العمل الثنائى وتبادل المعلومات ، وتم الاتفاق على تبادل الزيارات النقابية بين كل من عمال مصر وعمال كل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان والنمسا وأمريكا.



في مهرجان نوادى المسرح الثانى عشر.. على مركز الهناجر للفنون

الجمهور.. النجاح الحقيقى

ظاهرة غريبة لم تحدث من فترة طويلة حتى على مستوى العروض المسرحية الكبيرة على مسارحنا العريقة.. هذه الظاهرة هى إقبال الجمهور على عروض نوادى المسرح وخاصة هذه الدورة التى استضافها مركز الهناجر للفنون ، فالجمهور كل ليلة تمتلئ به صالة المسرح بشكل مفرح حقق شكلا جديدا لتأصيل الحركة المسرحية والتى من وجهة نظرى فشلت فيها مسارحنا الكبيرة ، فهناك بعض المسارح الجمهور فيها لا يتعدى أصابع اليد الواحدة ، هذه الظاهرة الجديدة بالدراسة يجب أن توضع فى اعتبار المسئولين عن الحركة المسرحية لدى مسارح الدولة ، وأيضا لدى مسارح الثقافة الجماهيرية ، وكيف نعيد هذه الصلة الوثيقة بين المتلقى وخشبة المسرح لعدة اعتبارات يجب أن نضعها تحت المجهر حتى نرى ما تخفيه الستارة المسرحية من عناصر فنية تؤثر على هذا الواقع الفنى المتردى وانفصام الجمهور عن هذا الواقع بشكل مخز .

هذا النجاح الحقيقى الملموس على أرضية واقع المهرجان الثانى عشر لنوادى المسرح من مستوى عال فى الطرح الفنى الجيد لأكثر أو غالبية العروض المسرحية على مستوى مجموعة العناصر الفنية فى اللعبة المسرحية من كلمة أو نص ومن ممثلين عاشوا ببراعة أدوارهم أو تقمص شخصياتهم بصدق داخل الراوية المسرحية ومن ألحان أو موسيقى صاحبت العروض معبرة عن الأحداث داخل النص أو العرض المسرحى .

ومن ديكور جيد ترك رؤية دلالية على خشبة المسرح ومن انطباع قوى لدى الجمهور أيضا من إضاءة فنية تبحث عن مستويات النور والظلام داخل المناطق الزمنية للعرض المسرحى ،و من رؤية إخراجية تقنية لأغلب عروض المهرجان . حقيقة يوجد بعض الهنّات التى تخللت هذه العروض ولكن مجمل هذه العروض المسرحية التى قدمت على مدار المهرجان كانت تستحق الإشادة بالمستوى الفنى الجيد الذى اتسمت به هذه العروض وقدمت مجموعة من الممثلين لا يقلون موهبة وحضورا عن فنانين كبار ويجب إلقاء الضوء على هؤلاء ليجدوا مكانهم الحقيقى على خريطة المسرح المصرى بشكل يليق بمواهبهم وبمستواهم الفنى ويجب إيجاد صيغة أو صيغ متعددة لوضع هؤلاء فى بؤرة الاهتمام الفنى والنقدى على مستوى الصفحات الفنية فى الجرائد القومية والمجلات المتخصصة وأنا لا أجد ندرة فى المواهب الفنية وأرى بعض الأقلام تشاركنى هذا الرأى ولكن تبقى المشكلة كامنة فى جهاز يدير كيفية تقديم هذه المواهب على الساحة الفنية ويجعلها فى بؤرة الضوء ويكفى الهيئة العامة لقصور الثقافة فخرا أنها ترعى هذا المهرجان من اثنى عشر عاما وأدعو جهات فنية أخرى وإعلامية أيضا أن تؤازر وتشارك الهيئة العامة لقصور الثقافة فى تبنى هذه المواهب بشكل جيد وأتمنى أن يبقى مكان مهرجان نوادى المسرح كل عام على خشبة مركز الهناجر للفنون لأكثر من سبب أدى إلى نجاح هذا المهرجان

أولا: لموقع مركز الهناجر للفنون المتميزة .. وثانيا لأن خشبة المسرح برحابتها تستطيع أن تستوعب أى عرض مسرحى.. وثالثا قرب المسرح من المتلقى.. وأخيرا للتواجد الإعلامى الحقيقى الذى يدعم المهرجان ويلقى الضوء على هؤلاء الفنانين الموهوبين ومركز الهناجر للفنون ممثلا فى شخص د. هدى وصفى.

وأخيرا أقدم تقديرى للقائمين على إدارة هذا المهرجان بالشكل اللائق لهذا الحدث الفنى الكبير ونأمل للمهرجان الثالث عشر لنوادى المسرح أن يكون أكثر تقدما وفاعلية من النواحى التقنية لعناصر العرض المسرحى وأن يواكب الأحداث المحلية والعالمية فى طرح رؤياهم الفنية والإبداعية وزيادة مساحة أكثر لهذا الجمهور الذى أكد عشقه للعبة المسرحية من خلال تواجده بشكل مشرف داخل أروقة المهرجان والذى كان البطل الحقيقى لهذا المهرجان الذى يعد من أنجح عروض المهرجان على كافة المستويات الفنية

جمال عمر

الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة
حاضنة أعمال تلا

المهندس حامد صبري صقر
مدير الحاضنة والعاملون وأصحاب المشروعات
يهنئون اللواء عثمان شاهين محافظ المنوفية


اللواء عثمان شاهين

بالعيد القومى للمحافظة

شركة المبيض للإنتاج والتسويق

إدارة مهندس
محمود فتحى المبيض

- رقائق الألمونيوم
- لوف سلك
- كبس وتشكيل المعادن
- الصناعات المغذية للمشروعات

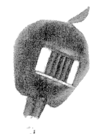


ت: ٠٤٨/٣٣٣٩٠٦١
فاكس: ٠٤٨/٧٩٣٣٢١

شركة الاخلاص للصناعات الغذائية

إدارة مهندس
عبد الحميد شبل

-إنتاج أجود أنواع الحلاوة الطحينية (شروق)
-إنتاج أجود أنواع الطحينة (شروق)
- المذاق الفاخر مع جودة المنتج وإتقان الصناعة



ت محمول: ٠١٢٣٤٨٥٤٤٩

شركة أبل فارما A.P.C

إدارة مهندس **إلياس اسكندر**

مهندس **جورج غطاس**

إنتاج أفضل جهاز طارد للناموس "تفاحة"
تقنية عالية وذوق وفعالية
- ضمان الأمان الكامل
-تصميم النماذج وإنتاج جميع المنتجات البلاستيكية
- خبرات تصنيعية عالية

ت محمول: ٠١٢٣٠١٨٣٦٥٠

شركة ترينيتى جروب لإنتاج البدائل الصناعية للرخام

إدارة مهندس
اميل يوسف عوض

مميزات المنتج
-خفيف الوزن-عدد غير محدود من الألوان-
عدم وجود أى فواصل أو لحومات
-قابلية غير محدود للتشكيل
-مقاوم للبكتريا والكهرباء الإستاتيكية

ت محمول: ٠١٠١٥١٨٤٨٠

مهندس **جورج عريان**

تليفون: ٠٤٨/٧٩٣٣٢٢-٠٤٨/٧٩٣٣٢٤ فاكس: ٠٤٨/٧٩٣٣٢١-٠٤٨/٧٩٣٣٧٣-٠٤٨/٧٩٣٣٧٢
٨٤ طريق بابل-تلا-المنوفية ٠٤٨/٧٩٣٢٧٤



YES!
100% NATURAL
YES!
100% Natural Fruit Juice